كنوز التراث العربي

ثلاث رسائل في اللغة

لابن كمال باشا

تحقيق

الدكتور محمد حسين أبو الفتوح
الأستاذ المساعد بمعهد اللغة العربية
جامعة الملك سعود

مكتبة لبنان
ناشرون

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه



كنوز التراث العربي

ثلاث رسائل في اللغة

ابن كمال باشا

تحقيق

الدكتور محمد حسين أبو الفتوح
الأستاذ المساعد بمعهد اللغة العربية
جامعة الملك سعود

مكتبة لبنان ناشرون

ثلاث رسائل في اللغة

مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل
زقاق البلاط - ص.ب: ١١-٩٢٣٢
بيروت - لبنان
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى ١٩٩٣
رقم الكتاب 01 R 160137
طبع في لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الأولى

في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله

لأحمد بن سليمان بن كمال باشا (٩٤٠هـ)

مُذيَّلة

بإحصاء (كاد) في القرآن الكريم وصحيح البُخاري

ودراسة

استعماله في القرآن الكريم وصحيح البُخاري

(تحقيق وإحصاء ودراسة)



بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدّمة

الحمد لله رَبّ العالَمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف المُرسِلين - ﷺ - وعلى آله وصَحْبه ومَن تَبِعَهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بَعْد:

فرغبة أكيدة منّي في إحياء التُّراث العربيّ حَرصت على أن أنتقي من المخطوطات ما لم يكن قد حُقّق مِن قَبْل، وما هو قَيّم وجدير بالتَّحقيق.

ولمّا كَثُرَت الآراء في كُتُب اللّغة والنَّحو والتَّفسير والحديث عن (كاد) واستعماله، وتَناثرت الآراء في كُتُب اللّغة والنَّحو، ولم أَجِد من العُلَماء اتّفاقًا على استعمال (كاد) حتّى جعلوه لُغْزًا، فهٰذا أبو العلاء المَعرّي يقول:

أَنَحويَّ هٰذا العصرِ ما هي كلمةٌ   جَرَتْ في لِسانَيْ جُرهُمٍ وثَمُودِ
إذا استُعْمِلَتْ في صُورةِ الجُحد أَثْبَتَتْ   وإنْ أُثبِتَتْ قامتْ مَقام جُحودِ

حتّى اشتُهِر بين العُلَماء أنّ إثباته نفي ونَفْيه إثبات. كما وَجَدْت بعض العُلَماء يقول: إنّ دخول (أنْ) على خبر (كاد) خاصٌّ بالشّعر، ولا يجوز في غيره، فهٰذا المرزوقي يقول: (كاد موضوع للمُشارَفة والمُشافَهة؛ ولهٰذا وَجَب ألّا يكون معه (أنْ) تقول: كاد

يفعل، ولا يجوز: كاد أن يفعل إلّا في الشِّعر)[1].

فَسَرى إلى نَفْسي شوق ومَيْل إلى أن أكتب عن (كاد) واستعماله مُستشهِدًا بالقرآن الكريم والحديث النَّبويّ والشِّعر.

ثُمّ وَقَع بين يديّ مخطوطة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزيّة بجامعة الملك سعود، وفي صفحات قليلة، مِمّا دَفَعَني إلى قراءتها، فوَجَدْتُ أنَّ مُصنِّفها هو: أحمد بن سليمان بن كمال باشا وبعنوان: رسالة في تحقيق وضع (كاد) وتوضيح طريق استعماله؛ ثُمَّ وَجَدْتُ أنّ مُصنِّفها قد أتى بمُعظَم الآراء التي جاءت في أُمَّهات الكُتُب، ثُمَّ ناقَش كُلّ رأي بالأدِلّة العقليّة وبالاستشهاد من القرآن والسُّنَّة والشِّعر، وأَوْرد بَعْض الآيات القرآنيّة التي اشتَمَلَت على الفعل (كاد) واختلف العُلَماء في معناه؛ ثُمّ ناقَش آراء العُلَماء مُبيِّنًا خطأ مَنْ أَخْطأ منهم حتّى تَوصَّل في النِّهاية إلى رأي جدير بأن يُؤخَذ به خصوصًا وقد انتشر الخطأ في استعمال (كاد) وأَصبح من الأخطاء الشائعة في عصرنا الحاضر.

وإنَّه لَيُعَدّ إضافة جديدة إلى المَكتبة العربيّة حيث إنّه جَمَعَ كُلّ ما قيل في (كاد) بكُتُب علوم القرآن مِن لُغة وتفسير وحديث، مِمّا يُوفِّر على الباحِثين والدارسين الوقت والعَناء لِكَشْف النِّقاب عن استعمال (كاد) ومعناه.

هٰذا وقد أَضَفْت إلى الرِّسالة بَعْد التَّحقيق تعليقًا وتوضيحًا لـ(كاد) في القرآن الكريم والحديث النَّبويّ، مِمّا جَعَلَ لها قيمة علميّةً.

لذٰلك اخْتَرْت هٰذه المخطوطة وآثرت أن أُحقِّقها تحقيقًا مُتَّبِعًا فيه الأُسُس العلميّة الصَّحيحة في التَّحقيق؛ حتّى ظَهَرت المخطوطة على شَكل كِتاب؛ وقد اشْتَمَل على ثلاثة أقسام: **القسم الأوَّل**، ويشتَمل على فصلَين:

---

(١) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي جـ١، ص٥٤.



الأَوَّل: عَصْر المُؤلِّف، التَّعريف به، الحديث عن حياته العِلميَّة.

الثاني: الرِّسالـة (رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله) ويَشتمل على ما يأتي:

١ ـ توثيق المخطوطة

٢ ـ مَنْهَج المُؤلِّف والقيمة العلميّة للمخطوطة

القسم الثاني: تحقيق الرِّسالة (رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله)، ويَشتمل على ثلاثة أجزاء:

١ ـ وَضْع (كاد) في اللُّغة.

٢ ـ اِقْتران (أَنْ) بخبر (كاد).

٣ ـ مَعنى (كاد).

القسم الثالث: ١ ـ التَّعليق على المُؤلَّف (رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله) وبيان ما يُستفاد منه.

٢ ـ إحصاء (كاد) في القرآن الكريم مُوضِحًا استعمال (كاد) ودراسة الآيات التي اشْتَمَلت على (كاد)، وكذٰلك في الحديث مُكتفِيًا بصحيح البُخاري.

وإنّي إذ أُقدِّم هٰذا، أَسأَل الله أن أكون قد وُفِّقت إلى ما فيه خِدْمة تُراثنا العربيّ ولُغتنا العربيّة لغة القرآن الكريم.

دكتور مُحمَّد حسين أبو الفتوح



القسم الأوّل

عصره - حياته - الرّسالة



الفصل الأول

عصره - حياته

أوّلًا: لَمحة سريعة إلى عَصْر المُؤلِّف

تَولّى حُكْم الدَّولة العثمانيّة السُّلطان بايزيد خان الثاني سنة ٨٨٦هـ.

وكان السُّلطان بايزيد خان الثاني مَيّالًا لِلسِّلم أكثر من الحرب مُحِبًّا للعلوم الأدبيّة ومُشتغِلًا بها ، ولذٰلك سَمّاه بعض مُؤرِّخي التُّرك بايزيد الصوفيّ.

إلّا أنّه اضطرّ إلى بعض الحروب الداخليّة ، لٰكنّ الدَّولة كانت في رَغَد من العيش.

وقد ارْتَقَت الصّناعة في عهد السُّلطان سليم الأوَّل ابن السُّلطان بايزيد الثاني، ففي سنة ٩٢٠هـ استولى السُّلطان سليم الأوَّل على خَزائن الشام وأرسلها إلى القسطنطينيّة، وكذٰلك أرسل إليها أربعين شخصًا من أشهر الصُّنّاع، الأمر الذي يَدلّ على عدم إغفاله تَقدُّم الصّناعة والنُّهوض بالدَّولة أثناء اشتغاله بالحروب. زيادة على ذٰلك فإنّ العُلَماء في هٰذا العصر كانت لهم مَكانة عالية تسمو مَكانة الأُمَراء ، والذي يَدلّ على ذٰلك أنّ أَحمد بن سليمان بن كمال باشا كان عند إبراهيم باشا بن خليل باشا وزير السُّلطان المُجاهِد بايزيد خان فرأى شخصًا رَثّ الهيئة خَلَق الثِّياب، جاء وجَلَس فوق بعض الأُمَراء والكِبار ولم يَمنعه أحد عن ذٰلك، فتَعَجَّب لذٰلك أحمد بن سليمان وسأل أَحد رُفَقائه: مَنْ هٰذا الذي جَلَس فوق هٰذا الأمير؟ فأجابه: هو رَجُل من أَهْل العِلْم يُقال له: المولى لطف الله، فقال أحمد بن سليمان: وكم وظيفته؟ قال: ثلاثون دِرْهمًا ، قال:

فكيف يَتَصَدَّر هٰذا الأمير ومَنصبه هٰذا المقدار، قال له رفيقه: إنّ العُلَماء مُعظَّمون لِعِلْمهم، ولو تأَخَّر لن يَرضى بذٰلك الأمير ولا الوزير.

واستمرّ الحال هٰكذا في الدَّولة حتّى سنة ٩٤٠هـ، ولو أنّه قامت بعض الحروب الداخليّة والخارجيّة مع دُوَل أوروبّا[١].

ثانيًا: التَّعريف بالمُؤلِّـف

اِسمه: أحمد بن سليمان.

لَقَبه: شمس الدين، مُفتي الثّقلين[٢].

كُنْيَته: اِبن كمال باشا زاده.

مَذْهَبه: حَنَفيّ المَذْهَب.

أصْله: تُرْكيّ الأصل مُستعرِب.

نِسْبته: روميّ، فهو من مَوالي الروم.

فهو: أحمد بن سليمان، شمس الدين، المعروف بابن كمال باشا زاده، شيخ الإسلام، الروميّ ومُفتي الثَّقلين، الحنفيّ[٣].

أُسْرَته: كان جَدّه كمال باشا زاده من أُمَراء الدَّولة العثمانيّة، ونَشَأ هو في حِجْر

---

(١) تاريخ الدَّولة العثمانيّة ص٦٨- ٩٠ والشَّقائق النُّعمانيّة ص٢٢٦- ٢٢٧.

(٢) مَجَلّة المُقتبَس المُجلَّد السابع الجزء العاشر سنة ١٩٠٦ تحقيق سليم أفندي البخاريّ عن مخطوط قديم في مكتبة جميل أفندي الشَّطّي.

(٣) انظر الشَّقائق النُّعمانيّة ص٢٢٦، الأعلام جـ١ ص١٣٠، شذرات الذّهب جـ٨ ص٢٣٨، سنة ٩٤٠هـ، الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة ص٢١، طبقات السَّنيّة في تراجم الحنفيّة جـ١ ص٤٠٩، هديّة العارفين جـ١ ص١٤١، الكواكب السائرة جـ٢ ص١٠٧، إيضاح المكنون ١/ ٩٦.

العزّ والدّلال، وكان رفيق السُّلطان سليم الأوَّل في اتِّجاهه نحو الشام ومِصْر سنة ٩٢٢ هجريّة[١].

مَوْطن وِلادته وتاريخها:

وُلِد أحمد بن سليمان بن كمال باشا في أدرنة[٢]، ولم أجد في المَراجع تاريخ ولادته.

وفاته:

تُوفِّي أحمد بن سليمان بن كمال باشا سنة ٩٤٠هـ أربعين وتسعمائة هجريّة في دار السَّلطنة، القسطنطينيّة حيث كان مُفتِيًا فيها إلى أن تُوفِّي[٣].

وقيل إنّه تُوفِّي سنة ٩٤٢هـ اثنتين وأربعين وتسعمائة هجريّة[٤]، ولٰكنّ المَراجع اتَّفقت على أنّ وفاته في سنة ٩٤٠هـ.

أخلاقه ومَكانته بين العُلَماء:

كان أحمد بن سليمان بن كمال باشا صاحِب أخلاق حميدة حَسَنة وأَدَب تامّ وعَقْل وافِر.

قيل عنه: إنّه الإمام العالِم العَلّامة الرُّحلة الفَهّامة، أوحد أَهْل عَصْره وجَمال أَهْل مِصره، مَنْ لم يَخلف بَعْده مِثْله ولم تَرَ العيون مَن جَمَعَ كَماله وفَضْله، جَعَلَه الكفويّ من أصحاب التَّرجيح من المُقلّدين القادرين على تفضيل بعض الرِّوايات على بعض.

---

(١) الشَّقائق النُّعمانيَّة، طبقات السَّنيّة في تراجم الحنفيّة جـ١ ص٤١١، تاريخ الدَّولة العثمانيّة ص٧٥.

(٢) مَجَلَّة المُقتبَس المُجلّد السابع الجزء العاشر، هامش.

(٣) الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة ص٢٢، الشَّقائق النُّعمانيَّة ص٢٧.

(٤) مَجَلَّة المُقتبَس المُجلّد السابع الجزء العاشر، هامش.

التفَّ حَوْله العُلَماء في مِصْر حينما ذَهَبَ إليها وناظروا وباحثوا معه، فأعجبهم فَصاحة كلامه وأقرُّوا له بالفضل، إليه تُشَدّ الرِّحال وتُعقَد الخَناصِر له، أنسى ذِكْر السَّلَف بين الناس وأحيا باع العِلْم بَعْدَ الاندراس وكان في العِلْم جَبَلًا راسِخًا وطَوْدًا شامِخًا[1].

سَبَب انصرافه إلى العِلْم وانشغاله به:

السَّبَب في اشتغاله بالعِلْم والباعِث له على تحصيله، أنّه رأى مَرَّة عند إبراهيم باشا بن خليل باشا وزير السُّلطان المُجاهِد بايزيد خان، شَخْصًا رَثّ الهيئة خَلَق الثِّياب، جاء وجَلَس فوق بعض الأُمَراء الكبار المُتقدِّمين في الدَّولة، فاستغرب ذٰلك! وسأل عن السَّبب فيه، فقيل له: هٰذا شخص من أَهْل العِلْم، يقال له المَوْلى لُطفي، فقال: أيَبلغ العِلْم بصاحِبه هٰذه المَنْزِلة! فقيل له: وأَزْيَد، فانقطع من ذٰلك الحين إلى العِلْم، ووَصَل إلى المَولى لُطفي، وقرأ عليه حَواشي شرح المَطالع، واستمرّ يَقرأ على بَعْض العُلَماء مِثْل المَولى القسطلانيّ، إلى أن مَهَرَ وصار إمامًا في كُلّ فَنّ[2].

وأُضيف إلى ذٰلك استعداده الذِّهنيّ والنَّفسيّ ومَيْله الشَّديد إلى القراءة والتَّحصيل ورغبته في أن يُرسِّخ مَكانة أُسْرَتِهِ في مجتَمَعه بين الملوك والسَّلاطين على أساس العِلْم بجانب الجاه والسُّلطان لِما رآه من مَنْزِلة العُلَماء في عَصْره بين الملوك والأُمراء.

شُيوخه:

١ ـ المَولى لُطفي الروميّ التّوقانيّ، الذي أَعطى مَدْرَسة دار الحديث بأدرنه في زمن السُّلطان بايزيد خان.

٢ ـ خطيب زاده.

---

(١) الشَّقائق النُّعمانيَّة ص٢٢٧، طبقات السنيّة في تراجم الحنفيّة جـ١ ص٤٤١، الفوائد البهيّة ص٢١ـ ٢٢.

(٢) الشَّقائق النُّعمانيَّة ص٢٢٦ـ ٢٢٧، طبقات السنيّة في تراجم الحنفيّة ص٤١٠.

٣ ـ معروف زاده.

٤ ـ المَولى مُصلِح الدين القسطلاني[1].

ثَقافته:

نَشَأَ أحمد بن سليمان بن كمال باشا في أدرنة، وتَعَلَّمَ بها، وهو من عُلَماء دولة السُّلطان سليم الأوَّل بن السُّلطان بايزيد خان.

قرأ مَباني العلوم في أَوائل شَبابه وكان يَشتغل بالعِلْم ليلًا ونهارًا ويَكتب جميع ما لاح بباله.

وله يَد طولى في الإنشاء والنَّظم بالفارسيّة والتُّركيّة وصَنَّف كتابًا بالفارسيّة على مِنوال كتاب كلستان وسمّاه بنكارستان، وهو مُحاضَرات في الأدب من كُتُب الأدب مِثْل كتاب العِقْد الفريد، وعيون الأخبار، وكان بارعًا في العلوم قَلَّما يُوجَد فَنّ إلّا وله فيه مُصنَّف أو مُصنَّفات.

مُصنَّفاته:

صَنَّف مُصنَّفات كثيرة في مُختلِف العلوم أذكر بَعْضها على سبيل المِثال:

أوَّلًا: في التَّفسير

١ ـ (تفسير القرآن العزيز) ـ مخطوط ـ مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول برقم عامّ ٨٩٧٧.

٢ ـ حواشٍ على أوائل تفسير البيضاويّ ـ مخطوط ـ مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول.

---

(١) المَراجِع السابقة.



٣ - الكلام على البسملة والحمدلة - مخطوط - مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول.

ثانيًا: في الحديث

١ - شَرْح الجامع الصَّحيح للبُخاري - مخطوط - مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول.

٢ - شَرْح حديث الأربعين - مخطوط - مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول.

٣ - شَرْح مَصابيح السُّنَّة للبغويّ - مخطوط - مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول.

ثالثًا: في التاريخ

١ - طبقات الفُقَهاء - مخطوط - مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول.

٢ - طبقات المُجتهِدين - مخطوط - مكتبة سُراي طبقوزادة، إستانبول.

رابعًا: في الأصول

١ - تغيير التَّنقيح في الأُصول - طبع - إستانبول (د.ن)، مطبعة سي - فلجا نجيلر بقوشندة رضا باشا ١٣٠٨هـ.

خامسًا: في البلاغة

١ - شرح مفتاح العلوم، للسَّكاكي - مخطوط - مكتبة إسكوريال، مدريد.

سادسًا: في اللُّغة

له عِدَّة رسائل في اللُّغة، قيل إنّها تَزيد على ثلاثمائة رسالة في اللُّغة، منها ما نحن بصدده.

كما أَلَّف في غير العربيَّة، مِثل الفارسيّة والتُّركيَّة.

مُعاصِروه:

أَهَمّ مُعاصِريه، جلال الدين السُّيوطي، في مصر واختلف العُلَماء في أيّهما أدقّ نَظَرًا، قال عنه صاحِب الفوائد البهيّة: كان في كثرة التَّأليف وسَعة الاطِّلاع في الدِّيار الروميّة كجلال الدين السُّيوطي في الدِّيار المِصْريّة، وعندي أَدَقّ نظرًا من السُّيوطي وأحسن فهمًا.

ولٰكنّ صاحب الفوائد البهيّة استدرك قائلًا: وهو وإن كان مُساويًا للسُّيوطي في سَعَة الاطِّلاع في الأدب والأُصول ولٰكن لا يُساويه في فنون الحديث، فالسُّيوطي أَوْسع نظرًا وأَدَقّ فِكْرًا في هٰذه الفنون منه بل من جميع مُعاصريه.

المَناصب التي شَغَلها:

١ - دَرَّس في بلاده بعِدَّة مَدارس.

٢ - تَوَلّى القضاء بمدينة أدرنة.

٣ - تَوَلّى القضاء بالعسكر في ولاية الأناضول.

٤ - تَوَلّى التَّدريس في دار الحديث بأدرنة.

٥ - تَوَلّى التَّدريس في مَدرسة السُّلطان بايزيد خان بأدرنة.

٦ - تَوَلّى أخيرًا الإفتاء في القسطنطينيّة، وصار بها مُفتِيًا إلى أن تُوفِّي سنة ٩٤٠هـ.

تاريخ دُخوله مصر:

كان أحمد بن سليمان بن كمال باشا قاضيًا بالعسكر المنصور في ولاية الأناطولي، ولمّا اتَّجه السُّلطان سليم الأَوَّل إلى الشام سنة ٩٢٢هـ صَحِبَه أحمد بن سليمان، وفي

---

(١) الفوائد البهيّة في تَراجم الحنفيّة - مِصْر، السَّعادة ١٣٢٤هـ ص٢٢، والطَّبقات السَّنيّة، تحقيق عبد الفتّاح الحلو - مِصْر القاهرة، ط المَجلِس الأعلى للشُّئون الإسلاميّة ص٤١٢.



الثامن من مُحرَّم سنة ٩٢٣هـ دَخَل السُّلطان سليم القاهرة لتخليصها من الجراكسة وبِصُحْبته أحمد بن سليمان، وهناك التقى أحمد بن سليمان بِعُلَماء مِصْر ولَقِيَ منهم حفاوة وتكريمًا وتقديرًا.

ويُحتمَل أن يكون ابن كمال باشا قد عاد إلى القسطنطينيّة سنة ١٥١٧م، عندما عاد السُّلطان سليم الأوَّل إلى القسطنطينيّة في أوائل سبتمبر سنة ١٥١٧م المُوافِق شهر شعبان سنة ٩٢٣هـ، أي إنّ ابن كمال باشا مَكَثَ في القاهرة أَقَلّ من عامٍ وعاد إلى القسطنطينيّة.

الفصل الثاني

الرّســالــة

أوّلًا : توثيق الرّسالة

ذَكَرَ بَعْض المَراجع أنَّ لأحمد بن سليمان بن كمال باشا ما يزيد على المائة رسالة[1]، وذَكَرَ بعضها الآخر أنّ له ما يزيد على الثّلاثمائة رسالة[2].

وقد وَجَدْت في مكتبة الملك سعود مجموعة رسائل منسوبة إليه، منها الموضوع الذي نحن بصدده الآن:

(رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله).

كما وَجَدْت في فِهْرِس المَكتبة المركزيّة بجدّة هٰذه الرّسالة المذكورة منسوبة إليه، فَطَلَبْتها من المكتبة المركزيّة بجدّة عن طريق مُدير إدارة قسم المخطوطات بمكتبة جامِعة الملك سعود وقام مشكورًا بإجراء اللازم نحو إحضار هٰذه المخطوطة من المكتبة المركزيّة بجدّة، وتَمَّ إحضارها، وبَعْدَ الحصول عليها وَجَدْت أنّها تُنسَب لأحمد بن سليمان بن كمال باشا، إلّا أنّ هاتين النُّسْختَين، نُسْخَة مَكتبة جامعة الملك سعود ونُسْخَة المَكتبة المركزيّة بجدّة، لم يُذكَر فيها اسم ناسخها ولا تاريخ نَسْخها.

ونُسْخَة مَكتبة جامعة الملك سعود ضمن مجموعة رسائل كلّها منسوبة إلى أحمد بن سليمان بن كمال باشا، ومن مُقدّمة الورقة الأولى التي بها بداية الموضوع: (رسالة في

(١) انظر كتاب الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة ص٢٢.

(٢) انظر طبقات السّنيّة في تراجم الحنفيّة جـ١ ص٤١١.



تحقيق وَضْع كاد، رسالة لابن كمال باشا، رسالة بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله، فنقول وبالله التَّوفيق: إنّ (كاد) في أصْل الوضع بمعنى قَرُبَ...)

أمّا النُّسْخَة الثالثة التي وَجَدْتها بمَكتبة دار الكتب المصريّة بالقاهرة فَعليها في الصَّفحة الأولى رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله، لأحمد بن سليمان بن كمال باشا، وهي مكتوبة بخَطّ موسى مُحمَّد الفرماني سنة ١٠٠٥هـ، وعِبارة عن أربع ورقات وبرقم (٣٤٨٩ج) وهي منسوخة بخَطّ مُعتاد إلّا أنّ نُسْخَة المَكتبة المركزيّة منسوخة بخَطّ أكثر وضوحًا ولهٰذا اعتمدت عليها، وعلى هٰذا اتّفقت النُّسَخ الثَّلاث على بداية الرِّسالة وعلى نسبتها إلى أحمد بن سليمان بن كمال باشا، كما اتَّفقت على نهاية الرِّسالة حيث ذُكِرَ في الثَّلاثة: (قال صاحب الكواشي: (ولا يُفقهونه إلّا بَعْدَ بطء وظاهر اللَّفظ يَقتضيه، لأنّ كاد متى نفى شيئًا وَقَعَ وإذا لم يَنْفِ لم يَقَعْ) ولقد أصاب في تفسيره ولٰكنّه أخطأ في تعليله، حيث ذَهَبَ مَذْهَبًا ردّ فيما سبق وبَيَّن وَجْه بطلانه قول عبدالله بن عمر ـ رَضِيَ الله عنه ـ في حديث صلاة الكسوف، فقام رسول الله ـ عليه السَّلام ـ حتّى لم يَكد يَركع ثُمَّ رَكَعَ، فلم يَكد يَرفع رأسه ثمّ رَفَعَ رأسه فلم يَكد أن يَسجد ثمّ سَجَدَ فلم يَكد أن يَرفع رأسه، والحديث بتمامه مذكور فيما أَلَّفه التّرمذي في شمائل النّبيّ ـ عليه الصَّلاة والسَّلام).

وأُضيف إلى هٰذا أنّي لم أَجِد مَنْ ذَكَرَ هٰذا العُنوان وجَعَلَه بَحْثًا من بُحوثه، أو ذَكَّرَ بهٰذا العنوان في مُؤلَّفاته وبهٰذا يَتَّضح لنا صحّة نِسبَة هٰذه الرِّسالة إلى أحمد بن سليمان بن كمال باشا.

ثانيًا: مَنْهَج المُؤلّف في الرِّسالة وقيمتها العِلْميّة

١ ـ قد يقال: إنَّ (كاد) تَناوَلها العُلَماء الأوائل في كُتُبهم، فهٰذا وإن كان لا جِدال فيه، إلّا أنّي أطرح على ذٰلك سؤالًا، وهو:



هل كُلّ كتاب من كُتُب السابقين، عندما تَناوَل الحَديث عن (كاد) تَناوَل كُلّ الآراء والأوْجه التي ذُكِرَت قَبْله في الكُتُب السابقة؟

فهو إمّا ذَكَر ما قيل في الكُتُب السابقة ولم يُناقِشها أو لم يَذكر شيئًا واكتفى بذِكْر رأيه فقط، كما هو الحال في مُغني اللّبيب، وبَعْض كُتُب التّفسير.

أمّا هنا في موضوعنا الذي نحن بصدده، فإنّ أحمد بن سليمان بن كمال باشا، قد أوْرَد مُعظَم الآراء المُتّفِقة مع رأيه، وغير المُتّفِقة، وناقَشَها ثُمَّ دَلّل على صِحّة رأيه.

فنَجده يُورِد كلام الحريري في «دُرّة الغوّاص» ويُناقِشه بالأدِلّة العقليّة وبالواقع من الشّواهد التي يُعتمَد عليها ويُؤخَذ بها، ثُمّ يَستنبط من كلام الحريري ما يَدلّ على عَدَم صواب كلامه.

فَنَجده يَذكر نصّ كلام الحريري، ويقول: وعلى وفق ما قَرَّرناه، صرَّح الحريري في «دُرّة الغوّاص»، حيث قال:

[ويُضاهي لفظة يُوشِك لفظتا (عسى) و(كاد) في جواز إيراد (أنْ) بعدهما وإلغائها معهما، إلّا أنّ المنطوق به في القرآن الكريم والمنقول عن الفصحاء أُولي البيان إيقاع (أنْ) بعد (عسى) وإلغاؤها بعد (كاد).

والعِلّة فيه أنّ (كاد) وُضِع لمُقارَبة الفعل، ولهٰذا قالوا: (كاد النّعام يطير) لوجود جزء من الطّيران فيه، و(أنْ) وُضِعت لتَدلّ على تَراخي الفعل ووقوعه في الزّمان المُستقبَل.

فإذا وُضِعت بَعْدَ (كاد) نافَت معناه الدالّ على اقتران الفعل وحَصَلَ في الكلام ضَرْب من التّناقُض... الخ][1].

فيقول ابن كمال باشا: إلّا أنّه لم يُصِب، في قوله: [فإذا وقعت بعد (كاد)..

(١) انظر ص ٣٧.



إلى قوله: (ضَرْب من التّناقُض)] لأنّ مُوجِب ما ذَكَرَه عَدَم جواز إيراد (أَنْ) بعد (كاد) وقد صرَّح في عُنوان مَقاله بجوازه، فبين طَرَفي كلامه تدافُع[1].

ثُمّ نَجده بَعْدَ أَنْ أَوْضح أَنّ مجيء (أَنْ) مع خبر (كاد) ليس خاصًّا بالشِّعر وليس من الخطإ، يقول: (إذا تَحقَّقْتَ أَنّ إيراد (أَنْ) بَعْدَ (كاد) صحيح وأنّه وَقَعَ في الكلام الفصيح، فَقَدْ عَرَفْتَ أَنّ الإمام المَرزوقي لم يُصِب في زَعمه عَدَم صِحَّة ذٰلك حيث قال في شَرْح قول الحماسة:

(أَتَـتْ فَحَيَّـتْ ثُـمّ قـامَـتْ فَـوَدَّعَـتْ فَلَمّـا تَـوَلَّـتْ كـادَتِ النَّفْسُ تُـزْهَـقُ)

[كاد موضوع للمُشارفَة والمُشافَهة، ولهٰذا وَجَبَ ألّا يكون معه (أن)، تقول: (كاد يَفْعل) ولا يجوز (كاد أَنْ يَفْعل) إلّا في الشِّعْر][2].

فالمُصنِّف ابن كمال، بإيراده كُلّ كلام مَن اعترض على اقتران خبر (كاد) بـ(أَنْ) يَدلّ على سَعة اطّلاعه وجَمال عَرْضه للموضوع، حتّى كادت هٰذه الرِّسالة تَنفرد بالموضوع، على الرَّغم من أنّه قد عُرِض في كُتُب النَّحو واللُّغة والتَّفسير، ولٰكن ليس بهٰذه الصورة الكاملة الشاملة، فكُلّ ما عُرِض لم يُعرَض بهٰذا الكَمال والوضوح.

ذُكِرَ في بعض المَراجع أنّ بَعْض العُلَماء خَطَّأوا ذا الرُّمَّة في بيته:

إذا غَيَّـر النَّـأيُ المُحِبّيـنَ لَـمْ يَكَـد رَسيسُ الهَـوى مِـن حُـبِّ مَيَّـةَ يَبْـرح

ولٰكنّ الصَّواب أنّ ابن شبرمة فقط هو الذي خَطَّأ ذا الرُّمَّة. هٰذا وقد قال صاحِب الكَشّاف: (إنّ هٰذه التَّخطئة ليست بثَبَت) فنجده يقول:

(وما رُوِي من تخطئة ذي الرُّمَّة، فتسليمه الخطأ ثمّ تَغييره إلى (لم أَجِد) ليس بثَبَت[3]).

---

(١) انظر ص ٣٨.

(٢) انظر ص ٣٩.

(٣) انظر ص ٤٥.



فيُناقِشه ابن كمال بقوله:

أمّا الدّلالة على عَدَم ثُبوت تلك القِصّة وقد أثبتها الشَّيخ في «دلائل الإعجاز»، ففي مَعرض المَنْع، إذ يَجوز أن يكون صاحِب الكَشّاف غافِلًا عنها، ثُمّ نَجده يُدلِّل بثاقِب فِكْره على ثُبوت ذٰلك في الشِّعر، فيقول: (ويُحتمَل أن يكون قد تَنَبَّه ذو الرُّمَّة بَعْدَ ذٰلك على فساد ما ظَنَّه ابن شبرمة فيثبت شِعْره على الأصل؛ وإلّا لما اشتهر الشِّعر المذكور على وَجْه لا يَرتضيه قائله، ولما جاز نسبته إليه كذٰلك)[1].

وبَعْدَ مُناقَشة كُلّ رأي وَرَدَ في كُتُب النَّحو أو اللُّغة أو التَّفسير أو الحديث يَصل بنا ونحن مُقتنِعون برأيه وليس لدينا ما يَردّ كلامه لِقُوّة حُجَّته ووضوح أدِلَّته وجَلاء مُعالَجته لجميع الآراء بالعقل والأدِلّة بالشَّواهد، فيقول بَعْدَ المُناقَشات:

(والصَّواب أنّ حُكْم (كاد) حُكْم سائر الأفعال، في أنّ نَفْيها لا يُوجِب الإثبات وإثباتها لا يُوجِب النَّفْي)[2].

وعندما قَرَّر هٰذا الحُكْم بالنِّسبة لـ(كاد) فإنّه لم تَفُتْه فائِتة ولم يَترك ثَغرة تُفسِد عليه حُكْمه، فنَجده يقول:

(وقَدْ تَلَخَّص مِمّا قَرَّرناه أنّ استعمال (كاد) مَنفيّة قد يكون للمُبالَغة في نَفْي الخبر، كما في قوله تعالى (لم يَكَد يَراها) وزَعَم القاضي البيضاوي أنّ قوله: (ولا يَكاد يَسيغه) من هٰذا القَبيل حيث قال: (ولا يُقارِب أن يُسيغه، فكيف يُسيغه بل يَغِصّ به فيَطول عَذابه).

وليس الأمر كذٰلك، لأنّ قوله تعالى في مَوضع آخَر (وسقوا ماء حميمًا) صَريح في أنّه يَدخل في جوفهم ولو بَعْدَ شِدَّة.

---

(١) انظر ص ٤٦.

(٢) انظر ص ٤٦.



فالصَّواب أنّه من قَبيل الثاني الآتي ذِكْره... إلى آخره)[1].

٢ - نَجده يَستشهد بالقرآن والحديث وأقوال العرب المأثورة مُفضّلًا إيّاها على النَّثر العاديّ والأمثال المشهورة في كُتُب النَّحو، فالأَدِلّة عنده السَّماع، وهو ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يُوثَق بفَصاحته، فبَدَأَ بالقرآن الكريم ثُمّ الحديث النَّبويّ وكلام العرب المأثور عن العرب كُلّ هٰذا في مُقدّمة ما يُدلِّل به على صِحّة رأيه.

ثالثًا: تحقيق الرِّسالة

١ - عملي في التَّحقيق

لمّا كانت الغاية هي إحياء تراثنا الفكريّ الخالد وجَعْله في مُتناوَل أكبر مجموعة من الدارسين ومن الراغبين في الاطِّلاع، وخِدمة للُّغة العربيّة ووَفاء لأصحاب ذٰلك التُّراث واعترافًا بما قَدَّموه لنا من أعمال جليلة، فقد كان لزامًا عليّ أَنْ أَبذل كُلّ جَهْدي في سبيل احترام النَّصّ وإخراجه إخراجًا علميًّا صحيحًا سليمًا كما أَراده المؤلِّف؛ ولهٰذا قُمت بما يَلي باختصار:

١ - حَقَّقْتُ النَّصّ بدِقَّة وأناة.

٢ - حَقَّقْتُ النَّصّ بمُقارَنة النُّسَخ بَعْضها بِبَعْض وتَلافَيْت الإسقاط وأَصلحت الخطأ في بعض الفقرات.

٣ - خَرَّجْتُ الآيات القرآنيّة والأبيات الشِّعريّة والأمثال.

٤ - خَرَّجْتُ المسائل النَّحويّة والنُّصوص التي استشهد بها المُؤلِّف.

٥ - تَرْجمت للعُلَماء والشُّعراء الذين وَرَدَ ذِكْرهم في النَّصّ.

---

(١) انظر ص ٥٤ - ٥٥.

٢ ـ وَصْف نُسَخ المخطوطة

١ ـ نُسخة من مكتبة جامعة الملك سعود، كُتِبَت بخَطّ رفيع وغير واضح في بعض السُّطور. وسَقَطَ منها ورقتان، ولم يُذكَر اسم الناسخ لها، ورَمَزْتُ لها بالرَّمز (أ).

٢ ـ نُسْخة من المَكتبة المركزيّة بجدّة وكُتِبَت بخَطّ واضح وعدد ورقاتها تسع، ولم يُذكَر اسم الناسخ لها، ورَمَزْتُ لها بالرَّمز (ب).

٣ ـ نُسْخة من مَكتبة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، وكُتِبَت بخَطّ رفيع وغير واضح في بعض السُّطور، واسم ناسخها: موسى مُحمَّد الفرماني بتاريخ ١٠٠٥هـ وعدد ورقاتها أربع ورَمَزْتُ لها بالرّمز (ج).



القسم الثاني

تحقيق الرسالة



بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة في تحقيق وضع كاد

الحمدُ لله[1] والصَّلاة على نَبيِّهِ، وَبَعدُ:

فهٰذِهِ رسالةٌ في تحقيقِ وَضْعِ (كادَ) وتوضيحِ طريقِ استعماله، فنقول وبالله التَّوفيق:

١ - وضع (كاد) في اللُّغة[2]

إنّ (كاد) في أَصْلِ الوضعِ بمعنى قَرُبَ إلّا أنّ تعديةَ قَرُبَ بـ مِنْ[3] وهيَ[4] مُتَعدِّيَةٌ بدونها، والاختلافُ في التَّعْدِيَةِ لا يُنافي الاتِّحادَ في المعنى؛ لأنّها من خَواصِّ اللَّفظ.

نَصَّ على ذٰلك الرَّضيّ[5]، حَيْثُ قال: لا فَرْقَ بين عَرَفْتُ وعَلِمْتُ، مِن حيث جهة

---

(١) (لوليّه) في النُّسختين (أ)، (ب).

(٢) هٰذا العنوان من وضعي (المُحقّق).

(٣) في النُّسخة (أ) ذكر في النَّصّ: بـ (عن) وفي الهامش: بـ (من) وهو ما اخترته، لأنّه هو الصَّواب.

(٤) أي: (كاد).

(٥) هو مُحمّد أستراباذي، توفِّي سنة ٦٨٦هـ - ١٢٨٧م، ولم يُذكَر تاريخ وِلادته، واسمه مُحمَّد بن الحسن الأستراباذي السمنائي، رضيّ الدين، نحويّ، صرفيّ، مُتكلِّم مَنطِقيّ، نَزَلَ النَّجف.
من آثاره: شَرْح الشافية لابن الحاجب في التَّصريف وشرح الكافية لابن الحاجب في النَّحو، حاشية على شَرْحِ تجريد العقائد الجديدة، والحاشية القديمة، حاشية على شَرْحِ الجلال الدّواني لتهذيب المَنْطِق والكلام. اهـ.
(انظر مُعجَم المُؤلِّفين جـ٩ ص١٨٣ ط الترقّي، دمشق ١٩٦٠) عمر رضا كحّالة و(انظر بُغْية الوُعاة ص٢٤٨، وشذرات الذَّهب جـ٥، ص٣٩٥).



المَعنى، إلّا أنَّ عَرَفَ لا يَنصب جزئي الاسميّة[١]، كما يَنصبهما عَلِمَ لا بِفَرْقٍ مَعنويٍّ بينهما بل هو موكول[٢] إلى اختيار العرب، فإنّهم قد يَخصّون أَحَدَ المُتساوِيين في المَعنى بِحُكْمٍ لَفظيٍّ دون الآخَر[٣].

والعجبُ أنَّهُ قَرَّرَ هٰذا الأصلَ في موضِعِهِ وَغَفَلَ عنه هٰهُنا، حيْثُ قال: معنَى كاد في أصلِ الوضعِ قَرُبَ، ولا تُستعمَلُ على أَصْلِ الوضْعِ، فلا يُقالُ: كادَ زَيْدٌ مِنَ الفِعْلِ[٤].

ومعنى أَوْشَكَ في الأَصْلِ: أَسْرعَ، ويُستعمَلُ على الأصل[٥]، فَيُقالُ: أَوْشَكَ فُلانٌ في السَّيْرِ[٦]. فإنّ قوله: «وَلا تُسْتَعْمَلُ على أَصْلِ الوضْعِ» صَرِيحٌ في أنَّ مُقْتَضَى الاتّحادِ في المَعْنَى عدمُ الاختلافِ في التَّعْدِيَةِ[٧].

ثُمَّ إنَّهُ لَمْ يُصِبْ في زعْمِهِ أَنَّ الأَصْلَ في أَسْرَعَ أَنْ يَتَعَدَّى بـ(في) لأَنَّ الصَّحيحَ أَنَّهُ[٨] في الأَصل مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ، نُصَّ عليه في الصِّحاح، حَيْثُ قال: وأَسْرَعَ في السَّيرِ،

---

(١) أي الجملة الاسميّة.

(٢) وُجِدَ في هامش النُّسخة (ب) ما يلي: [وأمّا ما قاله الرّضيّ من أنّه موكول إلى اختيار العرب فهو مردود، وقد رَدَّه المُصنِّف في بعض مَسائله].

(٣) انظر كتاب الكافية في النَّحو جـ٢، ص٢٧٧، ط بيروت.

(٤) في النَّصّ: (كاد زَيْدٌ عن الفعل) ووُجِدَ في الهامش (منه) وصَحَّحتها إلى ما ذكرت، وهو (كاد زيد من الفعل) وهو مُراد المُصنِّف، وطِبْقًا لما جاء في كتاب الكافية جـ٢، ص٤٠٤، ط بيروت.

(٥) أي أَصْل الوضع.

(٦) انظر كتاب الكافية جـ٢، ص٤٠٤، ط بيروت.

(٧) وُجِدَ في هامش النُّسخة (ب) ما يلي: [والتَّحقيق أنَّ المعاني لها تأثير في التَّعدية ألا يرى أنّ فِعْل الذَّهاب مثلًا يَقتضي الانتهاء فَيَتعدّى بكلمة (إلى) التي هي للانتهاء وأمثاله أكثر من أن يُحصَى].

(٨) في النُّسختين (أ)، (ب): [أنَّها]، وصَحَّحتها إلى [أنّه] حيث إنّ الضَّمير في (يَتَعَدَّى) مُذكَّر وخبر (أنّ) من (أنّه) مُتعَدٍّ وهو للمُذكَّر، والمُراد الفعل (أسرع).



وهو في الأَصلِ مُتَعَدٍّ[1]، وقال[2] في مَوْضع آخَر: وقد أَوْشَكَ فلانٌ يُوشِكُ إيشاكًا، أَيْ: أَسْرَعَ السَّيْرَ[3].

٢ - اِقْتِرانُ خَبَرِ (كادَ) بـ (أَنْ)[4]

اِعْلَمْ أَنَّ الغالبَ في خَبَرِ عَسَى الاقترانُ بـأَنْ؛ لأَنَّها مِنْ أَفْعالِ التَّرَجِّي، وكانَ القِياسُ وُجوبَ اقْتِرانِ خبرِها بـأَنْ حتّى ذَهَبَ جُمهورُ البصرِيّين إلى أَنَّ تجريدَها من: أَنْ خاصٌّ بالشِّعر، كقول هُدْبة بن خشرم العُذريّ:[5]

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه... يَكون وَراءَهُ[6] فَرَجٌ قَريبُ[7]

(١) انظر الصّحاح جـ٣ مادّة (أسرع).

(٢) أي: قال الجوهريّ في الصّحاح.

(٣) انظر الصّحاح جـ٤، مادّة (وشك).

(٤) هٰذا العنوان من وَضْعي (المُحقّق).

(٥) هو هدبة بن خشرم بن كرز من عُذْرَة، شاعر إسلاميّ عاش زمن الخُلَفاء الراشدين، ومات في أيّام مُعاوية قُتِلَ سنة خمسين ٥٠هـ - ٦٧٠ م، بسبب تشبيب صاحبه زيادة بن زيد العذريّ بفاطمة شقيقة هدبة، فشَبَّب هدبة بأخت زيادة فتشاتَما ومات الاثنان، ولقتل هدبة تفاصيل مُثيرة رواها الأصفهانيّ بكثير من الحزن وكان هدبة راوية للحُطَيْئة، وجميل رواية لهدبة.
(انظر مُعجَم الشُّعراء ص٤٣٤ رقم ١١١٧ ط بيروت، والشّعر والشُّعراء جـ٢، ص٥٨١، والأغاني ٢١، ص٢٥٤- ٢٧٤)

(٦) (وراؤه) في النُّسخة (أ)، ووُجِدَ في هامش النُّسخة (ب) الورقة الثانية ما يأتي [الإسراع هو كيفيّة للحركة أو هو حركة مُعيَّنة على اختلاف (من الحكم) والمُتكلِّم، ولا شَكّ في أنّ الإسراع يَقتَضي أن يَتعدّى إلى السَّير الذي هو الحركة بنَفْسه لا بواسطة كلمة دالّة على الظّرفيَّة، إذ ليس مَعناه مِمّا يُوصَف بالظرفيَّة كالدّخول]
وبَقِيَ بَعْدَ ذٰلك كلمتان لم تَتّضحا، وكذٰلك ما ذُكِرَ بين القوسين وَسط هٰذه العبارة.

(٧) البيت من الوافر، وهو من شواهد سيبويه (جـ١، ص٤٧٨) وابن عقيل جـ١، ص١٢٥ والمُغني جـ١، ص ١٣٣، والخزانة جـ٤، ص ٨١، والمُقتَضَب جـ٣، ص ٧٠، وأمالي القالي جـ١، ص ٧١ - ٧٢ والعيني جـ٢، ص١٨٤- ١٨٧.
ورُوِيَ البيت (أمسيت) بفتح التاء أيضًا، قال ابن المُستوفي: والنَّحويّون إنّما يَروونه بالضّمّ، والفتح أولى لأنّ الشاعر يُخاطِب ابن عمّه وكان معه في السِّجن.



فيكونُ خبرُ عَسَى، وهو مُجرَّدٌ من أنْ، وكاد، بالعكس، يَعني الغالب في خبرها التَّجريد من أنْ؛ لأنّها تَدلّ على شِدّة مُقارَبة الفِعْل، فلم يُناسِب خَبَرُها أنْ يَقترن بـ أنْ وإنّما يَقترن قليلًا نظرًا إلى أصْلها.

ومن القليل، قوله ـ صَلَّى الله عليه وسَلَّم ـ كادَ الفَقْرُ أنْ يَكُونَ كُفْرا[1] وقول عمر ـ رَضِيَ الله عنه ـ ما كِدْتُ أنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حتّى كادَتِ الشَّمْسُ أنْ تَغْرُبَ[2]، وقول

---

(١) أخْرَجَه السُّيوطيّ في الجامع الصَّغير (جـ٢، ص١٣٣، ط بيروت) وفيه: الحديث لأبي نعيم في الحلية عن أنس بن مالك، وتتمَّة الحديث: (... وكاد الحسد أن يَسبق القَدَر) وهو من الأحاديث الضَّعيفة رقم (٤٠٨٠).

وفي كتاب كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألْسنة الناس، للشّيخ إسماعيل بن مُحمَّد العجلونيّ الجراحي المُتوفَّى سنة ١١٦٢ ط مكتبة التُّراث الإسلاميّ، حلب، دار التُّراث بالقاهرة، جـ٢، ص١٥٨-١٥٩:.

الحديث: (كاد الفقر أن يكون كفرا، وكاد الحَسَد أن يَغلب القَدَر) رواه أحمد بن منيع عن الحسن، أو أنس مرفوعًا بزيادة: (وكاد الحسد أن يسبق القَدَر) وهو لأبي نعيم من الحلية وابن السكن في مُصنَّفه والبيهقي في الشعب وابن عديّ في الكامل عن الحسن بلا شكّ، وفي لفظ عند أكثرهم: (أن يغلب) بدل (أن يسبق) وفي سَنَده، يَزيد الرّقاشيّ: ضعيف، ورواه الطبراني بسَنَد فيه ضعيف عن أنس مرفوعًا، بلفظ (كاد الحسد أن يسبق القَدَر، وكادت الحاجة أن تكون كفرا) وفي الحلية في ترجمة عكرمة: أنّ لقمان قال لابنه قد ذقت المرار فليس شيء أمَرّ من الفقر.

وللنسائي وصَحَّحه ابن حباب عن أبي سعيد مرفوعًا أنّه كان يقول: اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الكفر والفقر، فقال رَجُل: ويعتدلان؟ قال نعم، وهٰذا أصحّهما وما قبله من المرفوع، ضعيف الإسناد. اهـ.

وَهُو مثل عربيّ أيضًا، بمعنى إذا ضُيِّقَ على المرء وقُتِّر عليه، كاد ما يلحقه من الضَّجر وقِلَّة ذات اليدين يَكفر لما يرى من السَّعة في أيدي الناس.

(انظر كتاب الأمثال، ط مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدرآباد الدكن سنة ١٣٥١هـ وانظر المُستقصي في أمثال العرب للزَّمخشريّ).

(٢) أخْرَجَه البُخاري (١٣) كتاب مواقيت الصَّلاة باب (٣٥) (باب من صَلَّى بالناس جماعة بَعْدَ ذَهاب الوقت) وفي كتاب الأذان (٢٦) (باب قول الرَّجُل ما صَلَّينا) ونَصّ الحديث كالآتي في كتاب مواقيت الصَّلاة: [عن أبي سلمة عن جابر بن عبدالله، أنَّ عمر بن الخَطّاب جاء يوم الخندق بعدما غَرُبَت الشَّمس، فَجَعَل يَسبّ كُفّار قريش، قال: يا رسول الله، ما كدت أُصلّي العصر، حتّى كادت =



أنس ـ رَضِيَ الله عنه ـ فَما كِدْنا أَنْ نَصِلَ إلى مَنازِلنا[1]، وقول جبير بن مُطعم[2] ـ رَضِيَ الله عنه ـ (كاد قلبي أن يطير)[3]. وقول: عبدالله[4] بن عمر ـ رَضِيَ الله عنه ـ (ثُمّ رَفَعَ رَأْسَه فَلَمْ يَكَدْ أَنْ يَسْجُدَ ثُمَّ سَجَدَ فَلَمْ يَكَدْ أَنْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ)[5].

= الشَّمس تَغْرُب،... إلخ) ومن كتاب الأذان: (... والله ما كدت أن أُصلّي، حتّى كادت الشّمس تَغْرُب... إلخ).

(١) أخرَجه البُخاري من (١٥) كتاب الاستسقاء (٨) باب الاستسقاء على المغير.

(٢) هو جبير بن مُطعم بن عديّ بن عبد مناف بن قصي شيخ قريش في زمانه وهو الذي أجار النّبيّ ـ صَلّى الله عليه وسَلَّم ـ حين رَجَعَ من الطائف. (انظر سير أعلام النُّبلاء للذَّهبيّ، جـ٣، ط مُؤَسَّسة الرِّسالة، وفي شذرات الذَّهب جـ١ ص٦٤، أنّه تُوفّي سنة ثمان وخمسين).

(٣) أخْرَجَه البُخاري، كتاب التَّفسير، تفسير سورة الطّور باب رقم (١) والقائل هو جبير بن مُطعم، لمّا سَمِعَ الآيتين من سورة الطّور ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون، أم خلقوا السَّمٰوات والأرض بل لا يوقنون، أم عندهم خزائن ربّك أم هم المُسيطرون﴾ قال: (كاد قَلْبي أنْ يَطير) وأخْرَجَه ابن ماجة أيضًا، كتاب إقامة الصَّلاة باب رقم ٨.

(٤) هو عبدالله بن عمر بن الخَطّاب بن نفيل بن عبد العزي بن رياح ابن قرط بن رزاح بن عديّ بن كعب بن لؤى بن غالب الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو عبد الرَّحمٰن القرشيّ العدويّ المكّيّ ثمّ المدنيّ.

أسْلَم وهو صغير ثُمّ هاجر مع أبيه ولم يَكن قد احتلم. استُصغِرَ يوم أُحد فكانت أوّل غزواته الخندق؛ وهو ممّن بايَع تحت الشَّجرة وأُمّه أمّ المُؤمنين حفصة زينب بنت مطعون أخت عثمان بن مطعون الجمحي. رَوَى عِلْمًا كثيرًا عن النَّبيّ ـ صَلّى الله عليه وسَلَّم ـ وعن أبيه وأبي بكر وعثمان وعليّ وبلال وزيد بن ثابت وغيرهم.

(سير أعلام النّبلاء، جـ٣، ص٢٠٤، ط مُؤَسَّسة الرِّسالة).

(٥) انظر كتاب الشَّمائل للتِّرمذيّ، باب بكاء رسول الله ـ صَلّى الله عليه وسَلَّم ـ طبع حجر فاس سنة ١٣١٣ هـ، وهو بمكتبة جامعة الملك سعود بقسم المخطوطات، قِسم الكتب النادرة وبرقم ٢١٩/ت ع س.

وانظر كتاب جمع الوسائل في شرح الشَّمائل لعالم الرِّواية وعالم الدِّراية الإمام التِّرمذيّ، تأليف الشَّيخ الإمام العالِم العَلّامة علي بن سلطان مُحمَّد القارئ الحنفيّ نزيل مَكّة، وفيه [وهٰذا الحديث صحيح وبه احتجّ أبو حنيفة على توحيد الرّكوع في الرَّكعة... إلخ]

كما ذُكِرَ فيه: [وكذا رواه النّسائيّ وابن حزيمة عن طريق الثوريّ عن عطاء ابن السائب والثوريّ، فالحديث صحيح... إلخ].



ومن النَّظْم، قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

أَبَيْتُم قَبولَ السِّلْمِ مِنَّا فكِدْتُمُ لَدَى الحربِ أن تغنوا السُّيوفَ عن السَّلِّ[2]

[وليس ذٰلك للضَّرورة لتمكُّنِهِ من أن يقول: (لدى الحرب تغنون السُّيوف عن السَّلِّ[3])].

وعلى وَفْق ما قَرَّرناه، صَرَّح الحريريّ[4]، في دُرَّة الغَوّاص حيث قال: ويُضاهي لفظة يُوشِك[5] لفظتا[6] عسى وكاد، في جواز إيراد أنْ بعدهما، وإلغائها معهما[7]، إلّا أنَّ المنطوق به في القرآن والمنقول عن الفُصَحاء[8] أُولي البيان إيقاع أن بعد عسى، وإلغاؤها بعد كاد.

---

(١) لم أعثر على اسمه.

(٢) البيت من الطَّويل، وهو من شواهد التَّوضيح لابن مالك رقم ١٠٩، ص٢٠١، والأشموني جـ١، ص٢٦١، والعيني جـ٢، ص٢٠٨.

شَرْح المُفرَدات: السِّلم: هو الصُّلح، لدى الحرب: عندها.

المعنى: إنّا عرضنا عليكم الصُّلح والمُوادَعة فلم تقبلوا هٰذا العَرْض، فلَمّا التقينا جَبنتم عن القتال وعَجزتم عن مُقاوَمتنا وفَرَرْتم من وجوهنا، حتّى لقد كدنا لا نحتاج إلى إخراج سيوفنا من أغمادها.

(٣) سقط ما بين القوسين من النُّسخة (ب).

(٤) هو القاسم بن عليّ بن مُحمَّد عثمان الحريريّ البصريّ الشافعيّ، أبو مُحمَّد [٤٤٦- ٥١٦هـ] وفي رواية ٥١٥هـ وهو غير عبدالله بن قاسم بن عبدالله اللَّخميّ، أبو مُحمَّد الحريريّ [٥٩١- ٦٤٦هـ] انظر الأعلام جـ٤ ص١١٤.

وانظر مُعجَم المُؤلِّفين جـ٨ ص١٠٨ وسِيَر النُّبلاء جـ٢ ص١٠٧.

(٥) أوشك في (ب).

(٦) في النُّسختين (لفظة) وصَحَّحتها إلى (لفظتا) لصِحّة المُراد من التَّركيب وطِبْقًا لما جاء في دُرَّة الغَوّاص للحريريّ ص٩٠.

(٧) عنهما في (ب).

(٨) (فُصَحاء) في (أ)، (ب)، وصَحَّحتها إلى (الفصحاء) طِبْقًا لما جاء في دُرَّة الغَوّاص، ولِصِحّة التَّركيب.



والعِلَّة فيه: أنّ كاد، وُضِعَت لمُقارَبة الفِعْل؛ ولهٰذا قالوا: كادَ النَّعامُ يَطير[1]؛ لِوُجود جزء من الطَّيران فيه وأنْ وُضِعَت لتَدلّ على تَراخي الفعل ووُقوعه في الزَّمان المُستقبَل[2]، فإذا وُضِعَت بَعْدَ (كاد) نافت مَعناها[3] الدّالّ على اقتران الفعل وحَصَلَ في الكلام ضَرْب من التَّناقُض، وليس كذٰلك عسى؛ لأنّها وُضِعَت للتَّوقُّع الذي يَدلّ وَضْع (أن) على كُلّ مثله[4].

فوُقوع أنْ بَعْدَها يُفيد تأكيد المَعنى ويَزيده فَضْل تحقيق وقُوّة، وقد نَطَقَت العرب بِعدّة أمثال في كاد، أُلغيت أنْ في جميعها، فقالوا:

كـادَ العَـروسُ يَكـونُ ملكًـا[5]، وكـادَ المُتَنَعِّـلُ يَكـونُ راكبًـا[6]،
وكادَ الحَـريـصُ يَكـونُ عَبْـدًا[7]، وكـادَ الفَقْـرُ يَكـونُ كُفْـرًا[8]،
وكـادَ البَيـانُ يَكـونُ سِحْـرًا[9]، وكـادَ النّعـامُ يَكـونُ طَيْـرًا[10]،

---

(١) انظر مَجمع الأمثال جـ٢ ص١٥٨ للميداني وهو مَثَل يُضرَب لقُرْب الشَّيء مِمّا يُتوقَّع منه الظُّهور.

(٢) في زمان المُستقبَل في (أ)، (ب)، وصَحَّحتها طِبْقًا لما جاء في دُرَّة الغَوّاص.

(٣) (معناه) في (أ)، (ب) وصَحَّحتها طِبْقًا لما جاء في دُرَّة الغَوّاص.

(٤) العِبارة في دُرَّة الغَوّاص: (الذي يَدلّ (أن) على مِثْله فوُقوع أن بَعْدَها... إلخ).

(٥) انظر مَجْمَع الأمثال للميداني جـ٢ ص١٥٨، والمُستقصي للزَّمخشري جـ٢، ص٢٠٣، ط الهند سنة ١٩٦٢م، وفيه المثل ذكر فيه (أن) بَعْد (كاد) على خبرها (يكون) [كاد العروس أن يكون ملكًا]. والعرب تقول للرَّجُل: عروس، وللمرأة أيضًا، ويُراد هٰهنا الرَّجُل، أي كاد يكون ملكًا لعزّته في نَفْسه وأَهْله، (مَجْمَع الأمثال للميداني جـ٢، ص١٥٨).

(٦) انظر المُستقصي في أمثال العرب للزَّمخشري جـ٢، ص٢٠٣، ط الهند، وهو مَثَل يُضرَب في مُقارَبة الشَّيء، كالمَثَل السابق.

(٧) انظر دُرَّة الغَوَّاص (ص٩٠-٩١) ط مكتبة المُثنّى ببغداد.

(٨) هو حديث ضعيف، أخرجه السُّيوطي في الجامع الصَّغير (ج٢، ص١٣٣، ط بيروت) انظر ص٧ - ٨.

(٩) انظر دُرَّة الغَوّاص، للحريري ص٩٠- ٩١، ط بغداد.

(١٠) المَرجِع السابق وانظر مَجْمَع الأمثال جـ٢ ص١٥٨ للميداني. وهو مَثَل يُضرَب لقُرْب الشَّيء مِمّا يُتوقَّع منه الظُّهور.



وكـــادَ البَخِيـــلُ يَكـــونُ كَلْبًـــا[1] ،   وكادَ السَّيِّـئ الخُلُـق يَكـونُ سَبُعًـا[2] ،

إلّا أَنَّهُ لَمْ يُصِبْ في قوله: فإذا وَقَعَت بَعْدَ كادَ... إلى قوله: ضَرْب من التَّناقُض[3]؛ لأنَّ مُوجِبَ ما ذكره عَدَمُ جَواز إيراد (أَنْ) بَعْدَ (كادَ)، وقد صَرَّح في عُنوان مَقاله، بجَوازه فبين طَرَفَيْ كلامه تَدافُع.

وإذا تَحَقَّقت أنَّ إيراد أَنْ بَعْدَ كادَ صحيح، وأنّه وَقَعَ في الكلام الفصيح، فَقَدْ عَرَفْت أنّ الإمامَ المَرزوقي[4] لم يُصِبْ في زَعْمه عدمَ[5] صِحّة ذلك حيث قال في شَرْح قول[6] الحماسة:

---

(١) المَرجِع السابق وانظر مَجْمَع الأمثال جـ٢ ص١٥٨ للميداني، وهو مَثَل يُضرَب لقُرْب الشَّيء مِمّا يُتوقّع منه الظُّهور.

(٢) المَرجِع السابق وانظر مَجْمَع الأمثال، جـ٢ ص١٥٨ للميداني، وهو مَثَل يُضرَب لقُرْب الشَّيء مِمّا يُتوقّع منه الظُّهور.

(٣) انظر ص٢٤.

(١) المَرزوقي، هو أحمد بن مُحمَّد الحسن، أبو علي المرزوقي، تُوفِّي عام ٤٢١هـ، عالِم بالأدب من أَهْل أَصبهان كان مُعلِّم أبناء بني بويه فيها. من كتبه: الأزمنة والأمكنة ط مُجلَّدان، وشَرْح ديوان الحماسة لأبي تمّام، ط أربعة مُجلّدات، منه مخطوطة مُتقنة كتبت سنة ٥٢٣هـ، في خزانة مغنيسا (الرقم ٢٧٥١) وشرح المُفضلّيات والقول في ألفاظ الشُّمول والعموم والفصل بينهما.
(انظر الأعلام جـ١ ص٢١٢، ومُعجَم الأُدَباء جـ٥ ص٣٤، ط دار المأمون وبغية الوعاة جـ١ ص٣٦٥ ط الحلبي) وغيره سُمّي بالمرزوقي وهما: مُحمَّد بن رمضان (١٢٦١)، مُحمَّد عليان (١٣٥٥) (انظر الأعلام جـ٨ ص٨٧).

(٥) (عدم) سقط من (أ).

(٦) الشاعر هو جعفر بن عُلبة الحارثي، كنيته أبو عارم، شاعر أمويّ عبّاسيّ، مقلّ غزل وقف كثيرًا من شِعره على ذكر غاراته ضدّ بني عقيل وما أبلى فيها مُفاخِرًا وهاجيًا، كما جمع غزله وَصْف الهوى والسَّيف على غرار عنترة بن شدّاد، تُوفّي في خلافة أبي جعفر المنصور (انظر مُعجَم الشُّعراء ص١٠٢ ط بيروت).



أَتَتْنا فَحَيَّتْ ثُمَّ قامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ[1]

كاد موضوع للمُشارَفة[2] والمُشافَهة، ولهٰذا وَجَبَ ألّا يكون معه أنْ، تقول: كادَ يَفعل ولا يجوز: كاد أن يَفعل إلّا في الشِّعر[3].

ثُمّ إنّه كما يُستعمَل كاد مع أنْ، كذٰلك قد تُستعمَل عسى بدونها[4].

ولهٰذا قال صدر الأفاضل[5] في ضرام السّقط:

---

(١) البيت من الطّويل، وجاء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، جـ١ ص ٥٤.
وقبله: (عجبت لمسراها وإنّي تخلّصت.. إلى وباب السّجن دوني مُغلق) ويقول الشاعر - في البيت الشاهد - حاكيًا لحال الخيال، جاءتنا فسلَّمت علينا ثُمّ لم تَلْبث إلّا قليلًا حتّى قامت وأعرضت فلمّا تَوَلَّت كادت النَّفس تَخرج في أثرها.
ويروى البيت (ألمَّت وحيّت..) والإلمام: الزّيارة الخفيفة وقوله: (لمّا تَوَلَّت) جوابه (كادت النَّفْس تزهق) وهو عَلم للظَّرف، ومتى كان عَلَمًا للظَّرف لم يكن له بدّ من جواب لأنّه يكون لوقوع الشّيء لوقوع غيره.
تَزهق، بمعنى تَهلك، ومنه قيل للبئر البعيدة القعر زاهقة وزَهوق.
وفي القرآن الكريم: ﴿فإذا هو زاهق﴾، ويجوز أن يريد به في البيت: تخرج في أثرها سريعة لمّا تَوَلَّت، ومنه زهقت الراحلة: تَقَدَّمت، وزهق السَّيف: أسرع.
ووجد في هامش (ب): «زَهَقَتْ نَفْسه» خَرَجَت ومنه قوله تعالى ﴿وتَزهق أنفسهم﴾.

(٢) للمُشاوَرة في (ب) وفي هامش (أ) لمُشارَفةِ الفعل ومُشافَهته، وهٰذا كما جاء في شرح ديوان الحماسة للمَرزوقي (جـ١ ص٥٤ ط لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) ففيه العبارة (وهو موضوع لمُشارَفة الفعل ومُشافَهته).

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي جـ١، ص٥٤.

(٤) (به) في (ب).

(٥) صدر الأفاضل، هو قاسم بن الحسين الخوارزمي، صاحب كتاب ضرام السّقط في شرح سقط الزَّند، وهو شرح مُشكِلات ديوان أبي العَلاء المَعرّي، كان أوحد الدَّهر في عِلْمِ العربيّة ونَظْمِ الشّعر ونَثْرِ الخُطَب، قُتل في فتنة التّتار سنة ٦١٧هـ (انظر الكنى والألقاب، للشّيخ عبّاس القمّي جـ٢، ص٣٧٧، ط الحيدريّة في النَّجف ١٩٥٦م - ١٣٧٦هـ).
واسمه بالكامل كما جاء في هديّة العارفين (جـ١ ص٨٢٨): القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي الطّائفي، صدر الأفاضل، مجد الدين أبو مُحمَّد النَّحويّ الأديب الحنفيّ ولد سنة ٥٥٥، وتوفّي=



أُجْري لَعَلَّ حَيث أُدخِل على خبرها أَنْ المصدريّة، مَجرى عسى كما تَجري عسى مَجرى لعلَّ وهٰذا على طريقة المُقارَضة[1].

٣ ـ معنى كاد في حالتي الإثبات والنَّفي[2]

واعْلَمْ أَنَّهُ قَد اشْتُهِر فيما بينهم، أَنَّ كاد إثباتها نفيٌ ونَفْيُها إثباتٌ، فإذا قيل: كاد يَفْعَلُ، فمعناه: أَنَّه لم يَفعل، وهٰذا ما أراده المَعرِّي[3]:

= مقتولًا سنة ٦١٧، سبع عشرة وستّمائة، له من الكتب: التَّوضيح في شرح المقامات للحريري، خلوة الرَّياحين في المُحاضَرات، الزَّوايا والخبايا في النَّحو، شرح الأُنموذج للزَّمخشري، شَرْح اليميني للعتبي في التاريخ، ضرام السّقط في شَرْح سقط الزَّند لأبي العلاء المَعرِّي، عجالة السَّفر في الشِّعر، عجائب النَّحو، كتاب السِّرّ في عِلْم الإعراب، لهجة الشِّعر في شرح ألفاظ الفقه، مجمرة في شرح المُفصَّل، صغير أيضًا، بسط السَّبيكة في شَرْح المُفصَّل أيضًا.

(١) قال صدر الأفاضل الخوارزمي عند شرح البيت لأبي العلاء المَعرّي:

(لعلَّك أن تَشُنَّ بها مغارا ... فتنتِج أو تُجشِّمها طرادا)

عامَل لعلّ مُعامَلة عسى، لأنّه قد جَعَلَ خَبَرَها الفعل المُضارِع المقرون بأنْ كخبر عسى، ومثل البيت في السّقط:

(لعلّ نواها أن تزيغ شُطونها ... وأن تَتَجَلّى عن شموس دجونها)

وأيضًا: (لعلّه أن يجيء مدرعًا) وقول عنترة:

(لعلّك يومًا أن تلمّ ملمّة) كما تُقاس عسى على لعلّ، فتجري مَجراها، ومنه بيت السّقط:

(عساكَ تعذر إن قَصَّرْتُ في مدحي ... فإنّ مِثْلي بِهُجْرانِ القَريضِ عَسى)

(انظر شروح سقط الزَّند القسم الثاني ص٧٥٧. وقال في القسم الثاني (ص٧١٤) (عامَل عسى مُعامَلة لعلّ، كما تُعامَل لعلّ مُعامَلة عسى) بالقصيدة السّابعة والعشرين، شروح سقط الزَّند القسم الثاني ص٧١٤.

(٢) هٰذا العنوان من وضعي (المحقّق).

(٣) المَعرّي، هو أحمد بن عبدالله بن سليمان المعروف بأبي العلاء المَعرّي، الشاعر الأديب الشَّهير. كان نسيج وَحْده بالعربيّة، وله كتب كثيرة، وكان أعمى ذا فطانة، وله حكايات من ذكائه وفطانته.

تُوفّي بمَعَرَّة النُّعمان سنة ٤٤٩هـ والمَعَرّي، بفتح العين والميم وتشديد الراء نسبة إلى مَعَرَّة النُّعمان، وهي بلدة قديمة مشهورة بالشام بالقرب من حماة (انظر الكنى والألقاب جـ٣ ص١٦٨، ط الحيدريّة بالنَّجف).



أَنَحْوِيَّ هٰذا العَصْرِ ما هِي لفظَةٌ[1] جَرَت في لِسَانَيْ جُرهُمٍ وثَمُودِ[2]
إذا اسْتُعْمِلَتْ في صورَةِ الجُحْدِ أَثْبَتَتْ وَإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقام الجُحودِ[3]

قال الجوهري[4]: إنّ كاد وُضِعَت لمُقارَبة الشَّيء فُعِلَ أو لَمْ يُفْعَل، فمجرَّدُهُ يُنبِئُ عن نَفْي الفعل، ومَقرونه بالجُحْد يُنبِئُ عن وُقوع الفعل[5]، انتهى كلامه.

---

(١) في رواية (ما هي كلمة) انظر شرح الجُمَل لعبد القاهر الجرماني (تحقيقي) بمكتبة كلِّيَّة اللُّغة العربيّة بالقاهرة ـ جامعة الأزهر.

(٢) جاء في البيت في النُّسختين (أ)، (ب) كالآتي:
(لغير الخوف لهٰذا العصير ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود)
وقمت بتصحيحه طِبْقًا لما جاء في المَراجع.

(٣) البيتان من الطَّويل، وهما في الهمع جـ٢، ص١٤٦، والأوَّل برواية (... ما هي كلمة) في شرح جمل عبد القاهر الجرماني للشّيخ البعلي (تحقيقي)، والثاني رُوِيَ برواية (... في معرض) بدل (...في صورة...) وهما في الدُّرَر اللَّوامع جـ١ ص١١٠ والأشموني جـ١، ص٢٦٨.
وسبب هٰذا اللُّغز الذي نُظِمَ فيه هٰذان البيتان هو أنّ أكثر النُّحاة، كما ذَكَرَ هنا المُصنِّف، يُشيرون إلى أنّ إثباتها نَفْي ونَفْيها إثبات ويجعلون من ذٰلك قوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يَكد يراها﴾ (الآية ٤٠ من سورة النور)، وقد رآها وقوله تعالى: ﴿يكاد البرق يخطف أبصارهم﴾ (الآية ٢٠ من سورة البقرة)، وما خطف حتّى جعلوا هٰذا المعنى لغزًا.
وقد رَدّ ابن مالك، فقال في شرح الشافية الكافية جـ١، ص٤٦٧ (ومن زعم ذٰلك فليس بمُصيب بل حكم (كاد) حكم سائر الأفعال غالبًا في أنّ معناه مَنْفيّ إذا صحبها حرف نفي وثابت إذا لم يصحبها.
لذٰلك أرى أنّ هٰذه المسألة ليس فيها لغز وإنّما هي أسلوب من أساليب التّوكيد، لأنّنا إذا أردنا أن نُؤكِّد على أنّ شخصًا لم يَفعل ألبتّة، نقول: (إنّه لم يكد يفعل) فهٰذا الأسلوب: لم يَكَد يفعل، آكَد من (كاد يفعل) وكلاهما لم يفعل وهٰذا يَتَّفق مع ما قاله ابن مالك.

(٤) الجوهري، هو إسماعيل بن حمّاد، أبو نصر، أوَّل من حاوَل الطّيران ومات في سبيله سنة ٣٩٣هـ ـ ١٠٠٣م، من أشهر كتبهِ الصِّحاح، أَصْله من فاراب ودخل العراق صغيرًا وسافَر إلى الحجاز فطاف بالبادية وعاد إلى خراسان ثُمَّ أقام بنيسابور وصَنَعَ جناحين من خشب وربطهما بِحَبْلٍ، وصَعِدَ سَطْحَ داره ونادى في الناس: لقد صَنَعْت ما لم أُسبَق إليه وسأطير الساعة. وازدحم أهل نيسابور يَنظرون إليه فتَأَبّط الجناحين ونهض بهما فخانه اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلًا.
[انظر الأعلام جـ١، ص٣١٣، والنُّجوم الزاهرة جـ٤ ص٢٠٧).

(٥) انظر الصِّحاح جـ٢ ص٥٣٢ (كود) ط بيروت.



وهٰذا هو السَّبب لاعتراض ابن شُبْرمة[1] على ذي الرُّمَّة[2] وتغيير ذي الرُّمَّة شعره.

وتفصيله على ما رُوِيَ عن عَنْبَسة[3]: أنّه قَدِمَ ذو الرُّمَّة الكوفةَ، فوَقَفَ يُنشِد الناس بالكناس[4] قصيدته الحائيّة[5]، فلمّا انتهى إلى هٰذا البيت:

إذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبّينَ لَمْ يَكَدْ ... رَسيسُ الهَوى عَنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرحُ[6]

---

(١) ابن شبرمة، هو عبدالله بن شبرمة الضبّيّ الكوفيّ، كان قاضيًا لأبي جعفر المنصور على سواد الكوفة وكان شاعرًا تُوفِّي سنة ١٤٤هـ، ويَظهر من الرِّوايات ذَمّه وأنّه كان يَعْمل بالرَّأي والقِياس (انظر الكنى والألقاب جـ١، ص٣١٩).

(٢) ذو الرُّمَّة، هو الشاعر الأمويّ المعروف، أبو الحارث غيلان بن عقبة سُمِّي بذٰلك لقوله يصف الوتد وبقيّة فيه:
(لَمْ يَبْقَ منها أَبَدَ الأبيد ... غَيْرُ ثَلاث ماثلات سود
وغير مرضوح القفا موتود ... أشعث باقي رُمَّة التَّقليد)
وقيل: لَقَّبته بذٰلك حبيبته مَيّة، وذٰلك أنّه مَرَّ بخبائها وهي جالسة إلى جنب أُمّها، فاستقاها، فقالت أُمّها: قومي فاسقيه، وكانت على كتفه رُمّة فأتته بالماء وقالت: اشرب يا ذا الرُّمّة، فلُقِّب به.
وقيل في ذٰلك غير هٰذا.
(انظر مُعجَم ألقاب الشُّعراء ص٩٤ والأغاني جـ١٦، ص٢١٦، وألقاب الشُّعراء ص٣٠١).

(٣) عتبة في (ب) وهو عنبسة بن معدان الفيل الميساني، أخذ النَّحو عن أبي الأسود الدُّؤلي ولم يَكن فيمن أخذ النَّحو أبْرَع منه. رَوَى شعر جرير والفرزدق، قال أبو عُبَيْدة: أوّل من وَضَعَ العربيّة أبو الأسود الدُّؤلي ثُمّ ميمون الأفرع ثُمّ عَنْبَسة الفيل ثُمّ عبدالله بن أبي إسحاق الحَضْرميّ ثُمّ عيسى بن عمر الثَّقفيّ.
(انظر مُعجَم الأدباء جـ١٦، ص١٣٣، جـ١٩، ص٢٠٩ـ ٢١٠، ط دار المأمون).

(٤) الكِناس بكسر الكاف اسم موضع، والمُراد هنا بل والصَّواب الكُناسة، بضَمّ الكاف، اسم موضع بالكوفة يَجتمع فيه الشُّعراء والأدباء (انظر مُعجَم البلدان جـ٨ ص٤٨١ وانظر دلائل الإعجاز ص ١٨٨ ط المحموديّة بمصر).

(٥) انظر ديوان ذي الرُّمَّة ط كلّيّة كمبردج ١٩١٩م ـ ١٣٣٧ هـ.

(٦) البيت من الطَّويل، وهو البيت السادس من القصيدة الحائيّة لذي الرُّمّة، وأوّلها:
(أمنزلتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكما ... عَلى النَّأْيِ والنائي يَوْم ويفصح)
ورُوِيَ البيت الشاهد برواية (إذا غَيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّينَ لَمْ أجِدِ) كما سيُبيَّن السَّبب فيما بعد قريبًا، كما رُوِيَ (إذا غَيَّرَ الهَجْرُ...)، (إذا غَيَّرَ اليأس) (انظر خزانة الأدب جـ٤ ص٧٥، وديوان ذي الرُّمَّة ط بيروت ص١١٩٠، ط كمبردج ١٩١٩م).
=



ناداه ابن شُبْرُمة: يا أبا غَيْل[1]، إنّي أُراه قد بَرِح فسَبَقَ بناقته، وَجَعَلَ يَتأخَّر بها ويُفكِّر ثُمَّ قال:

إذا غَيَّرَ النَّأيُ المُحبِّينَ لَمْ أَجِدْ[2] رَسيسَ الهَوى عَنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرحُ

قال[3]: فَلَمَّا انصرفتُ حَدَّثْتُ أَبي[4]، قال[5]: أَخطأ ابن شُبْرمَة حِينَ أَنكر على ذي

= والرَّسّ والرَّسيس: بقيّة الهَوى في القَلب والسَّقم في البَدَن. يقول الشاعر: إنّ العُشّاق إذا بَعُدوا عَمَّن يُحِبّون دَبَّ السُّلُوّ إليهم وزالَ عنهم ما كانوا يُقاسون وأمّا أنا فلم يَكد زوال حُبِّها عنّي فكيف يُمكِن أن يَزول.

(١) يُريد: يا غيلان وهو ذو الرُّمَّة.

(٢) انظر ديوانه ط بيروت، ص١١٩٠.

(٣) و(٤) و(٥) هٰذا نَصّ ما جاء في دلائل الإعجاز للجرجاني (ط دار المنار، ص٢١٢) فما جاء هنا وفي دلائل الإعجاز نُقِلَ بدون دقَّة، لأنّ في الكلام خفاء وسقطًا، لأنّ ظاهر الكلام أنّ عنبسة هو القائل: (فلمّا انصرفت حدّثت أبي) وليس هٰذا هو المُراد.

فأصل الكلام: أنّ عبد الصَّمد بن المعذل بن غَيلان بن الحكم بن البَختَري ابن ذريح، حَدَّث عن أبيه (المعذل) عن جَدّه (غيلان)، قال جَدّه وهو (غيلان): حَدَّثت أبي، وهو (الحكم بن البَختري بن ذريح)، (أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرُّمّة، وأخطأ ذو الرُّمّة حين غَيَّرَ شِعْره: لقول ابن شبرمة... الخ).

ونصّ ما جاء في الخزانة جـ٤، ص٧٤ هو: [قال المرزباني (في المُوشّح ص١٨٠): حَدَّثني أحمد بن مُحمَّد الجوهري وأحمد بن إبراهيم الجمال، قالا: حَدَّثنا الحسن بن عُلَيل العنزي، قال: حَدَّثنا يزيد بن مُحمَّد بن المُهلَّب بن المغيرة بن حبيب بن أبي صفرة، قال: حَدَّثنا عبد الصمد بن المعذل عن أبيه عن جَدّه غَيْلان بن الحكم، قال: قَدِمَ علينا ذو الرُّمَّة الكوفة فوقف على راحلته بالكناسة يُنشِدنا قصيدته الحائيّة فلمّا بَلَغَ إلى هٰذا البيت:

(إذا غَيَّر النَّأي المُحبِّين لم يكد رسيس الهوى من حُبّ مَيَّةَ يبرح)

فقال له ابن شبرمة: يا ذا الرُّمَّة: أُراه قد برح ففكَّر ساعة، ثمّ قال:

(إذا غَيَّر النَّأي المُحبِّين لم أَجِدْ رَسيسَ الهَوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ)

قال: فأخبرت أبي بما كان... الخ... فأخبرته... الخ].

وقال السَّيِّد المرتضى (في أماليه جـ١ ص٣٣٢): [روى عبد الصمد بن المعذل عن غَيْلان عن أبيه عن جَدّه غَيْلان، قال: قَدِمَ ذو الرُّمَّة الكوفة فأنشدنا بالكناسة وهو على راحلته قصيدته الحائيّة التي يقول فيها: (إذا غَيّرَ النَّأي المُحبّين... الخ). وقال له عبد الله بن شبرمة، قد برح يا ذا الرُّمَّة، ففكَّر ساعة =



الرُّمَّة، وَأخطأ ذو الرُّمَّة حين غَيَّرَ شِعْره، لقول ابن شُبرُمة، إنّما هٰذا كقول الله تعالى: ﴿ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[1] وإنَّما هو لم يَرَها ولم يَكَد. انتهى.

لا ما ذَكَرَه الشَّيخ عبد القاهر[2]، حيث قال في دلائل الإعجاز:

إنّ سَبَب الشُّبهة في ذٰلك أنّه قد جرى في العُرْف أن يقال: ما كاد يَفْعل، ولم يَكد يَفعل، في فِعلٍ قد فُعِلَ على مَعْنَى أنّه لم يُفْعل إلّا بَعْدَ الجَهْد، وبَعْدَ أن كان بعيدًا في الظَّنّ، كقوله تعالى: ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾[3]، فلمّا كان مجيء النَّفي في

= ثمّ قال:

(إذا غَيَّر النَّأيُ المُحبِّين لَمْ أَجِدْ ... رَسيسَ الهَوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ)

قال: فأخبرت أبي بما كان... الخ.

ففي روايةِ المرزباني صَرَّح باسم القائل: بأنّ ذا الرُّمَّة مُخطئٌ وكذٰلك ابن شبرمة، وهو الحكم بن البختري، وعلى هٰذا القائل بعبارة (فلمّا انصرفت حَدَّثت أبي): هو غَيلان جدّ عبد الصَّمد. وعبد الصَّمد هو: عبد الصَّمد بن المعذل بن غيلان بن الحكم بن البختري بن ذريخ بن أوس بن همّام، ويَنتهي نَسَبه إلى ربيعة بن نزار، وقيل ربيعة بن ليث بن حمران.

وله أخ اسمه أحمد بن المعزل وهما شاعران، ولٰكنّ عبد الصَّمد كان شاعرًا فصيح اللِّسان من شُعراء الدَّولة العَبّاسيّة بصريّ المولد والمنشإ، وكان هَجّاءً خبيث اللِّسان شديد العارضة وكان أخوه أحمد شاعرًا أيضًا إلّا أنّه كان ذا مروءة عفيفًا ذا مروءة ودين وأبوهما المعذل وجَدّهما غَيْلان بن الحكم).

(انظر الأغاني جـ١٢، ص٥٤، ط التَّقدُّم بمصر، وطبقات ابن المُعتزّ ص٣٦٨ والبيان والتَّبيين جـ٢، ص١٦٣، والكامل للمُبرِّد جـ٢، ص٢٢٣).

(١) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) الشَّيخ عبد القاهر، هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحمٰن بن مُحمَّد الجرجانيّ، النّحويّ اللُّغويّ مُؤسِّس عِلْم البيان، وصاحِب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز والعوامل المائة والجمل، ولد في جرجان وتوفّي سنة ٤٧١هـ إحدى وسبعين وأربعمائة هجريّة المُوافِق ١٠٧٨م سنة ثمان وسبعين وألف ميلاديّة.

(انظر إنباه الرواة جـ٢ ص١٨٨ وشذرات الذهب جـ٣ ص٣٤٠ وطبقات ابن قاضي شهبة جـ٢ ص٩٥ والكنى والألقاب جـ٢ ص١٣١).

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة.



كاد على هٰذا السَّبيل تَوَهَّم ابن شبرمة أنّه إذا قال: « ...لم يكد رسيس الهوى عن حُبّ ميّة يَبرح » فَقَدْ زَعَمَ أنّ الهوى قَد برح، ووَقَعَ لذي الرُّمَّة مثل هٰذا الظَّنّ وليس الأمر كالذي ظنّاه، فإنّ الذي يقتضيه اللَّفظ إذا قيل: لم يَكَد يَفْعل، وما كاد يَفْعل كأن يكون المُراد أنّ الفِعْل لم يَكن من أَصْله ولا قارَب أن يكون ولا ظنّ أنّه يكون وكيف بالشَّكّ في ذٰلك[١].

وهٰذا ممّا يُوافِق ما ذَكَرَه أبو عتبة[٢]، وعليه قول صاحب الكشّاف[٣] في تفسيره ﴿لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[٤]: ومِثْله قول ذي الرُّمَّة:

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحبِّين لم يَكَدْ رَسيسُ الهَوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[٥].

قال صاحِب الكَشّاف[٦]: فيه ما يَردّ على مَنْ زَعَم أنّ كاد نَفْيه إثبات وإثباته نَفْي، ليس على سُنَن سائر الأفعال، وما رُوِيَ من تخطئة ذي الرُّمَّة، فتسليمه الخطأ ثُمّ تغييره إلى (لم أجد..) ليس بثبت[٧].

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص٢١٣ ـ ٢١٤ ط دار المنار ط الخامسة سنة ١٣٨٢هـ.

(٢) المُراد هو عنبسة الفيل (سَبَقت الإشارة إليه). ويُحتمَل أن يكون المُراد (أبو غَيْلان) وهو الحكم بن البختري، (سَبَقَت الإشارة إليه).

(٣) صاحِب الكَشّاف، هو جار الله أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمّد الخوارزمي الزَّمخشري المُعتزِليّ، أستاذ في البلاغة وصاحِب المُصنَّفات المعروفة، أساس البلاغة والأنموذَج وأطواق الذهب والفائق في غريب الحديث، وأعجب العجب، شرح لاميّة العرب. والكَشّاف عن حقائق التَّنزيل، وهو أشهر مُصنَّفاته، ولهٰذا يقال عنه صاحب الكَشّاف.

وُلِدَ في زمخشر، قرية من قرى خوارزم سنة ٤٦٧هـ سبع وستّين وأربعمائة هجريّة وتُوفّي سنة ٥٣٨هـ ثمان وثلاثين وخمسمائة (١٠٧٥ ـ ١١٤٤م).

(انظر الكنى والألقاب جـ٢، ص٢٧٢ والأعلام جـ٧، ص١٧٨ وشذرات الذهب جـ٥، ص١٧٧).

(٤) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٥) الكشّاف جـ٣ ص٢٤٤.

(٦) (الكشف) في النُّسخ الثّلاث.

(٧) لم أجد هٰذا التَّصريح في كتب الزَّمخشري، ولٰكن نصّ ما جاء في المُفصَّل في عِلْم العربيّة (ص٢٧١) =



ونحن نقول: أمّا رَدُّ الزَّعم[1] المذكور فمُسلَّمٌ، وأمّا الدَّلالةُ على عَدَمِ ثُبوتِ تِلك القِصَّة، وقد أثبتها الشَّيخُ في دلائِل الإعجازِ ففي مَعرِضِ المَنْعِ، إذْ يجوز أن يكون صاحبُ الكَشّاف غافلًا[2] عنها.

ويُحتمَل أن يَتنبَّه[3] ذو الرُّمَّة بعد ذٰلك على فساد ما ظَنَّه ابن شُبْرُمَة فَيُثبِتُ شِعْره على الأصل.

وبهٰذا يَندفعُ ما يَخطُرُ بالبالِ مِنْ أنَّهُ لو صَحَّتْ[4] تلك القِصّة وثَبَتَ تَغْييرُ ذِي الرُّمَّةِ شِعْرَهُ، لَما اشْتُهِرَ الشِّعْرُ المذْكُورُ عَلَى وَجْهٍ لا يرتَضِيهِ قائِلُهُ ولما جازَ نِسْبَتُه إليه كذٰلِكَ[5].

والصَّوابُ أنَّ حُكْمَ كاد حُكْم سائِر الأفعالِ في أنَّ نَفْيها لا يُوجِب الإثبات وإثباتها[6] لا يُوجِب النَّفي.

قال الشَّيخ في دلائل الإعجاز: قد علمنا أنّ كاد موضوع، لأنْ يَدلّ على شِدّة قُرْب

= للزَّمخشري، هو [وقوله عزّ وجَلّ ﴿إذ أخرج يده لم يكد يراها﴾ يَدلّ على نفي مُقارَبة الرُّؤية وهو أبلغ من نفي نفْس الرّؤية ونظيره قول ذي الرُّمَّة] وذكر البيت برواية (لم يكد) ولم يُشِر إلى (لم أجد) ففي هٰذا إشارة إلى التَّصريح الذي أورده المؤلِّف هنا، وقال أيضًا في الكَشّاف جـ٣، ص٢٤٤: [(لم يكد يراها) مُبالَغة في لم يَرها، أي لم يَقرب أن يراها فضلًا عن أن يَراها].

(١) (الزاعم) في (ب).

(٢) (ناقلًا) في (ب).

(٣) عَبَّر المُصنِّف بالمُضارِع، أُراه أنَّه يريد استحضار الصورة وحقّه أن يكون التَّركيب هٰكذا: (ويُحتمَل أن يكون قد تَنبَّه...). كما أنّه عَدَّى الفعل (يَتنبَّه) بـ(على) وهٰذا جائز مثل (إلى).

(٤) صحّ في النُّسختين (أ)، (ب).

(٥) وهٰذا هو الصَّواب، ذٰلك أنّ البيت:

(إذا غَيَّرَ النَّأيُ المُحبّينَ لَمْ يَكَدْ ... رَسيسُ الهَوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ)

ثابت في جميع نسخ ديوانه، والذي ذُكِرَ أنّه رُوِيَ برواية (...لم أجد...) وذُكِرَ في هامش النُّسخ.

(انظر ديوان ذي الرُّمَّة ط كلِّيَّة كمبردج ١٩١٩، ط بيروت ص١١٩).

(٦) من هنا: لا يُوجِب النَّفي... إلى نهاية كلام الجرجاني سَقَطَ من النُّسخة (أ).



الفعل من الوقوع على أنّه قد شارَف الوجود، وإذا كان كذٰلك كان مُحالًا أن يُوجِب نَفْيَه وُجودُ الفعل لأن يُؤدّي إلى أن يُوجِب نَفْيُ مقارَبة الفعلِ الوجودَ وُجوده[1]، وأن يكون قولك: ما قارَب أن يَفعل مُقتضِيًا على البتِّ أنّه قد فَعَل، وإذ قد ثَبَتَ ذٰلك فمن سبيلك أن تَنظر فمتى لم يكن المعنى على أنّه قد كان هناك صورة تَقتضي أن لا يكون الفعل، وحال يَبعد معها أن يكون تمّ تغيير الأمر كالذي تراه في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحوها وَما كادوا يَفْعَلونَ﴾[2]، فلَيس الأمر إلّا أن تَلزم الظاهر وتَجعل المعنى على أنّك تَزعم أنّ الفعل لم يُقارِب أن يكون فضلًا عن أن يكون.

فالمعنى إذن في بيت ذي الرُّمَّة على أنّ الهوى من رسوخه في القلب وثبوته فيه وغلَبته على طباعه بحيث لا يُتوهَّم عليه البراح، وأنّ ذٰلك لا يُقارِب أن يكون فضلًا عن أن يكون، كما تقول: إذا سلا المُحبّون وفَتَروا في مَحَبَّتهم لم يَقع لي وهم ولم يَجْرِ منّي على بال أنّه يَجوز عليّ ما يُشبه السَّلوة وما يُعَدُّ فترة فضلًا عن أن يُوجَد. «ذٰلك منّي وأصير إليه»[3].

وينبغي أنْ تَعْلَمَ أنّهم إنّما قالوا في التَّفسير: لَمْ يَرَها ولَمْ يَكَدْ. فبدأوا فنفوا الرُّؤْية ثمّ عَطَفوا، لم يكد، عليه ليُعلموك أن ليس سبيل (لم يكد) هٰهنا سبيل، ما كادوا، في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحوها وَما كادوا يَفْعَلُونَ﴾[4] في أنّه نَفْي مُعقَّب على إثبات، وأن[5] ليس المعنى على أنَّ رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون، ولٰكن المعنى على أنّ رؤيتها لا تُقارِب أن تكون فضلًا عن أن تكون، ولو كان، لم يكد، يُوجِب وجود

---

(١) (وجوده) سَقَطَ من النُّسخة (ب).

(٢) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٣) في النُّسخة (ب) ما بين القوسين (ذٰلك منّي وأصير إليه) جاء: (مبنى دائر إليه) وصحّحته طِبْقًا لما جاء في دلائل الإعجاز ص٢١٤ ط المنار بمصر.

(٤) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٥) في النُّسخة (ب): [وليس المعنى...] بدون (أن) وجعلت العبارة طِبْقًا لما جاء في دلائل الإعجاز ص٢١٤ لأنّه من كلام الجرجاني.



الفعل لكان هٰذا الكلام منهم مُحالًا جاريًا مَجرى أن تقول: لم يَرَها ورآها. فاعرف.

وهٰهنا نكتة وهي أنّ (لم يكد) في الآية والبيت واقع في جواب (إذا) والماضي إذا وقع في جواب الشَّرط على هٰذا السَّبيل كان مستقبلًا في المعنى، فإذا قلت: إذا خَرَجْت لم أَخْرج، كنت قد نفيت خروجًا فيما يُستقبَل، وإذا كان الأمر كذٰلك استحال أن يكون المعنى في البيت أو الآية على أنّ الفعل قد كان لأنّه يُؤدّي إلى أن يَجيء بـ(لم أَفْعَل) ماضيًا صريحًا في جواب الشَّرط، فتقول: إذا خرجت لم أخرج أمس، وذٰلك محال[1]. إلى هنا كلامه.

وزَعَمَ ابن هشام[2]، أنّ نفي (كاد) نفي[3] وإثباتها إثْباتٌ أَلبتَّةَ، قال في مغني اللبيب: والصَّوابُ أَنَّ حكمَها حُكْم سائِر الأفعالِ في أَنَّ نفيَها نفيٌ وإثْباتُها إثباتٌ، وبيانُه: أَنّ معناها المُقارَبة[4]، ولا شَكّ أنّ معنى (كاد يفعل): قارَب الفعل، وأنّ معنى، (ما كاد يفعل): ما قارَب فخبرها منفيّ[5] دائمًا.

أمّا إذا كانَتْ منفيّة فواضح، لأنّه إذا انتفت مُقارَبة الفعل[6] انتفى عقلًا حصول ذٰلك الفعل.

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص٢١٤.

(٢) اِبن هشام، هو أبو مُحمَّد، عبدالله بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله بن هشام الأنصاري، الشَّيخ جمال الدين الحنبليّ، النَّحويّ الفاضل العَلّامة المشهور، وُلِدَ في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة، وله تعليق على ألفيّة ابن مالك ومُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب.
قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالِم بالعربيّة يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه، توفّي ليلة الجمعة خامس من ذي القعدة سنة إحدى وستّين وسبعمائة هجريّة.
(انظر بغية الوعاة جـ٢ ص٦٨ ط الحلبي).

(٣) (نفي) سَقَطَ من النُّسخة (ب).

(٤) في النُّسخة (ب) العبارة (أنّ مَعناها المُقارَبة) جاءت: (أنّه في معنى المُقارَبة) وحقّقتها طِبْقًا لما جاء في دلائل الإعجاز.

(٥) (فخبر منفيّ) في النُّسخة (ب) وحقّقها طِبْقًا لما جاء في دلائل الإعجاز.

(٦) في النُّسختين (أ)، (ب): (مُقاربَته).



ودليله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[1] ولهٰذا كان أبلغ من أن يقال: (لَمْ يرها)، لأنَّ مَنْ لَمْ يَرَ قد يُقارِبُ الرُّؤية[2].

وأمّا إذا كانت المُقارَبة مُثْبتة، فلأنَّ الإخبارَ حينئذٍ[3] بحصوله لا بمُقارَبة حصوله، إذ لا يَحْسُنُ في العُرْف أن يُقالَ لِمَنْ صَلَّى: قارَب الصَّلاة، وإن كان ما صَلَّى حتّى قارَب الصَّلاة.

ولا فَرْق فيما ذكرناه بين (كاد) و(يكاد)، فإن أورد على ذٰلك: ﴿وما كادوا يَفْعَلونَ﴾[4] مع أنّهم قد فعلوا إذ المُراد بالفعل الذَّبح، وقد قال الله تعالى: (فذبحوها).

فالجواب، أنّه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر، فإنّهم كانوا أوّلًا بعداء من ذبحها، بدليل ما يُتلى علينا من تعنّتهم[5] وتَكرَّر سؤالهم بـ(قالوا)[6][7]. وليس الأمر كما زَعَمَه، فإنّ مُشارَكتها لسائر الأفعال في أنّ نَفْيها لا يُوجِب الإثبات وأنّ إثباتها لا يُوجِب النَّفْي، كما ذكرنا فيما سبق. لأنّ نَفْيها نَفْيٌ أَلْبَتَّةَ، وإثباتَها إثباتٌ، لأنّ نفيها قد لا يكون نَفْيًا بل استبطاء.

قال صاحِب الكَشّاف: وقوله تعالى: ﴿وَما كادوا يَفْعَلونَ﴾[8] استثقال لاستقصائهم

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) في النُّسخة (ب): (لم يُقارِب الرُّؤية) وليس هٰذا هو المُراد.

(٣) حينئذ سَقَطَ من النُّسخة (ب).

(٤) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٥) (تفتيتهم) في (ب).

(٦) تَكرَّر سؤالهم في القرآن بـ(قالوا) في الآية ٦٨ من سورة البقرة ﴿قالوا ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما هي...﴾ وفي الآية ٦٩ من سورة البقرة ﴿قالوا ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما لَوْنُها...﴾ وفي الآية ٧٠ من سورة البقرة ﴿قالوا ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا ما هي...﴾.

(٧) مغني اللَّبيب جـ٢، ص١٨٣.

(٨) الآية ٧١ من سورة البقرة.



واستبطاء لهم[١] وأنّهم لتطويلهم المُفرِط وكثرة استكشافهم، ما كادوا يذبحونها، وما كادت تنتهي سؤالاتهم وما كاد يَنقطع خيط اشتباههم[٢] فيها ولِعَمههم[٣].

وقد سبقه الشَّيخ[٤] إلى هٰذا المعنى على ما نقلناه عنه قبل هٰذا[٥] ولدقّة هٰذا الاعتبار اشتبه الحال على كثير من الناظرين في القول المذكور، منهم الإمام البيضاوي[٦]، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَما كادوا يَفْعَلونَ﴾: لتطويلهم وكثرة مُراجَعاتهم أو لخوف الفضيحة في ظهور القاتل أو لغلاء ثمنها[٧].

ثُمّ قال بَعْدَ الحُكْم، بأنّ الصَّحيح أنّ كاد كسائر الأفعال ولا يُنافي قوله: ﴿وَما كادوا يَفعَلونَ﴾ قوله: (فذبحوها) لاختلاف وقتيهما[٨]!

فإنّه لولا غفوله عن المعنى المذكور لما تَوهَّم المُنافاة بين القولين المذكورين، ولما

---

(١) (استبطاء لهم) في الكَشّاف للزَّمخشري جـ١ ص١٥٢.

(٢) (إسهابهم) في الكَشّاف للزَّمخشري جـ١ ص١٥٢.

(٣) الكَشّاف جـ١ ص١٥٢.

(٤) يَعني عبد القاهر الجرجاني. هٰذا ووُجِدَ في هامش النُّسخة (أ) ما يلي [يعني عبد القاهر سبق الزَّمخشري في دلائل الإعجاز إلى هٰذا المعنى، يَعني معنى الاستبطاء].

(٥) انظر ص ٤٤.

(٦) البيضاوي، هو عبدالله بن عمر بن مُحمَّد بن علي الفارسيّ الشيرازيّ، الأشعري الشافعيّ المَذْهَب، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاويّ. وُلِدَ في المدينة البيضاء بفارس، قرب شيراز...
وهو قاضٍ، مُفسِّر عَلّامة، وَلِيَ قضاء شيراز مُدَّة، من تصانيفه، أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل، ويُعرَف بتفسير البيضاوي، صُرِفَ عن القضاء فرَحَلَ إلى تبريز وتُوفِّي فيها سنة خمس وثمانٍ وستّمائة هجريّة (٦٨٥هـ) المُوافِق (١٢٨٦م).
(انظر الأعلام جـ٤ ص٢٤٨- ٢٤٩، والكنى والألقاب جـ٢ ص١٠٢- ١٠٣ والبداية والنهاية جـ١٣ ص٣٠٩).

(٧)، (٨) تكملة ما قاله البيضاوي: (إذ المعنى أنّهم ما قاربوا أن يفعلوا حتّى انتهت سؤالاتهم وانقطعت تعليلاتهم ففعلوا كالمُضطَر المُلجَأ إلى الفعل)
[أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل جـ١ ص٦٣، ط الحلبي سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م].



ارتكب في دَفْعها إلى القول بأنّهما بحسب اختلاف الوقتين بَعْد أن قالَ لتطويلهم وكثرة مُراجَعاتهم فإنّ فيه على التحقيق المذكور ما يَندفع به الوهم المذكور. ثُمّ إنّه لم يُصِب في عَطْف قوله: (أو لخوف الفضيحة). وكذا في عَطْف قوله: (أو لغلاء ثمنها)؛ لأنّ كُلّا منهما مُنشأ لما ذَكَرَه أوّلًا[1] من التّطويل وكثرة المُراجَعة، لا معنى آخرَ يُغايِره. وقد أفصح عن هٰذا صاحِب الكَشّاف. وقيل[2]: وما كادوا يذبحونها لغلاء ثمنها، وقيل لخوف الفضيحة في ظهور القاتل[3].

بَقِي هٰهنا موضع بحث، وهو: أنّ غلاء ثمنها لا يكاد يَصلح أن يكون عِلّة لتطويلهم وكثرة مُراجَعاتهم؛ لأنّ غلاء ثمنها إنّما حَدَث من تأخيرهم وكثرة سؤالهم[4] على ما أفصح عنه[5] النّبيّ - ﷺ - حيث قال: «لو اعترضوا[6] أدنى بقرة فذبحوها لكفتهم، ولٰكنّهم شَدَّدوا فَشَدَّدَ اللهُ عَلَيْهم، والاستقصاءُ شُؤْمٌ»[7][8].

(١) (أوّلًا) سَقَطَ من (ب).

(٢) (وقيل) سَقَطَ من (أ).

(٣) انظر الكَشّاف جـ١ ص١٥٢.

(٤) انظر القصّة في أدنى هٰذه الصّفحة.

(٥) (عنه) سَقَطَ من (ب).

(٦) (عرضوا) في (ب).

(٧) (والاستقصاء شؤم) زيادة في الحديث ويبدو أنّ المُؤلّف نَقَلَها من كتاب الزّمخشري (الكَشّاف) فهي مَزيدة فيه ومن زيادات الزّمخشري (انظر الكَشّاف جـ١ ص١٥١ ط بيروت).

(٨) الرّواية في الطّبري (جـ١ ص٣٠٨): (لو ذبحوا بقرة ما لأجزأتهم ولٰكنّهم شَدّدوا فشَدَّد الله عليهم) والرّواية عن ابن عبّاس.

وفي مجمع الزّوائد للهيثمي، (جـ٦ ص٣١٤): رواه الطّبراني عن شيخه عبدالله ابن مُحمَّد بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف، والرّواية عن أبي هريرة، عن النّبيّ - ﷺ - قال: إنّ بني إسرائيل لو أخذوا أدنى بقرة لأجزأتهم أو لأجزأت عنهم). رواه البزار وفيه عباد بن منصور وهو ضعيف وبقيّة رجاله ثقات.

وفي عمدة التّفسير لابن كثير (جـ١ ص١٦٥) نصّ الحديث: (لولا أنّ بني إسرائيل قالوا: وإنّا إن شاء الله لمُهتَدون، لما أعطوا ولٰكن استثنوا) ورواه ابن حاتم، واللّفظ له وابن مردويه، وهٰذا حديث غريب =



وإذا تَحقَّقْتَ أَنّ (كاد) تُستَعمَلُ مَنفيّة لا في معنى النَّفي، بل في معنى الاستبطاء،

= من هٰذا الوجه وأحسن أحواله يكون من كلام أبي هريرة.

وفي عمدة التَّفسير أيضًا لابن كثير (جـ١ ص١٦٤): وروى ابن جرير عن ابن عبّاس: (لو أخذوا أدنى بقرة اكتفوا بها، ولٰكنّهم شدّدوا فشَدَّد الله عليهم) وإسناد صحيح وقد رواه غير واحد عن ابن عبّاس، وقال ابن جريج، قال لي عطاء: (لو أخذوا أدنى بقرة كفتهم)، قال ابن جريج قال رسول الله ـ ﷺ ـ: (وإنّما أمروا بأدنى بقرة ولٰكنّهم لمّا شَدَّدوا على أنفسهم شَدَّد الله عليهم وأيم الله، لو أنّهم لم يستثنوا ما بيّنت لهم آخر الأبد)...

القصّة

التَّفسير عن ابن عبّاس: أنّ رَجلًا من بني إسرائيل قتل قريبًا له لكي يرثه ثُمّ رماه في مَجمع الطَّريق، ثُمّ شكا ذٰلك إلى موسى ـ عليه السَّلام ـ فاجتهد موسى في تَعرُّف القاتل، فلمّا لم يظهر قالوا له: سَلْ لنا ربّك حتّى يُبيّنه فسأله فأوحى الله إليه أنّ الله يأمرهم أن يذبحوا بقرة فعجبوا من ذٰلك فشَدَّدوا على أنفسهم بالاستفهام حالًا بَعْدَ حال واستقصوا في طلب الوصف، فلمّا تعَيَّن لم يجدوها بذٰلك النَّعت إلّا عند يتيم، وذٰلك أنّه كان في بني إسرائيل شيخ صالح له عِجْلَةٌ فأتى بها الغيضة وقال: اللّهمّ إنّي أستودعكها لابني حتّى يكبر، وكان برًّا بوالديه فشبّت وكانت من أحسن البقر وأسمنه فساوموها اليتيم وأمّه حتّى اشتروها بملء مسكنها ذهبًا، وكانت البقرة إذ ذاك بثلاثة دنانير وكانوا طلبوا البقرة الموصوفة أربعين سنة، فذبحوها، وأمر موسى ـ عليه السَّلام ـ أن يأخذوا عضوًا منها فيضربوا به القتيل فصار المقتول حيًّا وسمّى لهم قاتله، وهو الذي ابتدأ بالشّكاية، فقتلوه قودًا.

هل كانت البقرة المذكورة في الآية مُعيَّنة في أوّل الآية؟

تأخير البيان إلى وقت الحاجة مُختلَف فيه، فمنهم من يُجوّزه، ومنهم من يمنعه، فالمُجوِّزون استبدلوا بهٰذه الآية، فقالوا: أمروا بذبح بقرة مُعيَّنة، بدليل تعيينها بسؤالهم آخر أو بدليل أنّه لم يُؤمر بمُتجدّد بل المأمور به في الثانية هو المأمور به في الأولى بالاتّفاق وبدليل المُطابَقة لما ذبح.

أمّا المانعون فقد قالوا: معناه اذبحوا أيّة بقرة شئتم بدليل تنكير بقرة، وهو ظاهر في أنّ المُراد بقرة غير مُعيَّنة، وبدليل أنّ ابن عبّاس قال: (لو ذبحوا بقرةً ما لأجزأهم ولٰكنهم شدّدوا على أنفسهم فشَدَّد الله عليهم).

وبدليل التَّعنيف في قوله: (وما كادوا يفعلون)، ولو كانت مُعيَّنة لما استحقّوا التَّعنيف على السُّؤال، وأجيب بأنّ تَرْك الظاهر يجوز لِمُوجِب راجح وما نقل عن ابن عبّاس خبر الواحد والتَّعنيف يجوز أن يكون لتفريطهم في الامتثال، بعد حصول البيان التامّ.

ويَتفرَّع على قول المانعين أنّ التَّكليف يكون مُغايرًا، فكُلّفوا في الأوّل أيّ بقرة كانت، وثانيًا أن تكون لا قارضًا ولا بكرًا عوانًا فلمّا لم يَفعلوا ذٰلك كُلّفوا أن تكون صفراء، فلمّا لم يفعلوا كُلّفوا أن تكون لا ذلولًا تثير الأرض ولا تسقي الحرث ثُمّ اختلَف القائلون بهٰذا المَذْهَب منهم من قال في التَّكليف الواقع =



فقد وقَفْت على مَا في[1] زَعْم ابن هشام من الخطإ، واتَّضح عندك أنَّ مَنشأ قوله: أمَّا إذا كانَتْ مَنْفِيّة فواضِحٌ[2]، خَفاءُ[3] المعنى المذكور عنده، وأَنَّ التعليل الذي ذَكَره بقوله: لأنّه إذا انتفت مُقارَبة الفِعْلِ انتفى عقلًا حصول ذٰلك الفعل غَيْر تامٍّ، لأنّ مَبناه على تَعيُّن[4] نَفْي المُقارَبة على تقدير استعمالها مَنفيّة، وقد عَرَفْتَ أنّه غير مُتعيَّن، ثُمّ إنّ قوله: ودليله: ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[5]... الخ منظور فيه، لأنّه إنّما يصلح دليلًا على استعمالها منفيّة في نَفْي المُقارَبة لا على تعيين ذٰلك المعنى، إذ لا يَلزم من ثبوت الأوّل ثبوت الثاني، كما لا يَخفى.

ولك أن تقول: إنّه لم يُصِب في قوله: إذ المُراد بالفعل الذَّبْح أيضًا، إذ ليس المُراد من الفعل الذَّبْح نَفْسه، وإلّا لَقيلَ: وما كادوا يذبحون، إذ لا نكتة[6] في العدول عن

= أخيرًا يجب أن يكون مُستوفيًا كُلّ صفة تَقدَّمت حتّى تكون البقرة مع الصِّفة الأخيرة، لا فارضًا ولا بكرًا وصفراء فاقِعًا لونها، ومنهم من يقول: إنّما يجب كونها بالصِّفة الأخيرة فقط.

وهٰذا أشبه بظاهر الكلام إذا كان تكليفًا بعد تكليف وإن كان الأوّل أشبه بالرِّوايات وبطريقة التَّشديد عليهم عند ترك الامتثال.

وإذا ثَبَتَ أنّ البيان لا يَتأخَّر وأنّه تكليف بعد تكليف، دلّ على أنّ الأسهل قد يُنسَخ بالأشقّ، فإنّ المُربّي لولده قد يأمره بالسَّهل اختيارًا فإذا امتنع الولد فقد يَرى المَصلحة في أن يأمره بالصَّعب، ويَدلّ أيضًا على جواز النَّسخ قَبْلَ الفعل وإن لم يَجز قَبْلَ وقت الفعل وإمكانه لأدائه إلى البداء ويَدلّ على وقوع النَّسخ في شرع موسى ـ عليه السَّلام ـ ويَدلّ أيضًا على أنّ الزِّيادة في الخطاب نسخ له. (انظر تفسير الطَّبري جـ١ ص٣٠٨ ـ ٣٠٩).

(١) (في) سَقَطَ من (أ).

(٢) انظر ص ٤٨.

(٣) وُجِدَ في هامش (أ) ما يلي: أقول: كيف يخفى على ابن هشام هٰذا المعنى الذي نَقَلَه عن الكَشّاف، ثُمّ قال: وقد سَبَقه الشَّيخ (أي الشَّيخ عبد القاهر) إلى هٰذا المعنى، وهٰذان الكتابان أعني دلائل الإعجاز والكَشّاف نصب عيني ابن هشام لا سيّما الكَشّاف، ولا شكّ في ظهور معنى الاستبطاء في صورة النَّفي في (كاد) وقد أورده ابن هشام بقوله: والجواب أنّه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر فإنّهم كانوا بعداء من ذبحها... إلخ.

وليس هٰذا إلّا التَّعبير عن معنى الاستبطاء.

(٤) (تعيين) في (ب).

(٥)و(٦) وُجِدَ في هامش (أ) ما يلي: [ثُمّ إنّ قوله: (إذ لا نكتة في العدول).. في مَعرض المنع، والنُّكتة في =



الظاهر إلى ما فيه من الإطناب[1]، إذ تقدير الكلام ما ذُكِرَ: وما كادوا يفعلون الذَّبح، بل مُقدِّمات الذَّبح.

فالمعنى ـ والله أعلم ـ، وما كادوا يفعلون شيئًا من مُقدِّمات الذَّبح، ويُناسِب ذٰلك لِما قَصَدَ بإيراد كاد منفيّة من المُبالَغة، فكان حَقُّهُ أن يَقُولَ: إذ المراد نَفْيُ فعل الذَّبْحِ على أبلغ وَجْه وأَوْكده[2].

وقد تَلَخَّص ممّا قَرَّرناه أنّ استعمال كاد منفيّة قد يكون للمُبالَغة في نَفْي الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[3].

وزَعَمَ القاضي البيضاوي أنّ قوله: ﴿ولا يكاد يُسيغه﴾[4] من هٰذا القبيل حيث قال: ولا يُقارِب أن يَسيغه فكيف يَسيغه بل يغصّ به فيطول عذابه[5].

وليس كذٰلك، لأنَّ قوله تعالى في مَوضِع آخَر: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾[6] صريح في أَنَّهُ يَدخُلُ في جَوْفهم ولو بَعْد شِدَّة.

فالصَّواب أنّه من قَبيل الثاني الآتي ذِكْره[7]. قال الفرّاء[8]: «لا يَكاد يُستعمَل فيما

= العدول، خلوصه من التَّكرار وكذا قوله: (إلى ما فيه من الإطناب)، إذ لا فرق بين (وما كادوا يفعلون) وبين (وما كادوا يذبحون) في الإطناب وعَدَمه، ثُمَّ إن الإطناب باب واسع من أبواب البلاغة مرغوب إليه، فكيف يُحترَز عنه.

(١) (الإعتاب) في (ب).

(٢) وآكده في (ب).

(٣) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٤) الآية ١٧ من سورة إبراهيم.

(٥) أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل جـ١ ص٥٢٧ ط المحمودية ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

(٦) من الآية ١٥ من سورة مُحمَّد.

(٧) انظر ص٨٣ عند ذِكْر الحديث: فقام رسول الله ﷺ يُصلّي حتّى لم يَكد يَركع ثُمَّ رَكَع.

(٨) الفرّاء، هو أبو زكريّا، يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي الدَّيلميّ الكوفيّ تلميذ الكسائي وصاحِبه كان أبرع الكوفيّين وأعلمهم بالنَّحو واللُّغة وفنون الأدب، حكى عن ثعلب أنّه قال: لولا الفرّاء =



يَقع وفيما لا يقع فما يَقع هو هٰذا يَعني قوله: لا يكاد يسيغه[1].

وما لم يَقع مِثْل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[2][3] وقد يكون للاستبطاء وإفادة أنّ الخبر لم يَقع إلّا بَعْدَ الجهد وبَعْدَ أن كان بعيدًا في الظَّنّ أن يَقع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلا يَكادُ يُبينُ﴾[4] أن يُبطئ في التَّكلُّم ولا يَتكلَّم إلّا بعد الجَهْد والمَشَقَّة، لما به من الرُّتَّة[5]، وقوله تعالى: ﴿لا يكادون يفقهون﴾[6] قولًا، أي: لا يَفقهون إلّا بَعْدَ بطء بدَلالة قوله تعالى: ﴿قالوا يا ذا القرنين﴾[7] فإنَّ مَنْ لم يفقه أصلًا لا يَقدر على

= لما كانت العربيّة، لأنّه خَلَّصها وضَبَطَها. وُلد بالكوفة سنة ١٤٤هـ سنة أربع وأربعين ومائة هجريّة، ثُمّ انتقل إلى بغداد وعَهِدَ إليه المأمون بتربية ابنيه، وتُوفّي سنة ٢٠٧هـ سنة سبع ومائتين هجريّة في طريق مكّة.

ومن أهَمّ كتبه المعاني ويُسمّى مَعاني القرآن، وقيل له الفرّاء لأنّه كان يَفري الكلام ولم يكن يعمل الفِراء ولا يَبيعها وعُرِفَ أبوه زياد بالأقطع، لأنّ يده قُطِعَت في معركة سنة ١٦٩هـ وقد شهدها مع الحسين بن علي بن الحَسَن في خلافة موسى الهادي.

(أُنظر: الأعلام جـ٩ ص١٧٨ ووفيات الأعيان جـ٢ ص٢٢٨ والكنى والألقاب جـ٣ ص١٤-١٥).

(١) الآية ١٧ من سورة إبراهيم.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) مَعاني الفرّاء (جـ٢ ص٧١- ٧٢)، ونصّ ما جاء فيه: وقوله: ﴿ولا يكاد يسيغه﴾ فهو يسيغه، والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فُعِل وفيما لم يُفعَل، فأمّا ما قَد فُعِل فهو بَيِّن هنا من ذٰلك، لأنّ الله عزّ وجَلّ يقول لما جعله لهم طعامًا: ﴿إنّ شجرة الزَّقُّوم طعام الأثيم كالمهل يغلي في البطون﴾ فهٰذا أيضًا عذاب في بطونهم يسيغونه.

وأمّا ما دَخَلَت فيه (كاد) ولم يُفعَل، فقولك في الكلام، ما أتيته ولا كدت، وقول الله عزّ وجلّ في النور ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ فهٰذا عندنا ـ والله أعلم ـ أنّه لا يراها وقد قال ذٰلك بعض الفقهاء لأنّها لا ترى فيما هو دون هٰذا من الظُّلمات وكيف بظلمات قد وُصِفَت بأشدّ الوصف].

(٤) الآية ٥٢ من سورة الزخرف.

(٥) الرُّتَّة، بضمّ الراء وتضعيف التاء، العُجْمة في الكلام، والأَرَتُّ هو الذي في لسانه عُقْدة وحُبْسة، ويَعجل في كلامه فلا يُطاوِعه لسانه (اللّسان ـ رتت).

(٦) ٧٨ من سورة النِّساء.

(٧) ٩٤ من سورة الكهف.



المُخاطَبة ولو بواسطة التُّرْجمان. فَما قِيل في تَفْسيره: أي قال مُترجِمهم[1]، لا يُبْطِلِ الدَّلالة المذكورة بل يُقرِّرُها حَيْثُ يَكشِف عن وَجْه بُطئهم في ذٰلك، قال صَاحِبُ الكواشِيّ[2]: [ولا يَفْقَهون إلّا بَعْدَ بُطْءٍ، وظاهِر اللَّفظ يَقتضيه؛ لأنَّ (كاد) متى نُفِي بها شيء وَقَعَ، وإذا لم يَنتفِ لم يَقَعْ][3].

ولَقَدْ أصابَ في تَفْسِيرِه، ولٰكنَّه أَخطَأ في تعليله حيث ذَهَبَ مذهبًا رُدَّ فيما سبق وَبَيَّنَ وَجْهَ بُطلانِهِ[4] قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بن عُمَر - رضي الله عنهما - في حديث صلاة

---

(١) تفسير البيضاوي جـ١ ص٤٠٠.

(٢) الكَواشَى، بفتح الكاف والشين، قلعة حصينة في الجبال التي في شَرْق الموصل، ليس إليها إلّا طريق لراجل واحد، وكانت قديمًا تُسَمّى أرْدُمُشْت، وكواشى اسم لها مُحدَث وتُكتَب بالتاء (كواشة) أو بألِف التأنيث.

أمّا صاحب الكواشِيّ، فهو مُوفَّق الدين الكواشِيُّ، نسبة إلى كواشة، وهو المُفسِّر العَلّامة المُقرِئ المُحقِّق الزاهد القُدْوة، أبو العبّاس، أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع ابن حسين الشيباني الموصليّ الشافعيّ، وله كتاب في التّفسير سمّاه باسمه ولد بكواشة سنة إحدى وتسعين وخمسمائة، واشتغل فبرع في القراءات والتَّفسير والعربيّة والفضائل وقَدِمَ دمشق فأخذ عن السّخاوي وغيره، قال الذَّهبيّ: كان مُنقطِع القرين عديم النَّظير زُهدًا وصلاحًا وتبتُّلًا وصِدقًا واجتهادًا، وله التَّفسير الكبير والصَّغير، جَوَّد فيه الإعراب وحَرَّر أنواع الوقوف، وعليه اعتمد الشَّيخ جلال الدين المَحلّيّ في تفسيره، مات الكواشِيّ بالموصل في جمادى الآخرة سنة ستّ وخمسين وستّمائة أو ثمانين وستّمائة.

(مُعجَم البلدان جـ٧ ص٢٨٩، وبغية الوعاة ص١٧٥ ط دار المعرفة وشذرات الذهب جـ٥ ص٣٦٥ - ٣٦٦).

(٣) لم أعثر على نصّ ما قاله الكواشِيّ، حيث إنّي عَثَرْت على كتابين فقط من كتبه بالمكتبة المركزيّة بجامعة الإمام محمّد بن سعود بالرِّياض: رسالة ماجستير.

١ - تذكرة المُتذكِّر وتبصرة المُتبصِّر.

٢ - والتَّلخيص في تفسير القرآن العزيز وقد وجدت في تفسير القرآن العزيز، عند الآية ٧٨ من سورة النِّساء ﴿فمال هٰؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا﴾ ما يلي:

[لا يفهمون معاني القرآن أو لا يَتفكَّرون لعجزهم عن جلب نفع أو دفع ضرّ، فيعلمون أنّ الكلّ من عند الله، وفي هٰذا دليل على وجوب الاجتهاد والعمل...].

(٤) العبارة في النُّسخة (أ) [وبَيَّن وَجْه بُطْلانه وقول عبدالله بن عمر - رضي الله عنه -).



الكسوف: «فَقام رَسولُ الله - ﷺ - يُصلِّي[1] حَتّى لَمْ يَكَدْ يَرْكَعْ ثمّ ركع، فلم يكد يرفع رأسه ثمّ رفع رأسه، فلم يكد أن[2] يسجد ثمّ سجد، فلم يكد أن يرفع رأسه»[3][4].

والحديث بتمامه فيما أَلَّفه التِّرمذي في شمائل النَّبيّ - ﷺ - تمّ.

= وهي في (ب) [وتَبَيَّن وَجْه بُطْلان قول عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما -] وصحّحتها مع ما يَتوافق مع المقصود كما ذكر وهي [وبَيَّن وجه بطلانه قول عبدالله بن عمر - رضيَ الله عنهما -]

(١) (يصلّي) سقط من (أ).

(٢) في (أ).

(٣) سقط من (أ).

(٤) انظر ص ٣٥ حيث ذكرت أنّ الحديث من كتاب الشَّمائل للتِّرمذي باب بكاء رسول الله ﷺ، وهو مرويّ عن عطاء بن السائب والثّوريّ.



القسم الثالث

التعليق والإحصاء



أوّلًا : ثمرات الرِّسالة

اِهتمّ العُلَماء قديمًا بالفعل (كاد) في الكلام واختلفت الآراء فيه، واتّفوا في استعماله، فمن مُنطَلَق الرَّغبة في إحياء التُّراث العربيّ وتزويد المكتبة العربيّة بكُتُب تكشف السِّتار عن كثير من الموضوعات التي اختلف فيها العُلَماء، ولم يُذكر في كتاب واحد اتِّفاق العُلَماء عليها، لذٰلك حَرَصْت على أن أنتقي من المخطوطات ما يُفيد في هٰذا المَجال ويُيسِّر الطَّريق للباحثين والدارسين للوصول إلى اتِّفاق العُلَماء في استعمال (كاد)، ووضوح الرَّأي الصَّواب، لذٰلك قمت بتحقيق رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح استعماله وفيما يأتي ثمرات هٰذه الرِّسالة باختصار:

١ - إنّ الفعل (كاد) في أَصْل الوضع معناه: (قرب)، أي قرب وقوع الفعل بعدها، وهو خَبَرها.

وإذا كان المُؤلِّف أثبت ذٰلك من المَعاجم، فإنّي أُثبت ذٰلك عن طريق الاستعمال في كلام العرب، فنرى الحديث الذي رُوِيَ عن جابر بن عبدالله - رَضِيَ الله عنهما - في باب الجهاد باب (١١٢) باب استئذان الرَّجُل الإمام - هٰكذا:

(قال: غزوت مع رسول الله - ﷺ - قال: فتلاحق بي النَّبيّ - ﷺ - وأنا على ناضح لنا قد أعيا، «فلا يكاد يسير» فقال لي: ما لبعيرك.

بعد ذٰلك نجد الحديث رُوِيَ عن ابن عمر - رضي الله عنهما - في كتاب الجهاد:



أنّ عمر انطلق في رهط من أصحاب النَّبيّ - ﷺ - مع النَّبيّ قِبلَ ابن صيّاد حتّى وجدوه يَلعب مع الغلمان عند أُطُمِ بني مَغالة، وقد قارب يومئذٍ ابن صيّاد يحتلم... إلى آخِرِ الحديث[1].

ترى، أنّ (كاد) هنا لا تصلح أن تكون مكان (قارب) وقلنا: كاد ابن صيّاد يحتلم.

وبهٰذا يثبت لنا أنّ الفعل (كاد) معناه (قرب) كما قال المؤلِّف هنا ثُمّ وضَّح المُؤلِّف أنّ الاتِّحاد في المعنى بين الأفعال، لا يعني الاتِّحاد في التَّعدية، والاختلاف في التَّعدية لا يُنافي الاتّحاد في المعنى، لأنّها من خواصّ الألفاظ.

وقد أثبت ذٰلك من المَعاجم وأُمَّهات الكتب مثل الكافية لابن الحاجب، وزاد على ذٰلك أن أزاح السِّتار عمّا أُبْهِم في كلام الرَّضِيّ في كتاب الكافية[2].

٢ - وَضَّح آراء العُلَماء واختلافهم في موضوع اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ)، وذَكَرَ مُعظَم الآراء، فمنهم من قال: إنّ اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ) خاصّ بالشِّعر، ومنهم مَنْ جوّزَ ذٰلك في الشِّعر والنَّثر، أي: أنّ اقتران (أنْ) بخبرها جائز اقترانه وعَدَمه، وناقَش المُؤلِّف كُلّ هٰذا حتّى كاد أن يَجمعهم على رأيٍ واحد، وهو جواز اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ) في الشِّعر والنَّثر، واعتمد في ذٰلك على الحديث والشِّعر وأقوال العرب وأمثالهم في أُمَّهات الكُتُب اللُّغويّة والأدبيّة، مثل دُرّة الغوّاص للحريري وناقَش كُلّ ما قيل في هٰذه الكُتُب.

٣ - وَقَف المُؤلِّف موقف الباحث المُحقِّق أمام كُلّ الآراء التي قالت: إنّ (كاد) في الاستعمال معناه في حالة إثباته نفي وفي حالة نفيه إثبات، وأورد كُلّ ما قيل في هٰذا الموضوع سواء أكان في المَعاجم أم في الأدب ثُمَّ ناقَشه حتّى انتهى في النِّهاية

---

(١) كتاب الجهاد باب ١٧٤ باب كيف يُعرَض الإسلام على الصَّبِيّ.

(٢) انظر ص ٣١.



بالأدِلَّة إلى أنّ (كاد) حُكْمها حُكْم سائر الأفعال في أنّ نَفْيها لا يُوجِب الإثبات وإثباتها لا يُوجِب النَّفْي وكُلّ ما استشهد به من آيات قرآنيّة أو شِعْر.

فالحقّ يقال: إنّ هٰذه المخطوطة، رسالة في تحقيق وضع (كاد) وتوضيح طريق استعماله، وإن كانت قليلة الأوراق عددًا، فإنّها كثيرة النَّفع، وذٰلك لأنّها جَمَعَت الآراء وكُلّ ما قيل في (كاد) سواء أكان الرّأي صوابًا أم لا.

فالقارئ لهٰذه الرّسالة، من خلالها يستطيع أن يَطَّلع على كُتُب كثيرة في اللُّغة والتَّفسير والحديث والأدب، دون عناء أو وَقْت طويل، وبها يَستطيع أنْ يَصِلَ إلى الرّأي الصائب في هٰذا الموضوع.

فهٰذه جديرة بالتَّحقيق، لإضافة جديدة إلى المكتبة العربيّة جزى الله المُؤلِّف برحمته الواسعة.

ثانيًا: (كاد) في القرآن الكريم ودراسته في الأسلوب القرآنيّ

١ ـ الإحصاء

مسلسل	الآيــة	كاد مثبتة	كاد منفيّة	رقم الآية	السورة
١	﴿يَكادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أبْصارَهُمْ كُلَّما أضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فيه وإذا أظْلَمَ عَلَيْهِمْ قاموا..﴾ الآية.	ـ		٢٠	البقرة
٢	﴿قالَ إنَّهُ يَقولُ إنَّها بَقَرَةٌ لا ذَلولٌ تُثيرُ الأرْضَ وَلا تَسْقِي الحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لا شِيَةَ فيها قالوا الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ فَذَبَحوها وَما كادوا يَفْعَلونَ﴾.		ـ	٧١	البقرة
٣	﴿أيْنَ ما تَكونوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ في بُروجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقولوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقولوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ فما لِ هٰؤلاءِ القَوْمِ لا يَكادونَ يَفْقَهونَ حَديثًا﴾.		ـ	٧٨	النساء
٤	﴿وَلَمّا رَجَعَ موسى إلى قَوْمِهِ غَضْبانَ أسِفًا قالَ بِئْسَما خَلَفْتُموني مِنْ بَعْدي أعَجِلْتُمْ أمْرَ رَبِّكُمْ وَألْقى الألْواحَ وَأخَذَ بِرَأسِ أخيهِ يَجُرُّهُ إلَيْهِ قالَ ابْنَ أُمَّ إنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفوني وَكادوا				

مسلسل	الآيــة	كاد مثبتة	كاد منفيّة	رقم الآية	السورة
	يَقْتُلونَني فَلا تُشْمِتْ بِيَ الأَعْداءَ وَلا تَجْعَلْني مَعَ القَوْمِ الظّالِمينَ﴾.	-		١٥٠	الأعراف
٥	﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلا يَكادُ يَسيغُهُ وَيَأْتيهِ المَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكانٍ وَما هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرائِهِ عَذابٌ غَليظٌ﴾.		-	١٧	إبراهيم
٦	﴿وَإِنْ كادوا لَيَفْتِنونَكَ عَنِ الّذي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنا غَيْرَهُ وإذًا لاتَّخَذوكَ خَليلًا﴾.	-		٧٣	الإسراء
٧	﴿وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَليلًا﴾.	-		٧٤	الإسراء
٨	﴿تَكادُ السَّمٰواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ جِبالُ هَدًّا﴾.	-		٩٠	مريم
٩	﴿حَتّى إذا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دونِهِما قَوْمًا لا يَكادونَ يَفْقَهونَ قَوْلًا﴾.		-	٩٣	الكهف
١٠	﴿إِنَّ السّاعَةَ آتِيَةٌ أَكادُ أُخْفيها لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِما تَسْعى﴾.	-		١٥	طٰه
١١	﴿وإذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ تَعْرِفُ في وُجوهِ الّذينَ كَفَروا المُنْكَرَ يَكادونَ يَسْطونَ بِالَّذينَ يَتْلونَ عَلَيْهِمْ آياتِنا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذٰلِكُمُ النّارُ وَعَدَها اللهُ الّذينَ كَفَروا وَبِئْسَ المَصيرُ﴾.	-		٧٢	الحج



مسلسل	الآيـــة	كاد مثبتة	كاد منفيّة	رقم الآية	السورة
١٢	﴿يَكادُ زَيْتُها يُضيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ نـورٌ على نورٍ يَهْدي اللهُ لِنورِهِ مَنْ يَشاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثالَ لِلنّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَليمٌ﴾ .	-		٣٥	النور
١٣	﴿أَوْ كَظُلُماتٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشاهُ مَوْجٌ مِـنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحابٌ ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها وَمَـنْ لَـمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نورًا فَما لَهُ مِنْ نورٍ﴾ .		-	٤٠	النور
١٤	﴿إنْ كَادَ لَيُضِلُّنا عَنْ آلِهَتِنا لَـوْلا أَنْ صَبَـرْنـا عَلَيْها وَسَوْفَ يَعْلَمونَ حينَ يَرَوْنَ العَذابَ مَـنْ أَضَلُّ سَبيلًا﴾ .	-		٤٢	الفرقان
١٥	﴿وَأَصْبَحَ فُؤادُ أُمِّ مُوسَـى فـارِغًـا إنْ كـادَتْ لَتُبْدي بِهِ لَوْلا أَنْ رَبَطْنا عَلَى قَلْبِها لِتَكونَ مِـنَ المُؤْمِنينَ﴾ .	-		١٠	القصص
١٦	﴿قالَ تَاللهِ إنْ كِدْتَ لَتُرْدينِ﴾ .	-		٥٦	الصافات
١٧	﴿لَقَدْ تابَ اللهُ عَلى النَّبِيِّ والمُهاجِرينَ وَالأَنْصارِ الَّذينَ اتَّبَعوهُ في ساعَةِ العُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ ما كـادَ يَزيغُ قُلوبُ فَريقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ إنَّهُ بِهِـمْ رَءوفٌ رَحيمٌ﴾ .	-		١١٧	التوبة
١٨	﴿تَكادُ السَّمٰواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالمَلائِكَةُ يُسَبِّحونَ بِحَمْدِ رَبِّهِـمْ وَيَسْتَغْفِـرونَ لِمَـنْ فـي				



مسلسل	الآيـــة	كاد مثبتة	كاد منفيّة	رقم الآية	السورة
	الأَرْضِ أَلا إِنَّ اللهَ هُوَ الغَفورُ الرَّحيمُ﴾.	ـ		٥	الشورى
١٩	﴿أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هٰذا الَّذي هُوَ مَهينٌ وَلا يَكادُ يُبينُ﴾.		ـ	٥٢	الزخرف
٢٠	﴿وَإِنْ يَكادُ الَّذينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقونَكَ بِأَبْصارِهِـمْ لمّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقولونَ إِنَّه لَمَجْنونٌ﴾.	ـ		٥١	القلم
٢١	﴿وَأَنَّهُ لَمّا قامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ كادُوا يَكونـونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾.	ـ		١٩	الجن
٢٢	﴿تَكادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ كُلَّما أُلْقِيَ فيها فَوْجٌ﴾.	ـ		٨	الملك
٢٣	﴿وإِنْ كـادوا لَيَسْتَفِـزُّونَـكَ مِـنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجوكَ مِنْهـا وَإِذًا لا يَلْبَثـونَ خِلاقَـكَ إِلاَّ قَليلاً﴾.	ـ		٧٦	الإسراء
٢٤	﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فيهـا مِـنْ بَـرَدٍ فَيُصيبُ بِهِ مَنْ يَشاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشاءُ يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصارِ﴾.	ـ		٤٣	النور



٢ ـ الدِّراسة

تَناوَلت المَخطوطة: ... رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعمالها موضوعات ثلاثة:

الأوَّل: مَعنى (كاد) في أصْل وَضْعها.

الثاني: اِقتران خَبَرها بـ(أنْ).

الثالث: مَعنى كاد في الأُسلوب، هل هو إثبات أو نفي؟

الموضوع الأوَّل: مَعنى (كاد) في أصْل الوضع

فهٰذا مِمّا اتُّفِقَ عليه وواضح من ظاهر اللَّفْظ، وقد أوضحت ذٰلك مِن قَبْل، ولا يَحتمل الموضوع أكثر من هٰذا.

أمّا ما قيل مِن أنَّها تأتي زائدة ويُراد بها التَّوكيد، وهٰذا كما ذُكِر في أمالي المرتضى[1].

[وممّا يَشهد لمن جَعَلَ لفظة (يكدْ) زائدة في الآية ـ يَقصد الآية: ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[2] ـ قول الشاعر:

---

(١) انظر أمالي المرتضى جـ١، ص٣٣٢- ٣٣٣.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النور.



سَريعٍ إلى الهَيْجاءِ شاكٍ سِلاحُهُ فَما إنْ يَكادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ

أي: فما إن يَتَنَفَّس قِرْنه، و(يكاد) مَزيدة للتَّوكيد].

فالجواب: أوَّلًا:

لو سَلَّمنا أَنَّها مَزيدة للتَّوكيد، نقول إنّ ذِكْرها وعدم اعتبارها مَزيدة، تُفيد التَّوكيد أيضًا، لأنّه - في الآية (لم يكد يراها) - نَفْي قُرْب الرُّؤية وهٰذا أبلغ وآكَد من نَفْي الرُّؤية، كما سبق أن بَيَّنت.

ثانيًا: لي اعتراض على ما ذُكِرَ من أمالي المرتضى بالنِّسبة لهٰذا البيت.

(سَريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه فما إن يَكاد قِرْنُهُ يتنفَّس)

ذٰلك أنَّ (إنْ) في البيت صِلَة، ومعنى كونها صِلَة أنّها زائدة، فهي نظير (أَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَلَمّا أَنْ جاءَ البَشيرُ أَلْقاهُ عَلى وَجْهِهِ﴾[1]، زيدت (أَنْ) بعد (لَمّا)؛ لأنّ المُقام لا يَحتمل أناة ولا بطئًا، لأنّ البُشرى التي يَحملها رسول يوسف إلى أبيه ليست مِمّا أَلِفَ الناس أن يَستبشروا به، ولٰكنّها الأمر الذي لا يُعلَم له نظير سابِق، لأنّ يعقوب سيرتدّ بصيرًا وسيرى يوسف قرّة عينه حيًّا بعد بُكاء شديد عليه، فحَزِنَ حتّى ابيضّت عيناه من الحزن عليه. فيحقّ لحامل هٰذه البُشرى أن يطير إلى يعقوب ليُلقي على وجهه القميص، فزيدت (أن) هنا للدّلالة على سُرْعة حامل البُشرى، وفي الوقت الذي جاء فيه ألقى على وَجْه يعقوب القميص دون ريث، بل الفعلين، المجيء والإلقاء حَدَثا في دقيقة واحدة وكأنّهما فعل واحد.

وأُضيف إلى هٰذا إلى أنّ (إنْ) مكسورة الهمزة تأتي للنَّفي، أمّا إذا جاءت بعد (ما)

---

(١) الآية ٩٦ من سورة يوسف.

فهي زائدة[1]، مثل قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ مَكَّنّاهُمْ فيما إنْ مَكَّنّاكُمْ فيهِ﴾[2].

فكيف تكون (إنْ) و(كاد) في البيت زائدتين.

فالصَّواب أنّ (إنْ) هي الزائدة، والتَّقدير: (فما يكاد قِرْنه يَتنفَّس).

فإذا كانت (كاد) نفيت هنا لتأكيد عدم التَّنفُّس، لأنّ نَفْي القرب أشدّ وأبلغ من نَفْي التَّنفُّس، نقول:

إنَّ (أنْ) زادت هٰذا التّأكيد بزيادتها وعلى هٰذا نقول إنّ القول القائل بأنّ (كاد) زائدة لا يَتَّفق مع ما ذُكِر من أنّ ذِكْرها هنا مَنفيّة للتّأكيد، وانصراف الزِّيادة إلى (أن) أولى، لما بَيَّنت.

وأيضًا جاء في أمالي المرتضى[3] ما يأتي:

[وقال الآخَر:

(ولا ألـومُ النَّفْسَ فيمـا أصـابَنـي وألّا أكاد بـالـذي نِلْـتُ أنْجَـحُ)

أي لا أنجح بالذي نلت، ولو لم يكن الأمر على هٰذا لم يكن البيت مَدْحًا].

فمن وُجْهة نظري، أقول: إنّ قوله (ولو لم يكن الأمر على هٰذا لم يكن البيت مَدْحًا) فيه الأمر على عكس ما قال، لأنّ المعنى على عَدَم طَرْح (أكاد) أكثر مَـدْحًـا، ذٰلك أنّ نَفْي القرب أبلغ من نَفْي النَّجاح كما بَيَّنت.

وبعد هٰذا كُلّه، إنّنا وَجَدْنا أنّ زيادة الحروف وبعض الأفعال جاء في القرآن الكريم ولم نَر أنّ القرآن جاء بزيادة (كاد) لغرض التَّوكيد، وهو أولى بموضوع التَّوكيد، كما هي الحال في زيادة الحروف في القرآن الكريم لغرض التَّوكيد.

---

(١) انظر شرح المُفصَّل جـ٨ ص١٢٩.

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأحقاف.

(٣) أمالي المرتضى جـ١ ص٣٣٣.



كما وجدت قومًا من العُلَماء يقول إنّ معنى (كاد) في الآية[1] بمعنى (لم يَرد)، لأنّ الذي شاهده من تكاثف الظُّلمات أيأسه من تأمُّل يده وقرَّر في نَفْسه أنّه لا يُدركها ببصره، وحُكِي عن العرب:.. أولٰئك أصحابي الذين أكاد أنزل عليهم.. أي: أريد أن أنزل عليهم، وقال الشاعر:

(كادت وكِدْتُ وتِلْكَ خَيْرُ إرادَةٍ   لو عاد مِن لَهْوِ الصَّبابةِ ما مَضى)

أي: أرادت وأردت.

وقال الأَفْوَه الأودي:

(فإنْ تَجَمَّعَ أَوْتادٌ وأعْمِدَةٌ   وساكِنٌ بَلَغوا الأَمْرَ الذي كادوا)

أي: أرادوا.

وممّا زاد الأمر تعقيدًا وشرودًا أنّه في أمالي المرتضى استشهد بقول الله تعالى: ﴿كذٰلِكَ كِدْنا لِيُوْسُفَ﴾[2]، أي أردنا، لأنّ (كدنا) هنا ليس من مادّة (كاد)، فـ(كاد) من (كود)، (كدنا) من (كيد)، فالكيد بمعنى الاحتيال أي: عَلَّمنا يوسف الاحتيال في أَخْذ أخيه، والاحتيال جاء لإرادة شيء، ففي هٰذا الفعل معنى الإرادة ضمنيًّا، وهٰذا يَختلف عن (كاد) الذي مَعناه في أَصْل الوضع: (القرب).

حتّى إنّ بعض المُفسِّرين قال: الآية ﴿إنّ الساعَةَ آتِيَةٌ أكادُ أُخفيها﴾[3] يَحتمل أن يكون معنى (كاد) هنا: (أريد)، أي: أريد أخفيها لكي تُجزَى كُلّ نَفْس بما تَسعى[4].

---

(١) أي في الآية ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾ الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) الآية ٧٦ من سورة يوسف.

(٣) الآية ١٥ من سورة طٰه.

(٤) أمالي المرتضى جـ١، ص٣٣٣.

فأقول: إنّ تفسير (كاد) بمعنى (أراد) مُخالِف لما جاء في أَصْل الوضع لغويًّا، بالإضافة إلى أنّه لا مُبرِّر لكي نضطرّ إلى تفسير (كاد) بمعنى أراد.

فبالنِّسبة للآية ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[1]، (كاد) هنا دَخَلَ عليها النَّفْي والمُراد توكيد نَفْي الرُّؤية، وفي حالة تفسير (لم يكد) بمعنى (لم يرد) لا يَتأتّى المُراد، وهو توكيد نَفْي الرُّؤية بنَفْي القرب منها لأنّه قد لا يُريد وتحدث الرُّؤية، فيكون على هٰذا تَناقُض وبُعْد عن المُراد.

هٰذا بالإضافة أنّه يَعْرض على تفسير (لم يكد) بمعنى (لم يرد) أن يَدخل (أَنْ) على الفعل (يراها) إذ أنّه يحتاج إلى مفعول لا إلى خبر كما هي الحال مع (كاد)، والقرآن الكريم لم يأتِ بـ(أن) حيث إنّه لم يُرد المعنى المُفسَّر.

وليس مقبولًا أيضًا تفسير (أكاد) في الآية ﴿إنّ الساعَةَ آتِيَةٌ أَكادُ أُخْفيها﴾[2] بمعنى (آتي بها)[3]، على معنى أنّه عند القراءة ﴿إنّ الساعة آتية أكاد﴾ وَقْف ثُمّ ابتداء بقوله (أخفيها) أي: إنّ الساعة آتي بها. ثُمّ يُبتدأ بقول (أخفيها) فلا مُبرِّر إلى هٰذا التّأويل، ولا حاجة بنا إلى الخروج عن أصْل وَضْع (كاد) في اللّغة.

إلّا أنّ المُفسِّرين تَحدَّثوا بشأن (أَخفيها) بفتح الهمزة على معنى أنّ الهمزة للسَّلب، فيكون المعنى أظهرها وهٰذا مثل قول عبدة بن الطَّبيب يصف ثورًا:

(يَخفـي التُّـرابَ بِـأظلافٍ ثَمـانيـةٍ   فـي أَرْبَـعٍ مَسُّهُـنَّ الأَرْضَ تَحْليـلُ)

أي أراد أن يُظهِر التُّراب ويَستخرجه بأظلافه.

أمّا بضمّ الهمزة (أُخفيها) ففيه وجهان:

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) الآية ١٥ من سورة طه.

(٣) أمالي المرتضى جـ١ ص٣٣٣.



١ ـ أسترها: وهو المعنى الأصليّ، أي: أسترها من نَفْسي قال السّفاقسي: هٰذا المعنى مَرْويّ عن ابن عبّاس ويُؤوِّل على معنى من تلقاء نَفْسي ومن عندي، أي من نَفْسي؛ لأنّه لم يَطَّلع عليها مخلوق.

٢ ـ أظهرها: قيل هو من الأضداد، وقيل: الهمزة للسَّلب ـ كما سبق ـ أي أزيل خفاءها[1].

وهٰذا هو ما أُرجِّحه، لأنّ هٰذا وارِد في اللُّغة، مثل الفعل (قسَطَ) بمعنى ظَلَمَ، فإذا دخلت عليه همزة السَّلب فتقول: (أَقْسَطَ) فهي بمعنى (عَدَلَ)، والشاهد على هٰذا قول الله تعالى: ﴿وأمّا القاسطون فكانوا لجهنّم حطبًا﴾[2] أي الظالمون من قَسَطَ، بمعنى: ظَلَمَ، وقال الله تعالى في آية أخرى ﴿إنَّ اللهَ يُحِبُّ المُقْسِطينَ﴾[3] من أَقْسَطَ، أي عَدَلَ وعلى هٰذا معنى (كاد) في القرآن الكريم على أصْل الوضع، بمعنى (قرب)، (قارب)، وإذا ما سُلِّط عليها النَّفي، كان النَّفْي مُسلَّطًا على معنى القرب لتأكيد نَفْي خبرها وهٰذا كُلّه في القرآن الكريم أي في أربع وعشرين آية.

الموضوع الثاني: اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ)

تَكرَّر الفعل (كاد) في القرآن الكريم أربعًا وعشرين مَرَّة، ولم يَقترن خبره بـ(أنْ) في واحدة منها.

وقد تَقرَّر في المخطوطة التي حَقَّقتها هنا (رسالة في تحقيق وضع (كاد) وتوضيح طريق استعماله) أنّ اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ) ليس خاصًّا بالشِّعر بل هو جائز في النَّثر والشِّعر.

---

(١) انظر أمالي المرتضى جـ١ ص٣٣٣ ومُختصَر شواذّ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص٨٧ وإملاء ما منّ به الرَّحمٰن للعكبري جـ٢ ص١٢٠.

(٢) الآية ١٥ من سورة الجنّ.

(٣) الآية ٩ من سورة الحجرات.



فلماذا لم يَقترن خبره، ولا يكون إلّا فعلًا، بـ (أنْ) في القرآن الكريم؟ أُجيب:

أوّلًا: من المُسلَّم به أنّ خبر (كاد) لا يكون إلا فعلًا مُضارِعًا[1]، والفعل المُضارِع بصيغته صالح للحال والاستقبال، ودخول (أنْ) عليه يَصرفه إلى زمن الاستقبال، ومعنى (كاد): (قرب)، (قارب) فكيف يُستعمَل (كاد) ومعناه القرب مع زمن صُرِف إلى زمن الاستقبال، ففي هٰذا تَناقُض، ولذٰلك يقول ابن يعيش في شرح المُفصَّل (وإنّما عُدِلَ عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض، وذٰلك الغرض إرادة الدَّلالة على قُرْب زمن وقوعه والالتباس به، فإذا قلت: كدت أفعل، كأنّك قلت: مُقارِبًا لفعل آخذًا في أسباب الوقوع فيه) وعلى هٰذا نقول: إنّه من الأفضل عدم اقتران خبر (كاد) بـ(أن) ولهٰذا قال عُلَماء اللُّغة والنَّحو: إنّه يَقلّ اقتران خبر (كاد) بـ(أن) ويكثر مع خبر (عسى) ولو أنّه ثَبَتَت المُعارَضة بَينهما كما ذُكِرَ في سقط الزَّند[2].

ثانيًا: الأسلوب القرآنيّ فيه تصوير للحال واستحضار للموقف وإشعارك به.

وصيغة المُضارِع بدون (أنْ) فيها تصوير واستحضار للموقف.

فمثلًا، إذا قال الصَّحفيّ في الصُّحُف: سيُسافِر الوزير إلى أوروبّا، ليس في هٰذا معنى الخبر الذي يُصوِّر لك الحال وكأنّه أمامك، ولا أن يقول: سافَر اليوم، لأنّه في معنى الماضي، ومعنى الماضي بعيد عن التَّصوير الذي يُجسِّم الصورة أمامك.

أمّا في التَّعبير بالمُضارِع، وهو قوله: (يُسافِر اليوم) استحضار للصورة وتصوير للموقف وذٰلك بسبب صلاحيّة المُضارِع للحال والاستقبال، حتّى إنّ بعض الصَّحفيّين أراهم يُبالِغون في تصوير الموقف ويَستعملون الفعل المُضارِع مع وجود ما يُشير إلى معنى المُضيّ فيقول: (يُسافِر الوزير أمس) وذٰلك لغرض استحضار الصورة، أي صورة

(١) شرح المُفصَّل جـ٧ ص١٣.

(٢) انظر شروح سقط الزَّند القسم ص٧٥٧، ص٧١٤.



السَّفَر أمامك وذٰلك لأنّ صيغة المُضارِع تُفيد ذٰلك، وهٰكذا في كتاباتنا دائمًا نَستعمل المُضارِع إذا كان الفعل من العادات التي تَحدث كُلّ يوم للدّلالة على تكرارها ودَوامها وعلى هٰذا اقتران خبر (كاد) بـ(أن) يُضيّع علينا تجسيم وتجسيد هٰذه الصورة المطلوب استحضارها لأنّ (أنْ) يؤول الفعل إلى المصدر، والمصدر اسم جامد لا يَحمل معنى الزَّمن الحاليّ ولا المُستقبَل.

ثالثًا: إنّ الإخبار بصيغة المُضارِع فيه توكيد، وقد يكون بالعكس، أي الإخبار بالماضي للتّوكيد، كما هو الحال في القرآن الكريم في التّعبير بلفظ الماضي عن المُضارِع الذي معناه للمُستقبَل ولم يُوجَد فعله، للتّوكيد على حدوثه ولا محالة، وهٰذا كثير في القرآن الكريم، لٰكنّ الفرق بين الإخبار بالمُضارِع وبين الإخبار بالماضي هو أنّ المُضارِع ـ كما ذَكَرْت ـ فيه استحضار للصورة أمام السامع لِيَتعايش معها، وذٰلك كما في قوله تعالى: ﴿ألم تَرَ أنَّ الله أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1] فالمعنى: أصبحت الأرض مُخضَرَّة، لاشتراط اتّحاد الزَّمان في الفعلين بين المُتعاطِفَين، لأنّ قوله: (فتصبح) معطوف على قوله (أنزل) و(كاد) المَنفيّة جيءَ بها للتّوكيد، أي لتوكيد نَفْي خبرها فناسَب مجيء خبرها بصيغة المُضارِع بدون (أَنْ) معنى (ما كاد) وهو قصد توكيد نَفْي خبرها.

ثُمَّ سار (كاد) المُثبَتة مَسْرى (ما كاد)، بالإضافة إلى أنّ في القرآن الكريم أساليبَ جَرَت مَجْرى الأمثال وهٰذا يحتاج إلى تصوير الموقف وتجسيده، كما في قوله تعالى: ﴿تَكادُ السَّمٰواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالمَلائِكَةُ يُسَبِّحونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرونَ لِمَنْ في الأَرْضِ﴾[2].

ولهٰذا أقول: إنّ اللُّغة النَّموذجيّة هي التي لا يَقترن فيها خبر (كاد) بـ(أَنْ)، ألا

(١) الآية ٦٣ من سورة الحجّ.

(٢) الآية ٥ من سورة الشورى.



وهي لغة القرآن الكريم ولٰكن قد يأتي في الكلام غرض من دخول (أن) على خبر (كاد) وهٰذا سوف أُبيِّنه ـ إن شاء الله ـ في دراسة (كاد) في أحاديث صحيح البخاري.

الموضوع الثالث: معنى (كاد) في حالتي الإثبات والنَّفي

تَكرَّرت(كاد)في القرآن الكريم في أربعة وعشرين موضعًا وجاءت مُثبَتة في ثمانية عشر موضعًا ومَنفيَّة في ستّة مواضع.

وقد اتّضح ممّا سَبَقَ ذِكْره في المخطوطة... رسالة في تحقيق وَضْع (كاد) وتوضيح طريق استعماله... أنّ العُلَماء اختلفوا في (كاد) فمنهم من قال: إثباتها نَفْي ونَفْيها إثبات، وهٰذا واضح في البيتين لأبي العلاء المَعرّي:

أَنَحْوِيَّ هٰذا العَصْرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ؟ جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمودِ
إذا استُعْمِلَت في صورَةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقامَ الجُحودِ

وجاء في أمالي المرتضى:

[ومتى أدخلت العرب على (كاد) جَحدًا فقالوا: ما كاد عبدالله يقوم، ولم يكد عبدالله يقوم، كان فيه وجهان:

الأوّل: أجودهما: قام عبدالله، بعد إبطاء ولَأْي، ومثله: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحوها وما كادوا يَفْعَلونَ﴾[1] أي: ذَبحوها بعد إبطاء وتأخير.

الثاني: والوجه الآخَر في قولهم: ما يكاد عبدالله يقوم، أي: ما يَقوم عبدالله، وتكون لفظة (يكاد) على هٰذا المعنى مُطرَحة لا حكم لها، وعلى هٰذا يَحمل أكثر المُفسِّرين قوله تعالى ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[2]، أي: لم يَرَها أصلًا. لأنّه جَلّ شأنه لمّا

---

(١) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النور.



قال: ﴿أَوْ كَظُلُماتٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحابٌ ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾ كأنّ بعض الظُّلُمات يَحول بين العين وبين النَّظر إلى اليد وسائر المَناظر. فـ(يكد) على هٰذا التَّأْويل زيدت للتَّوكيد، والمعنى: إذا أَخْرَجَ يَدَه لَم يَرَها][1].

فالجواب، أوّلًا:

بالنِّسبة إلى ما قيل ببيتي أبي العلاء، فقد ثَبَتَ في المخطوطة خطأ ذٰلك.

ذٰلك أنَّ (كاد) في حال إثباتها تَدلّ على قُرْب حدوث خبرها، ولا يَدلّ قُرْب الفعل على نَفْيه.

وكذٰلك نَفْي (كاد) لا يَدلّ على حدوث الفعل، كما قيل، بل إنّها لتوكيد نَفْي الفعل، أي خَبَرها، وهٰذا ثَبَتَ في المخطوطة[2] ولا داعي إلى ذِكْر النِّقاش فيه مَرَّة أخرى.

ولٰكنّي أقول: إنّنا إذا أمعنّا النَّظر والتَّفكُّر في (كاد) في القرآن الكريم، نَجد حَقًّا أنّها في حال إثباتها في بعض المَواضع يَأتي خَبَرها مُستحيل الحدوث.

فهل معنى هٰذا أنّ ما قيل في بيتي أبي العلاء صحيح وأنّه يَتّفق مع ما ذَكَرْته هٰذا؟

الجواب: إنّ القرآن الكريم في بعض آياته نَهَجَ مَنْهَج ضَرْب الأمثال، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنا هٰذا القُرْآنَ عَلى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللهِ وَتِلْكَ الأَمْثالُ نَضْرِبُها لِلنّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرونَ﴾[3].

معنى هٰذه الآية: أَنَّنا لو أنزلنا القرآن على جبل وكان الجبل ممّا يَتصدَّع إشفاقًا من

---

(١) أمالي المرتضى جـ١ ص٣٣١.

(٢) أُنظر الصَّفحات من ٤٠.

(٣) الآية ٢١ من سورة الحشر.



شيء أو خشية لأمر لتَصدَّع مع صَلابته وقُوَّته، فكيف بكم يا معشر المُكلَّفين مع ضَعْفكم وقِلَّتكم وأنتم أولى بالخشية والإشفاق، وقد شَرَحَ الله سبحانه وتعالى في هٰذه الآية أنّ الكلام خَرَجَ مَخْرَج المَثَل بقوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الأَمْثالُ نَضْرِبُها لِلنّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرونَ﴾(١).

ومِثْل هٰذا مع (كاد) قوله تعالى: ﴿تَكادُ السَّمٰواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وتَخِرُّ الجِبالُ هَدًّا﴾(٢).

ومِثْله في الشِّعر:

وَقَفْتُ عَلى رَبْعٍ لِمَيَّةَ ناقَتي فَما زِلْتُ أَبْكي عِنْدَهُ وأُخاطِبُهْ
وأَسْقيهِ حَتّى كادَ مِمّا أُبُثُّهُ تُكَلِّمُني أَحْجارُهُ ومَلاعِبُهْ

ومِثْله في النَّثر في كلام العرب: كاد الكلام يَفلق الصَّخر ويَهدّ الجِبال، أو يقولون: الكلام يَفلق الصَّخر ويَهدّ الجبال.

فَخبر (كاد) في كُلّ هٰذا، في الآية وفي الشِّعر وفي النَّثر مَنفيّ الحُدوث، وليس هٰذا معناه أنّ في القرآن ما يَتَّفق مع قول هٰؤلاء في أنّ (كاد) إثباتها نَفْي ونَفْيها إثبات.

وما جاء في القرآن وجَرى مَجْرى الأمثال مثل قوله تعالى:

١ - ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فِيها مِنْ بَرَدٍ فَيُصيبُ بِهِ مَنْ يَشاءُ وَيَصْرِفُهُ عَمَّنْ يَشاءُ يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصارِ﴾(٣).

٢ - ﴿يَكادُ زَيْتُها يُضيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ نورٌ عَلى نورٍ يَهْدي اللهُ لِنورِهِ مَنْ

(١) الآية ٢١ من سورة الحشر.

(٢) الآية ٩٠ من سورة مريم.

(٣) الآية ٤٣ من سورة النور.



يَشاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثالَ لِلنّاسِ واللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَليمٌ﴾[1].

٣ - ﴿يَكادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصارَهُمْ كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فيهِ﴾[2].

ثُمَّ أعجب لمن يقول: إنّ (كاد) إثباتها نَفْي، مع أنّ بعض المُفسِّرين فَسَّروا الآية: ﴿وَبَلَغَتِ القُلوبُ الحَناجِرَ﴾[3] على أن يكون المعنى: كادت القلوب من شِدّة الرُّعب والخوف تَبلغ الحَناجر، فألغى ذِكْر (كادت) لوضوح الأمر فيها، ولفظة (كادت) هنا للمُقارَبة، مثل قول قيس بن الخطيم:

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كاطِّرادِ المَذاهِبِ لِعَمْرَةَ وَحْشًا غَيْرَ مَوقِفِ راكِبِ
ديارُ التي كادَتْ وَنَحْنُ عَلى مِنى تَحِلّ بِنا لَوْلا نَجاءُ الرَّكائِبِ[4]

ومع أنّي لست مع هٰؤلاء المُفسِّرين في هٰذا التَّفسير ولٰكنّي معهم فيما ذهبوا إليه وهو أنّ في إثبات (كاد) خبرها ليس مَنْفِيًّا، كما أنّها لا تَستوجبه إلّا أنّي لَسْت معهم في أنّ المعنى: (كادَتِ القُلوبُ تَبْلُغُ الحَناجِرَ)؛ لأنّ التَّعبير بالماضي (بلغت) أبلغ وأدلّ على شِدّة الهَوْل والرُّعب والخوف، فإذا قَدَّرت (كادت) كانت الدَّلالة على شِدَّة الهَوْل والخوف أَقَلّ، لأنّ المعنى حينئذٍ: قرب القلوب من الحناجر، ولو أنّ هٰذا المعنى هو المُراد، وهو ما دعاهم إلى تقدير (كادت) إلّا أنّ التَّعبير بالماضي (بلغت) أقوى.

ثانيًا، بالنِّسبة إلى ما جاء في أمالي المرتضى:

فالأصل أنّ (كاد) إذا دَخَلَ عليها «جحد»، كانت لتوكيد نَفْي خبرها، وذٰلك عن طريق نَفْي معنى القُرْب من الفعل ومتى نُفِيَ القرب من الفعل كان أشَدّ وأبلغ من نَفْي

---

(١) الآية ٣٥ من سورة النور.

(٢) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٠ من سورة الأحزاب.

(٤) أمالي المرتضى جـ١ ص٣٢٩- ٣٣٠.



الفعل وهٰذا كما في الآية ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[1].

أمّا الرّأي القائل بأنّ (كاد) في مِثْل هٰذا مُطرَحة لا حُكْم لها، ثُمّ يعود فيقول: زيدت (كاد) للتّوكيد.

فلا حاجة إلى هٰذا التّأويل حيث إنّ تقدير (كاد) واعتبارها لِنَفْي القُرْب من الفعل إنّما هو لِقَصْد توكيد نَفْي خبر (كاد)، ولذٰلك يقول الزّمخشري في الكَشّاف [(لم يكد يراها) مُبالَغة في لم يَرها، أي لم يَقرب أن يراها فضلًا أن يَراها][2].

وقد يكون الغَرَض من نَفْي (كاد) الدّلالة على حدوث خَبَرها بعد إبطاء وتطويل، وذٰلك كما في الآية: ﴿فَذَبَحوها وَما كادوا يَفْعَلونَ﴾[3] وقد سبق بَيان ذٰلك في المخطوطة.

وبَعْدَ هٰذا العَرْض يَتّضح لنا أنّ (كاد) في القرآن الكريم تأتي للمعاني الآتية:

أوّلًا: (كاد) المَنفيّة: (ما كاد)، (لم يكد).

يأتي استعمال (كاد) المَنفيّة للمعاني الآتية:

١ ـ توكيد نَفْي الفعل بعدها، وهو خبرها، وهٰذا كما في الآية ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[4].

٢ ـ الدّلالة على الإبطاء في تنفيذ الفعل بعدها.

وفي هٰذه الحال ليس الفعل بعدها مُؤكّدًا نفيه وإنّما دَلّ الفعل (ما كاد) على بطء حدوثه لِغَرَض، كما ذُكِرَ في الآية: ﴿فَذَبَحوها وَما كادوا يَفْعَلونَ﴾[5].

(١) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) الكَشّاف جـ٣ ص٢٤٤.

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٥) الآية ٧١ من سورة البقرة.

أو يكون البطء لِعِلّة خِلقيّة، أي مِثل رُتّة في اللّسان وعُسْر في الكلام، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَلا يَكادُ يُبينُ﴾[1] أو بسبب ضعف في العقل والتّفكير، وهٰذا مِثل قوله تعالى: ﴿لا يَكادونَ يَفْقَهونَ﴾[2] أي: لا يَفقهون إلّا بعد بطء.

ثانيًا: (كاد) المُثبَتَة، وتأتي لمعان:

١ - قُرْب وقوع الفعل بعدها، ولا يَستوجِب ذٰلك القرب وقوع هٰذا الفعل، وذٰلك كما في قوله تعالى: ﴿قالَ ابْنَ أُمَّ إنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفوني وَكادوا يَقْتُلونَني﴾[3].

٢ - أن يُقصَد بها ضَرْب المَثَل، ولو أنّ المعنى في الأمثال استحالة حدوث الفعل، فالمعنى نفي الخبر إلّا أنّه ضُرِبَ مَضْرب الأمثال، وذٰلك كما بَيَّنت مثل قوله تعالى ﴿تَكادُ السَّمٰواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ والمَلائِكَةُ يُسَبِّحونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾[4].

وعلى هٰذا ما قيل في المخطوطة: والصَّواب أنَّ حكم (كاد) حكم سائر الأفعال في أنّ نفيها لا يُوجِب الإثبات وإثباتها لا يُوجِب النَّفي صحيح ومُتَّفِقَ مع ما جاء في القرآن الكريم من آيات اشتملت على (كاد) كما أُوضحت.

---

(١) الآية ٥٢ من سورة الزّخرف.

(٢) الآية ٧٨ من سورة النّساء.

(٣) الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٤) الآية ٥ من سورة الشورى.



ثالثًا :

(كاد) في صحيح البخاري ودراسة استعماله

١ ـ الإحصاء

مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبَتًا	كاد مَنفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
١	عن أبي مسعود الأنصاريّ قال: قال رَجُل: يا رسول الله: لا أكاد أُدرك الصّلاة ممّا يُطوِّل بنا فلان... إلخ.		ـ		العِلْم	٢٨
٢	عن سهل بن سَعْد ـ رضي الله عنه ـ أنّ أناسًا من بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء فخرج إليهم النَّبيّ ـ ﷺ ـ في أناس من أصحابه يصلح بينهم فحضرت الصَّلاة ولم يأتِ النَّبيّ ـ ﷺ ـ فجاء بلال فأذّن بلال بالصّلاة ولم يأتِ النَّبيّ ـ ﷺ ـ فجاء إلى أبي بَكر فقال: إنّ النّبيّ ـ ﷺ ـ حُبِس وقد حضرت الصّلاة فهل لك أن تؤمّ الناس، فقال: نعم إن شئت فأقام الصّلاة فتَقدَّم أبو بكر ثُمّ جاء النَّبيّ ـ ﷺ ـ يمشي في الصُّفوف حتّى قام في الصّفّ الأوّل، فأخذ الناس بالتّصفيح حتّى أكثروا وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصَّلاة فالتفت فإذا هو بالنَّبيّ ـ ﷺ ـ					



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبَتًا	كاد مَنفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
	وراءه فأشار بيده فأمره يُصلّي كما هو فرفع أبو بكر يده فحمد الله ثُمَّ رَجَعَ القهقرى وراءه حتّى دخل في الصَّفّ وتَقدَّم صَلّى الله عليه وسَلَّم فصلّى بنا .		ـ		الصُّلح	١
٣	عن المِسْوَر بن مَخْرَمَة ومروان: الحديث . . . وإذا تَوَضَّأ كادوا يقتتلون على وضوئه .	ـ			الشُّروط	١٥
٤	. . . حتّى كاد بعضهم يقتل بعضًا غمًّا .	ـ			الشُّروط	١٥
٥	كان للنَّبيّ ـ ﷺ ـ ناقة تُسمّى العضباء لا تُسبق ، قال جُميد : أو لا تكاد تسبق فجاء أعرابيّ على قعود فسبقها ، فشقّ ذلك على المسلمين حتّى عرفه . . . الخ .		ـ		جهاد	٥٩
٦-٧	عن أبي اسحاق ، سمعت البَراء وسأله رَجُل ، أكنتم فَرَرْتم يا أبا عمارة يوم حُنين ؟ قال : لا والله ، ما وَلّى رسول الله ـ ﷺ ـ ولٰكنّه خرج شُبّان أصحابه وأَخِفّاؤهم حُسَّرًا ليس بسلاح فأَتَوا قومًا رماة ، جَمْع هُوازن وبني نصر ، ما يكاد يَسقط لهم سَهْم فَرَشَقوهم رَشْقًا ما يكادون يُخطئون فأقبلوا هنالك إلى النَّبيّ ـ ﷺ					

مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبتًا	كاد منفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
	ـ وهو على بَغْلته البيضاء وابن عمّه أبو سفيان بن الحارث بن عبد المُطَّلب يقود به فنَزَلَ واستنصر ثُمّ قال: أنا النَّبيّ لا كذب أنا ابن عبد المُطَّلب، ثُمّ صفَّ أصحابه.		-		جهاد	٩٦
٨	عن جابر بن عبدالله ـ رَضي الله عنهما ـ قال غزوت مع رسول الله ـ ﷺ ـ قال: فتلاحق بي النَّبيّ ـ ﷺ ـ وأنا على ناضح لنا قد أعيا فلا يكاد يسير فقال لي: ما لبعيرك.		-		جهاد	١١٢
٩	عن أبي هريرة ـ رَضِيَ الله عنه ـ شهدنا مع رسول الله ـ ﷺ ـ خيبر فقال لرجُل ممّن يَدّعي الإسلام هٰذا من أهل النار، فلمّا حَضَر القتال قاتَل الرَّجُل قتالًا شديدًا فأصابته جراحه، فقيل: يا رسول الله، الذي قلت إنّه من أهل النار، فإنّه قد قاتَل اليوم قتالًا شديدًا وقد مات، فقال النَّبيّ ـ ﷺ ـ إلى النار، قال: فكاد بعض الناس أن يرتاب بينما هم على ذٰلك إذ قيل: إنّه لم يمت ولٰكنّ به جراحًا شديدًا فلمّا كان من اللَّيل لم يصبر على الجرح فقتل نَفْسه					



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبتًا	كاد مَنفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
	فأُخبر النَّبيّ - ﷺ - بذٰلك فقال: الله أكبر أشهد أنّي عبد الله ورسوله، ثمّ أمر بلالًا فنادى بالناس: إنّه لا يَدخل الجنّة إلّا نَفْس مُسلِمة وإنّ الله لَيُؤيِّد هٰذا الدين بالرَّجُل الفاجر.	-	-		جهاد	١٧٨
١٠	فكاد بعض الناس يرتاب...	-			مغازي	٣٦
١١	... فكاد بعض الناس يرتاب...	-			القدر	٤
١٢	عن أبي هريرة قال النَّبيّ - ﷺ - بينما كلب يُطيف بركيّة، كاد يقتله العطش إذ رأته بغيّ من بغايا بني إسرائيل فنزعت موقها فسقته فغفر لها به.	-			الأنبياء	٥٢
١٣	عن أبي هريرة - رَضِيَ الله عنه - غفر لامرأة مُومِسة مَرَّت بكلب على رأس ركيّ يلهث، كاد يقتله العطش فنزعت خفّها فأوثَقته بخمارها فنزعت له من الماء فغفر لها بذٰلك.	-			بدء الخلق	١٧
١٤	عن عمران بن حصين... الحديث وهي تكاد تنضّ من الملء.	-			المناقب	٢٢
١٥	عن عائشة - رَضِيَ الله عنها - ... الحديث فلم تكد تخرج يديها...		-		مناقب	٤٥



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبَتًا	كاد مَنفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
١٦-١٧	عن عمر بن الخَطّاب... وقال: رسول الله ـ صَلّى الله عليه وسَلّم ـ ما كدت أن أُصلّي حتّى كادت الشّمس أن تَغرب.	-		-	مغازي	٢٧
١٨-١٩	عن عمر بن الخَطّاب: ... ما كدت أُصلّي العصر حتّى كادت الشّمس تَغرب.	-			مواقيت	٣٥
٢٠	عن جابر قال: جعل عمر يوم الخندق يسُبُّ كفّارهم وقال: ما كدت أُصلّي العصر حتّى غربت قال: فنزلنا بطحان فصَلّى بعدما غربت الشّمس ثُمّ صَلّى المغرب.		-		مواقيت	٣٧
٢١-٢٢	عن يحيى قال: سمعت أبا سلمة يقول: أخبرنا جابر بن عبدالله: أنّ النّبيّ ـ ﷺ ـ جاءه عمر بن الخَطّاب يوم الخندق فقال: يا رسول الله: والله ما كدت أن أُصلّي حتّى كادت الشّمس تَغرب وذٰلك بعدما أفطر الصائم فقال النّبيّ ـ ﷺ ـ والله ما صَلّيْتها، فنزل إلى بطحان وأنا معه فتوضّأ ثُمّ صَلّى يَعني العصر بعدما غربت الشّمس ثُمّ صَلّى بعدها المغرب.		-		أذان	٣٦
٢٣	عن جابر بن عبدالله قال: جاء عمر يوم الخندق فجَعَلَ يَسبّ كُفّار قريش ويقول:					



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبتًا	كاد مَنفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
	يا رسول الله: ما صلَّيت العصر حتّى كادت الشَّمس أن تغيب فقال النَّبيّ - ﷺ - وأنا والله ما صلَّيتها بعد قال: فنزل إلى بطحان فتَوضَّأ وصلَّى العصر بعدما غربت الشَّمس ثُمَّ صلَّى المغرب بعدها.	-			خوف	٤
٢٤	عن عروة بن الزُّبَيْر: ... فاستَبَّ المُسلِمون والمُشرِكون واليهود حتّى كادوا يَتثاورون.	-			تفسير سورة آل‌عمران	١٥
٢٥	... الحديث: فاستبَّ المُسلِمون والمُشرِكون واليهود حتى كادوا يَتثاورون.	-			مرضى	١٦
٢٦	... فاستَبَّ المُسلِمون والمُشرِكون واليهود حتّى كادوا يَتثاورون.	-			أدب	١١٤
٢٧	عن عائشة قالت: لمّا ذُكِرَ من شأني الذي ذُكِرَ وما علمت به قام رسول الله - صلّى الله عليه وسَلَّم - فيّ خطيبًا، فتشهَّد فَحَمِدَ الله وأثنى عليه بما هو أهله ثُمَّ قال: (أمّا بعد: أشيروا عليّ في أناس أَبَنُوا أهلي وأيمُ الله ما علمت على أهلي من سوء وأبَنوهم بِمَنْ والله ما عَلِمت عليه من سوء					



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبَتًا	كاد مَنفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
	قَطّ ولا يَدخل بيتي قَطّ إلّا وأنا حاضر ولا غِبْتُ في سفر إلّا غاب معي، فقام سعدُ بنُ مُعاذٍ فقال: اِئذن لي يا رسول الله أن نضرب أعناقهم وقام رَجُل من بني الخزرج وكانت أمُّ حسّان بن ثابت من رهط ذٰلك الرَّجل، فقال كَذَبْتَ، أما والله أن لو كانوا من الأوس ما أَحْبَبْتَ أن تُضْرَبَ أعناقهم حتّى كاد أن يكون بين الأوس والخزرج شَرّ في المسجد ... الخ.	–		–	تفسير سورة النور	١٠
٢٨	عن زيد بن وهب: يَنام الرَّجُل النَّومة فَتُقْبَض الأمانة من قلبه فيظلّ أثرها مثل أثر الوكت، ثُمّ ينام النَّومة فَتُقْبَض فيبقى أثرها مثل المجل كجمر دحرجته على رجلك فنفط فتراه مُنتبِرًا وليس فيه شيء فيصبح الناس يتبايعون فلا يكاد أحدهم يُؤدّي الأمانة...		–		رقاق	٣٥
٢٩	... فلا يكاد أحد يُؤدّي الأمانة.		–		فتن	١٣
٣٠	عن عبدالله بن عمر ـ رَضِيَ الله عنه ـ سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: إنّما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة.		–		رقاق	٣٥



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبَتًا	كاد منفيًّا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
٣١	عن مُحمَّد بن جبير بن مطعم عن أبيه ـ رَضِيَ الله عنه ـ قال: سمعت النَّبيّ ـ صَلَّى الله عليه وسلَّم ـ عنه يقرأ في المغرب بالطور فلمّا بلغ هٰذه الآية ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخـالِقـونَ أَمْ خَلَقُـوا السَّمٰـواتِ والأَرْضَ بَـلْ لا يُـوْقِنـونَ أَمْ عِنْـدَهُـمْ خَـزائِـنُ رَبِّـكَ أَمْ هُـمُ المُصَيْطِرونَ﴾ كاد قلبي أن يطير.	ـ		ـ	تفسيرْ سورة الطور	٢
٣٢	حَدَّثنا سفيان عن عبد الملك حَدَّثنـا أبـو سلمة عن أبي هريرة ـ رَضِيَ الله عنه ـ قال النَّبيّ ـ ﷺ ـ أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كُلّ شيء ما خلا الله باطل، وكاد أُميّة ابن أبي الصلت أن يسلم.	ـ		ـ	أدب	٩٠
٣٣	» » » » »	ـ		ـ	مناقب الأنصار	٢٦
٣٤	عن أبي هريرة، قال رسول الله ـ صَلّى الله عليه وسَلَّم ـ: إذا اقترب الزَّمان لم تكد رؤيا المُؤمِن تكذب ورؤيا المُؤمِن جزء من ستّة وأربعين جزءًا من النُّبوَّة.		ـ		تعبير	٢٦



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبتًا	كاد مَنفيًّا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
٣٥	عن عروة بن الزُّبير عن عبد الرَّحمٰن بن عبد القاريِّ... وكدت أن أعجل عليه.	-		-	خصومات	٣
٣٦	عن عبد الرَّحمٰن بن عبد القاريِّ: فكُدتُ أساوِره في الصَّلاة.	-			فضائل القرآن	٥
٣٧	... فكُدتُ أساوِره في الصَّلاة.	-			فضائل القرآن	٢٧
٣٨	... فكُدتُ أساوِره في الصَّلاة.	-			استتابة المُرتدّين	٨
٣٩	... فكُدتُ أساوِره في الصَّلاة.	-			توحيد	٥٣
٤٠	عن عائشة ـ رَضِيَ الله عنها ـ: لقد كدْتُ أنْ أبادِئَهُ بالذي قلت وإنّه لعلى الباب.	-		-	حيل	١١
٤١	عن سلمة قال: كان جدارُ المسجد عند المنبر ما كادت الشاةُ تجوزُها.		-		صلاة	٩١
٤٢	عن سمرة بن جندب قال... حتّى كاد أن يخرجوا.	-		-	جنائز	٩١
٤٣	عن سمرة بن جندب قال: لا أكاد أرى رأسه طولًا.		-		أنبياء	١١
٤٤	عن سمرة بن جندب قال: لا أكاد أرى رأسه طولًا.		-		تعبير	٤٨



مسلسل	لفظ الحديث	كاد مُثبتًا	كاد مَنفيًا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
٤٥	عن جابر بن عبدالله ـ رَضِيَ الله عنه ـ حتّى كادت أن تنشقّ.	ـ		ـ	بيوع	٣٢
٤٦	عن عروة عن المِسْوَر وغيره: وإذا تَوضّأَ النَّبيّ ـ صلَّى الله عليه وسَلَّم ـ كادوا يقتتلون على وضوئه.	ـ			وضوء	٣٩
٤٧	عن أبي بكر قال: ... بعدما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأُقاتِل معهم.	ـ		ـ	مغازي	٧٧
٤٨	عن جابر ـ رَضِيَ الله عنه ـ: والبُرْمة بين الأثافيّ قد كادت تنضج.	ـ			مغازي	٢٧
٤٩	حَدَّثنا أبو الوليد. حَدَّثنا شعبة عن مغيرة، عن إبراهيم قال: ذهب علقمة إلى الشأم، فأتى المسجد فَصَلّى ركعتين، فقال: اللّهمّ ارزقني جليسًا، فقعد إلى أبي الدَّرداء... أو ليس فيكم صاحب السِّواك والوِساد، يعني ابن مسعود. كيف كان عبدالله يقرأ: « والليل إذا يغشى » قال: « والذَّكر والأُنثى » فقال: ما زال هٰؤلاء حتّى كادوا يُشكِّكونني وقد سمعتها من رسول الله ـ ﷺ.	ـ			استئذان	٣٨
٥٠	حَدَّثنا سليمان بن حرب: حَدَّثنا شعبة عن					



مسلسل	لفظ الحديث	كادَ مُثبَتًا	كادَ مَنفيًّا	اقتران خبره بـ(أن)	الكتاب	الباب
	مغيرة، عن إبراهيم قال: ذهب علقمة إلى الشأم، فلمّا دَخَلَ المَسجدَ قال: اللّهمّ يَسِّر لي جليسًا صالِحًا، فجلس إلى أبي الدرداء، فقال أبو الدَّرداء:... قال: كيف كان عبدالله يقرأ: « واللَّيل إذا يغشى. والنَّهار إذا تَجلّى ». قلت: « والذَّكَر والأُنثى » قال: ما زال بي هٰؤلاء حتّى كادوا يَستزلّونني عن شيء سمعته من رسول الله - ﷺ.	-			فضائل الصَّحابة	٢٠

٢ ـ الدِّراسة

من الإحصاء السابق للفعل (كاد) في صحيح البخاري، تَبيَّن لنا ما يأتي:

أوَّلًا: أنّ الفعل (كاد) تَكرَّر خمسين مَرَّة.

ثانيًا: وَرَدَ الفعل (كاد) مُثبَتًا في ثلاثة وثلاثين مَوْضِعًا.

ثالثًا: جاء الفعل (كاد) مَنفيًّا في سبعة عشر مَوْضِعًا.

رابعًا: دَخَلَ الحرف (أنْ) على الفعل بعده ـ خبره ـ في أربعة عشر مَوْضِعًا.

وبدراسة الأحاديث التي وَرَدَ فيها (كاد) اتَّضح ما يأتي:

أوَّلًا: أنّ الفعل (كاد) لم يأتِ زائدًا في أيّ مَوْضِعٍ من المَواضع التي جاء بها، بل كان في كُلّ مَوْضِعٍ له المعنى الموضوع له في اللُّغة ألا وهو معنى القرب، وهو مُراد في الكلام وبدونه لا يَتأتَّى المعنى المُراد.

مثال ذٰلك في الحديث: (حتّى كاد بعضهم يقتل بعضًا)[1]، فإنّ المعنى الذي أدّاه الفعل (كاد) هو الدّلالة على قُرْب حدوث أن يقتل بعضهم بعضًا.

وفي الحديث: (فلا يكاد يسير)[2]، المعنى الذي أدّاه (كاد) هو تأكيد نَفْي الفعل (يسير)، وذٰلك عن طريق نَفْي القُرْب بدخول حرف النَّفي (ما) على (كاد).

ومن هنا أُوَكِّد ـ كما أَكَّدت من قَبْل ـ على أنّ (كاد) في الأصل وُضِعَ لِمَعْنى القُرْب، فقد ظَهَرَ هٰذا من إحصائه في صحيح البخاري.

---

(١) كتاب الشُّروط باب ١٥.

(٢) كتاب الجهاد باب ١١٢.



ثانيًا: يقول علماء اللُّغة والنَّحو: إنّ دخول (أنْ) على الفعل بعد (كاد) قليل، ومن الإحصاء اتَّضح صِحَّة ذٰلك القول، فقد دَخَلَ الحرف (أنْ) على خبره في أربعة عشر مَوْضِعًا من خمسين مَوْضِعًا.

بالإضافة إلى أنَّ بعض الأحاديث التي اقترن فيها خبر (كاد) بـ(أن) رُوِيَت روايات أخرى بدون (أنْ) في مثل الحديث (فكاد بعض الناس يرتاب)[1] فقد رُوِيَ (فكاد بعض الناس أن يرتاب...)[2]، كما رُوِيَ أيضًا (فكاد بعض الناس يرتاب..)[3]، ففي هٰذا دليل على صِحّة قول النُّحاة، وهو أنّ اقتران خبر (كاد) قليل.

هٰذا وقد أوضحت العِلّة في ذٰلك في دراسة (كاد) في القرآن الكريم.

ثالثًا: ثَبَتَ من الإحصاء كُلّه أنّ معنى (كاد) في الأسلوب في حالة الإثبات، هو قُرْب حدوث الفعل بعده، ولا يستوجب حدوثه أو نفيه، بيان ذٰلك:

في الحديث: (فاستبّ المُسلِمون والمُشرِكون واليهود حتّى كادوا يتثاورون) أنّ التثاور لم يَحدث بعد، ولٰكنّ الفعل (كاد) دَلّ على وَشْك حدوثه، ولٰكن لا يستوجبه، وهٰكذا في جميع الأحاديث.

ومعنى (كاد) في الأسلوب في حالة النَّفي، هو: توكيد نَفْي الفعل بعده، وذٰلك يَظهر في الحديث: (والله ما كدت أن أُصلّي العصر حتّى كادت الشَّمس تَغرب، وذٰلك بعدما أفطر فقال النّبيّ - ﷺ - والله ما صَلّيتها، فنزل إلى بطحان وأنا معه فَتَوضّأ ثُمّ صَلّى يَعني العصر بعدما غربت الشّمس ثُمّ صَلّى بعدها المغرب)[4]، ففي الحديث دلالة على أنّه ما صَلّى العصر في وقت كانت الشَّمس فيه قريبة من الغروب، ثُمّ صَلّى العصر

---

(١) مغازي باب ٣٦.

(٢) جهاد باب ١٧٨.

(٣) القدر باب ٤.

(٤) كتاب الأذان باب ٢٦.

والمغرب بعد الغروب.

وفي الحديث: (قال حُميد: أو لا تكاد تُسبق، فجاء أعرابيّ على قعود فسبقها... الخ)[1]، فقوله: (لا تكاد تسبق..) معناه نفي السَّبق عن طريق نَفْي القُرْب منه، ولٰكنّ الناقة بعد ذٰلك سُبقت، بدليل قوله: (فجاء أعرابيّ على قعود فسبقها) وهٰذا مثل الحديث (لم يَكد يركع ثُمّ ركع فلم يَكد يرفع رأسه ثُمّ رفع رأسه..)[2] أي: أنّ الحديث يُؤكِّد نَفْي القرب من الرُّكوع أو رَفْع الرَّأس، وليس معناه ثبوت الفعل بعده في حالة نفيه، كما قال بهٰذا بعض العلماء: إنّ في نَفْي (كاد) إثبات الفعل بعده[3].

وبهٰذا ثَبَتَ ما سَبَقَ أن قُرّر وهو أنّ حُكْم (كاد) حكم سائر الأفعال في أنّ نَفْيه لا يُوجِب الإثبات وإثباته لا يُوجِب النَّفي.

ولٰكنّ في إثباته معنى قرب حدوث الفعل بعده، ولا يَستوجبه، وفي نَفْيه التَّوكيد على نَفْي الفعل بعده ولا يُوجِب إثباته.

---

(١) الجهاد باب ٥٩.

(٢) انظر كتاب الشَّمائل للتِّرمذي باب بكاء النَّبيّ ﷺ، وانظر ص٥٣ في تحقيق المخطوطة.

(٣) انظر من ص ٤٠.





الفهارس



١ - فهرس الشّواهد القرآنيّة

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصَّفحة
١	﴿يكاد البرق يخطف أبصارهم كلّما أضاء لهم مشوا فيه﴾.	٢٠	البقرة	٧٩
٢	﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾.	٧١	البقرة	٤٤- ٤٧- ٤٩- ٥٠- ٧٦- ٨٠
٣	﴿لا يكادون يفقهون﴾.	٧٨	النساء	٥٥- ٨١
٤	﴿قال ابن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني﴾.	١٥٠	الأعراف	٨١
٥	﴿كذٰلك كدنا ليوسف﴾.	٧٦	يوسف	٧١
٦	﴿فلمّا أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتدّ بصيرًا﴾.	٩٦	يوسف	٦٩
٧	﴿ولا يكاد يسيغه﴾.	١٧	إبراهيم	٥٤
٨	﴿قالوا يا ذا القرنين﴾.	٩٤	الكهف	٥٥

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصَّفحة
٩	﴿تكاد السمٰوات يَتفطَّرن من فوقهنّ والملائكة يُسبِّحون بحمد ربّهم﴾.	٥	الشورى	٧٥- ٨١
١٠	﴿إنّ الساعة آتية أكاد أخفيها﴾.	١٥	طٰه	٧١- ٧٢
١١	﴿ألم ترَ أنّ الله أنزل من السَّماء ماء فتصبح الأرض مُخضرَّة﴾.	٦٣	الحج	٧٥
١٢	﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نوْر يهدي الله لنوره من يشاء ويَضرب الله الأمثال للناس والله بكُلّ شيء عليم﴾.	٣٥	النور	٧٨
١٣	﴿ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾.	٤٠	النور	٤٤- ٤٩- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٦٨- ٧٢- ٧٦- ٧٧- ٨٠
١٤	﴿يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار﴾.	٤٣	النور	٧٨
١٥	﴿وبلغت القلوب الحناجر﴾.	١٠	الأحزاب	٧٩
١٦	﴿ولا يكاد يبين﴾.	٥٢	الزُّخرف	٥٥- ٨١
١٧	﴿وسقوا ماء حميمًا﴾.	١٥	محمّد	٥٤



مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصَّفحة
١٨	﴿ولقد مَكّناهم فيما إن مكّنّاكم فيه﴾.	٢٦	الأحقاف	٧٠
١٩	﴿إنّ الله يُحبّ المقسطين﴾.	٩	الحجرات	٧٣
٢٠	﴿لو أنزلنا هٰذا القرآن على جبل لرأيته خاشعًا مُتصدِّعًا من خشية الله وتلك الأمثال نضربها للناس لعلّهم يَتفكَّرون﴾.	٢١	الحشر	٧٧- ٧٨
٢١	﴿وأمّا القاسطون فكانوا لجهنّم حطبًا﴾.	١٥	الجنّ	٧٣

٢ - فهرس الأحاديث النَّبويّة الشَّريفة

٣ - فِهْرِس الأَمثال والحِكَم والأقوال

٤ - فِهْرِس الشِّعر

الصَّفحة	البيت	مُسلسَل
٣٦	أبيتم قبول السِّلم منّا فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السُّيوف عن السَّلّ	١
٣٩	أتت فحيَّت ثمّ قامت فوَدَّعَتْ فلمّا تَولَّت كادت النَّفس تزهق	٢
٤١- ٧٦	أَنَحْوِيَّ هٰذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود	٣
٤١- ٧٦	إذا استُعمِلَت في صورة الجحد أثبتت وإن أُثبِتَت قامت مقام الجحود	٤
٤٢	إذا غَيَّر النَّأي المُحبّين لم يكد رسيس الهوى عن حُبّ مَيّة يبرح	٥
٤٣	إذا غيّر النأي المُحبّين لم أجِد رسيس الهوى عن حُبّ مَيّة يبرح	٦
٧٩	أتعرف رسمًا كاطّراد المذاهب لعمرة وحشًا غير موقف راكب	٧

الصَّفحة	البيت	مُسَلْسَل
٧٩	ديار التي كادت ونحن على منى تحلّ بنا لولا نجاء الرَّكائب	٨
٦٩	سريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه فما إن يكاد قرنه يَتَنفَّس	٩
٣٣	عسى الكَرْب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فَرَج قريب	١٠
٧١	كادت وكدت وتلك خير إرادة لو عاد من لهو الصَّبابة ما مضى	١١
٧٨	وقفت على ربع لِمَيّة ناقتي فما زلت أبكي عنده وأُخاطبهْ	١٢
٧٨	وأسقيه حتّى كاد ممّا أبثّه تكَلّمني أحجاره ومَلاعِبُهْ	١٣
٧٠	ولا ألوم النَّفس فيما أصابني وألّا أكاد بالذي نلت أنجح	١٤
٧٢	يَخْفي التُّراب بأظلاف ثمانية في أربع مَسُّهنّ الأرض تحليل	١٥



٥ - فِهْرِس الكتب التي ذُكِرَت في المخطوطة

٦ - فِهْرِس الأعلامِ التي ذُكِرَت في المخطوطة

٧ - فِهْرِس الأماكن التي ذُكِرَت في المخطوطة

مُسلسَل	اِسم المكان	الصَّفحة
١	الكناس (الكناسة)	٤٢
٢	الكواشيّ أو الكواشة.	٥٦

٨ - فهرس المراجع

أولًا : المخطوطات: في التّفسير :

١ - تذكرة المُتذكِّر وتبصرة المُتبصِّر للكواشيّ.

٢ - التّلخيص في تفسير القرآن العزيز للكواشيّ.

ثانيًا : المطبوعات :

١ - أسرار البلاغة للجرجاني : مكتبة القاهرة ١٣٩٢ .

٢ - الأشموني . مطبعة الحلبي القاهرة ١٣٦٦ هـ .

٣ - الأعلام للزركلي ط بيروت ١٩٦٩ .

٤ - الأغاني للأصفهاني - دار الكتب المصريّة ١٣٤٥ .

٥ - الأمالي للقالي - مطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٥ .

٦ - الأمالي للمرتضي - تحقيق مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ط٢، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

٧ - إملاء ما مَنّ به الرّحمٰن للعكبريّ ط الحلبي سنة ١٩٦٩ .

٨ - إنباه الرُّواة للقفطي - مطبعة دار الكتب المصريّة ١٣٦٩ـ ١٩٥٠م .

٩ ـ إيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظُّنون لإسماعيل مُحمّد أمين مكتبة المُثنّى ـ بغداد ١٩٤٥.

١٠ ـ البحر المحيط لأبي حيّان ـ دار الفكر بيروت.

١١ ـ البداية والنِّهاية لابن كَثير ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٥١.

١٢ ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المُتواتِرة من طريقتي الشاطبي والدرّة، عبد الفتّاح القاضي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥.

١٣ ـ بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين لجلال الدين السيوطي. مطبعة الحلبي بمصر ١٣٨٤ـ ١٩٦٤.

١٤ ـ البيان والتَّبيين للجاحظ. مصر ١٣٦٧هـ.

١٥ ـ تفسير البيضاوي، (أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل) مصر ـ ١٩٢٥م.

١٦ ـ تفسير الطبري. تحقيق محمود شاكر. دار المعارف المصريّة.

١٧ ـ تهذيب اللُّغة للأزهري. القاهرة ١٣٩٣هـ.

١٨ ـ تفسير الرازي (التَّفسير الكبير للفخر الرازي) ط ثانية دار الكتب العلميّة ـ طهران.

١٩ ـ تاريخ الدَّولة العثمانيّة. لمحمّد فريد بك المحامي ط دار الجيل بيروت ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٢٠ ـ الجامع الصَّغير للسيوطي ط بيروت.

٢١ ـ جمع الوسائل في شرح الشَّمائل، للتِّرمذي تأليف الإمام العالم العلّامة علي بن سلطان مُحمَّد القاري الحنفي.

٢٢ ـ الحجّة في القراءات السَّبع تحقيق عبد العال سالم مكرم دار الشُّروق ـ بيروت ١٩٧١م.



٢٣ ـ الحماسة للمرزوقي. مطبعة حجازي. القاهرة.

٢٤ ـ الخزانة للبغداديّ.

٢٥ ـ دُرّة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريريّ ـ مصر دار النهضة.

٢٦ ـ الدُّرر اللَّوامع على هُمَع الهَوامع للشَّنقيطي، مطبعة الجماليّة سنة ١٣٢٨ ـ القاهرة.

٢٧ ـ دلائل الإعجار لعبد القاهر الجرجاني. شرح أحمد مصطفى المراعي الطَّبعة الثانية، المطبعة العربيّة بمصر.

٢٨ ـ ديوان ذي الرُّمَّة، المكتب الإسلاميّ للطِّباعة والنَّشر، الطَّبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

٢٩ ـ ذيل الأمالي لأبي علي القالي، المطبعة الأميريّة القاهرة سنة ١٣٢٤هـ.

٣٠ ـ سقط الزند، لأبي العلاء المعرّي.

٣١ ـ سير أعلام النُّبلاء للذَّهبي ط مُؤسَّسة الرِّسالة.

٣٢ ـ سنن التِّرمذي لأبي عيسى مُحمَّد التِّرمذي. دار العلم للجميع، بيروت.

٣٣ ـ سنن ابن ماجَه لأبي عبد الله مُحمَّد القزويني ابن ماجه. دار إحياء الكتب العربيّة ١٩٥٢.

٣٤ ـ سنن النِّسائي لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب الخراساني.

٣٥ ـ شذرات الذَّهب، مكتب القدسي سنة ١٣٥٠هـ القاهرة.

٣٦ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق عبد المنعم هريدي ط دار المأمون للتُّراث بغداد.

٣٧ ـ شرح جمل عبد القاهر الجرجاني للشَّيخ مُحمَّد بن أبي الفتح البعلي (تحقيقي) بمكتبة كلِّيَّة اللُّغة العربيّة بجامعة الأزهر.

٣٨ ـ شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمُشكِلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق

مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة مطبعة لجنة البيان العربيّ سنة ١٣٧٦هـ مصر القاهرة.

٣٩ ـ شرح المُفصَّل لابن يعيش، المطبعة المنيريّة بمصر.

٤٠ ـ الشَّقائق النُّعمانيّة، تأليف طاشكيزي زاد، ط بيروت.

٤١ ـ شروح سقط الزَّند. ط دار الكتب المصريَّة سنة ١٣٦٨هـ القاهرة.

٤٢ ـ الشَّمائل للتِّرمذي، طبع حجر فاس ١٣١٣هـ.

٤٣ ـ الشِّعر والشُّعراء لابن قتيبة. ط دار المعارف ١٩٦٦، القاهرة.

٤٤ ـ الصِّحاح للجوهري.

٤٥ ـ صحيح البخاري ـ المطبعة المنيريَّة ١٣١٤هـ القاهرة.

٤٦ ـ صحيح مسلم ـ دار الطِّباعة العامرة سنة ١٣٣٢هـ القاهرة.

٤٧ ـ الطَّبقات السَّنيّة في تراجم الحنفيّة، تحقيق عبد الفتّاح الحلو ١٣٩٠هـ ١٩٧٠، ط المجلس الأعلى للشُّئون الإسلاميّة.

٤٨ ـ طبقات ابن المعتزّ.

٤٩ ـ عمدة التَّفسير لابن كثير.

٥٠ ـ الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة، تأليف العلّامة أبي الحسنات مُحمَّد عبد الحيّ اللَّكنويّ الهنديّ ط السَّعادة بمصر سنة ١٣٢٤هـ.

٥١ ـ فرائد العقود، الشَّهير بشرح الشَّواهد الكبرى للعيني، هامش الخزانة ط بولاق القاهرة.

٥٢ ـ القرآن الكريم.

٥٣ ـ الكافية في النَّحو للرَّضي ط بيروت.



٥٤ ـ الكشّاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل للزَّمخشري، ط الحلبي ـ القاهرة.

٥٥ ـ الكامل في اللُّغة والأدب للمُبرِّد، ط ليبسك ١٨٩٢م.

٥٦ ـ كشف الظُّنون لحاجي خليفة إستنبول ١٩٤١م.

٥٧ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ـ حلب.

٥٨ ـ كتاب سيبويه ط بولاق ـ القاهرة.

٥٩ ـ الكنى والألقاب للقمّي.

٦٠ ـ لسان العرب لابن منظور، ط المطبعة الأميريّة، بولاق، القاهرة.

٦١ ـ المُستقصَى من أمثال العرب للزَّمخشري، حيدر آباد الدكن سنة ١٩٦٢م الهند.

٦٢ ـ المُسنَد لأحمد بن حنبل ـ دار المعارف ١٣٦٥هـ، القاهرة.

٦٣ ـ معاني القرآن للفرّاء، تحقيق مُحمَّد علي النَّجّار وآخرين. دار التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر ـ ط الأولى سنة ١٩٥٥ القاهرة.

٦٤ ـ مُعجَم الأدباء لياقوت، مطبوعات دار المأمون سنة ١٣٥٧هـ القاهرة.

٦٥ ـ مُعجَم البلدان لياقوت ـ دار صادر ـ بيروت سنة ١٩٥٥.

٦٦ ـ مُعجَم الشُّعراء للمرزباني ـ مكتبة القدس ١٣٥٤ القاهرة.

٦٧ ـ مُعجَم متن اللُّغة ـ للشَّيخ أحمد رضا ط مكتبة الحياة بيروت ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م.

٦٨ ـ المُعجَم المُفهرَس لألفاظ القرآن الكريم لمُحمَّد فؤاد عبد الباقي دار الشَّعب القاهرة.

٦٩ ـ مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريّ ط المولى، القاهرة.

٧٠ ـ المُفصَّل للزَّمخشري القاهرة ١٣٢٣هـ.

٧١ - المقتضب للمُبرِّد تحقيق عضيمة ط المجلس الأعلى للشُّئون الإسلاميّة.

٧٢ - المُوشَّح للمرزباني ط السَّلفيّة سنة ١٣٤٣هـ القاهرة.

٧٣ - المُوطَّأ للإمام مالك بن أنس ط المجلس الأعلى للشُّئون الإسلاميّة، القاهرة ١٣٨٧م.

٧٤ - مجلَّة المقتبس، دمشق.

٧٥ - مجمع الزَّوائد، للهيثمي.

٧٦ - مجمع الأمثال للميداني.

٧٧ - مُعجَم المُؤلِّفين.

٧٨ - هديَّة العارفين ط دار المعارف.

٧٩ - وفيات الأعيان، لابن خلّكان، القاهرة ١٣١٠هـ.

الرِّسالةُ الثانيةُ

الفرق بين «مِنْ» التَّبعيضيّة و«مِنْ» التَّبيينيّة



نسخ المخطوطة وتوثيقها:

النُّسَخ التي عثرت عليها لهٰذه المخطوطة ثمانٍ:

١ ـ واحدة مطبوعة، بدون تحقيق ضمن عِدّة رسائل لابن كمال باشا، في كتاب بالمكتبة المركزيّة بجامعة الملك سعود بالرياض، نشره أحمد جودت، برقم ٨/٢١٠ ك ش ر مُؤرِّخ تركيّ وصاحب جريدة إقدام بالآستانة، طَبَعَه في مطبعة إقدام بدار الخلافة العليّة سنة ١٣١٦هـ، وقد جَعَلْت هٰذه النُّسخة هي الأصل لطبعها، ورَمَزْت لها بالرَّقم (١).

٢ ـ ثلاث نُسَخ من جامعة الملك سعود، المكتبة المركزيّة، قِسْم المخطوطات، الأولى كاملة، بعنوان: «رسالة في تفسير (من) التَّبعيضيّة للمولى الشهير بابن كمال باشا، وهي برقم ٨/٢٣٨ وصفحاتها أربع، الصَّفحات الثّلاث الأولى كلّ منها ٢١ سطرًا والرابعة عشرون سطرًا، وفي نهايتها تاريخ الانتهاء من نَسْخها بالعبارة الآتية: (تَمَّت الرِّسالة بعون الله وفرغ منه في آخر شهر رَجَب سنة ٩٥٩هـ، ورَمَزْت لها بالرقم (٢).

الثانية كاملة أيضًا، وبدون عنوان، ضمن مجموعة برقم ١٦٦٨ وكُلّها منسوبة إلى ابن كمال باشا، وصفحاتها اثنتا عشرة صفحة، الصَّفحة الأولى، بها خمسة عشر سطرًا، وباقي الصَّفحات كُلّ منها سبعة عشر سطرًا، والسَّطر الأوَّل من الصَّفحة الخامسة والسادسة غير واضح، وفي نهايتها عبارة (والحمد لله على التَّمام).

الثالثة ناقصة، ورقة واحدة عدد أسطرها ٢١ سطرًا، وبعنوان: [رسالة تتعلّق بـ« من » التَّبعيضيّة لابن كمال باشا زادة]، وهي برقم ٤٧٦٩ ضمن مجموعة لابن كمال باشا، ولم يذكر اسم الناسخ في هٰذه النُّسَخ الثّلاث، وقد رَمَزْت لهٰذه النُّسخة بالرَّقم (٤).

٣ ـ أربع نُسَخ من المكتبة العربيّة للمخطوطات النادرة بجامعة برنستون بأمريكا وهي كالآتي:

الأولى: برقم ٢٩٠٤، وهي أربع صفحات الأولى ٢١ سطرًا والثانية والثالثة كُلّ منهما ٢٣ سطرًا والرابعة ٢٤ سطرًا والعنوان فيها غير واضح، والصفحة الثانية بها طمس خفيف وفي نهايتها عبارة: (قد تَمّ: الرّسالة التَّبعيضيّة لابن كمال باشا.. رَحِمَه الله رحمة واسعة) ورَمَزْت لها بالرقم (٥).

الثانية: برقم ٨٣٢ وهي سِتّ صفحات واضحة، بالصّفحة الأولى عشرون سطرًا وفي كُلّ من الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ٢١ سطرًا، أمّا السادسة ففيها أربعة عشر سطرًا وعنوانها: هٰذه رسالة من التَّبعيضيّة لابن كمال باشا، ورَمَزْت لها بالرقم (٦).

الثالثة: برقم ١٠٢٨ وهي سِتّ صفحات، بالصّفحة الأولى أربعة عشر سطرًا، وفي كُلّ من الثانية والثالثة والرابعة والخامسة واحد وعشرون سطرًا، أمّا الصَّفحة السادسة ففيها ثمانية عشر سطرًا، وبها هامش لا يَخصّ الرِّسالة وإنّما يَخصّ رسالة قَبْلَها خاصّة بالأحكام الفقهيّة، وفي نهايتها: (تَمَّت الرِّسالة التَّبعيضيّة بعون الله تَبارَك وتعالى وتوفيقه) وقد رَمَزْت لها بالرقم (٧).

الرابعة: برقم ٣٣٣٠، وبدون عنوان وبها خمس صفحات، بالصَّفحة الأولى خمسة عشر سطرًا وفي كُلّ من الثانية والثالثة والرابعة ثلاثة وعشرون سطرًا، أمّا الخامسة ففيها سبعة أسطر، والعبارة في نهايتها: (تَمَّت الرِّسالة) وقد رَمَزْت لها بالرقم (٨).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لِوَليّه والصَّلاة على نَبيِّهِ

تحقيق الرّسالة

اِعلم[1] أنّ البعضيّة المُعتبَرة في (مِنْ) التّبعيضيّة، هي البعضيّة في الأجزاء لا البعضيَّة في الأفراد على خلاف التَّنكير الذي يكون للتَّبعيض على زَعْم الفاضل الشَّريف[2]، فإنَّ المُعتبَر فيه هي البَعضيّة في الأفراد لا البَعضيّة في الأجزاء، وبه تُفارِق[3] (مِنْ) التّبعيضيّة (مِنْ) البيانيَّة على ما صرّح به الرضيّ حيث قال[4] في شرح الكافية: وتعرفها أي (مِنْ)[5] البيانيّة بأنْ يكونَ قَبْلَ (مِنْ) أو[6] بعدها مُبهَمٌ يَصْلُحُ أنْ يكونَ المجرورُ بـ(مِنْ) تفسيرًا له، ويَقع[7] ذٰلك المجرورُ على ذٰلك المُبهَمِ، كما يُقال مثلًا للنَّرجس:

---

(١) (اعلم) سَقطَ من (٣).

(٢) هو عليّ بن مُحمَّد بن عليّ المعروف بالشَّريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) (انظر الأعلام. بيروت. دار العلم للملايين ١٩٨٤ جـ٥ ص٧.

(٣) (يفارق) في جميع النُّسَخ.

(٤) حيث قال: (ذكر في شرح الكافية) بزيادة (ذكر) في (٥).

(٥) (أي تعرف) بزيادة (تعرف في (٣)، (٥)، (٦) وهي من كلام المؤلّف.

(٦) (وبعدها) في (٣).

(٧) في الكافية: (ويقع اسم ذٰلك المجرور).

إنّه الأوثانُ، وللعشرين[1]، إنّها الدَّراهمُ، في قولك عشرون من الدَّراهمِ[2]، وللضَّمير في قولك: عَزّ مِنْ قائِلٍ: إنّه القائلُ، بخلاف التَّبعيضيَّة، فإنّ المجرورَ بها لا يُطلَق على ما هو مذكورٌ قبلها أو بعدها؛ لأنّ ذٰلك المذكورَ بَعْضُ المجرور، واسم الكُلِّ لا يقع على البَعْضِ، فإذا قلت: عشرون مِنَ الدَّراهم، فإنْ أشَرْتَ بالدَّراهِمِ إلى دراهمَ مُعيَّنة أكثر من عشرين، فمن مُبعِّضة، لأنّ العشرين بَعْضُها، وإنْ قَصَدْتَ بالدَّراهِمِ جِنْسَ الدَّراهِمِ فهي مُبيِّنة لِصِحَّة[3] إطلاقِ المَجرورِ إلى العشرين[4].. إلى هنا انتهى كلامه.

وأمّا أنَّ المُعتبَر في التَّنكير[5] للتَّبعيضِ هو[6] البعضيَّة[7] في الأفراد على خلاف ما في «مِنْ» التَّبعيضيَّةِ، فقد صرَّح به الفاضلُ الشَّريفُ في الحواشي التي عَلَّقها على شَرْح التَّلخيص وبنى عليه الرَّدّ على الشارح في[8] وكتقليل[9] المُدَّة في قوله تعالى: ﴿سُبْحانَ الَّذي أسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[10]، ذكَر ليلًا مع أنَّ الإسراءَ لا يكون إلّا باللَّيل، للدَّلالة على تقليل المُدَّة وأنّه أُسْرِي في بعض اللَّيل، حيث قال: الدَّلالةُ على البعضيَّة مذكورةٌ في الكَشّاف، واعترض عليه بأنَّ البعضيَّة المُستفادة من التَّنكير هي البعضيّة في الأفراد لا البَعْضِيّة في الأجزاء، فكيف يُستفاد من قوله: ليلًا: أنَّ الإسراءَ كان في بعض من

---

(١) ولـ(عشرين) في جميع النُّسخ فيما عدا الأصل وهو مُوافِق لما جاء في الكافية.

(٢) (في قولك عشرون من الدَّراهم) سَقَطَ من النُّسخ كُلِّها وهي في شرح الكافية، (انظر شرح الكافية. بيـروت. دار الكتب العلميَّة، ١٣٠٠هـ جـ٢ ص٣٢٢).

(٣) في الكافية: (لِصِحَّة إطلاق اسم المجرور).

(٤) (لِصِحَّة إطلاق المجرور على العشرين) في (٦)، (على عشرين) في (٣)، (٥).

(٥) (التَّبعيض) في جميع النُّسخ وفي (١) للتَّبعيض.

(٦) (وهو) في (٥).

(٧) (التَّبعيضيَّة) في (٥).

(٨) (في قوله) في (٢)، (٣)، (٤)، (٥).

(٩) (ولتقليل) في (٣)، (٥)، (٦).

(١٠) الآية الأولى من سورة الإسراء.



أجزاء ليلة[١]، فالصَّوابُ أنَّ تنكيره لدفع تَوَهُّمِ كون الإسراء في ليالٍ أو لإفادة تعظيمه[٢].

وإنّما قلنا: في زعمه لأنّه خالف فيه الشَّيخ عبد القاهر[٣]، فإنّه قال في دلائل الإعجاز: إنّ التَّنكير في «حياة» في قوله تعالى[٤] ﴿ولَكُمْ في القِصاصِ حَيَاةٌ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ تلك الحياةَ بعضُ حياة المهمومِ[٥] بقتله، والعلّامةُ الزَّمخشري[٦]، فإنّه صرَّح في مَواضِعَ من الكشّافِ[٧]، بأنّه قد يُقصَد بالتَّنكيرِ الدّلالةُ على البَعْضِيَّةِ في الأجزاءِ منها ما ذكره في قوله تعالى: ﴿سُبْحانَ الّذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾.

ومنها ما ذَكَرَه في تلك السورةِ أيضًا حيث قال: فإن قلت:[٨] هَلّا عرّف الزَّبور كما عُرِّفَ في قوله[٩]: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنا في الزَّبُورِ﴾[١٠]، قلت: يجوز أنْ يكونَ

---

(١) (كان في بعض أجزاء اللَّيل) في (٣) وفي حاشية الشَّريف الجرجاني (ليلة واحدة) استانبول. دار سعادات. مطبعة عثمانيّة ١٣١٠هـ ص١٦٧.

(٢) حاشية السيِّد الشَّريف الجرجاني على المُطوَّل ص١٦٧.

(٣) هو عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) انظر شذرات الذهب جـ٣ ص٣٤٠.

(٤) (في قوله تعالى) سقط من (٢)، (في) سقط من (٦).

(٥) العبارة في (٢)، (٦): (على أن تلك الحياة المهموم بقتله)، وفي (٦): (للدَّلالة على تلك الحياة الموهم بقتله).
والعبارة في دلائل الإعجاز هي: (لمّا كان الإنسان إذا علم أنّه إذا قَتَلَ قُتِل، ارتدع بذلك عن القتل.)، (دلائل الإعجاز مصر. ط دار المنار ١٣٧٢هـ ص٢٢٤).

(٦) العلّامة الزَّمخشري، هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي المُعتزِليّ، صاحب الكشّاف ومُصنَّفات أخرى معروفة (ت ٥٣٨هـ) (أُنظر الأعلام للزِّركليّ جـ٧ ص١٧٨).

(٧) تفسير الكشّاف. بيروت. دار الكتاب العربيّ ١٣٦٦هـ جـ٢ ص٦٧٣.

(٨) (فإن قلت) سقط من (٥).

(٩) (تعالي) زيد في (٣).

(١٠) الآية ١٠٥ من سورة الأنبياء.



الزَّبورُ[1] وزَبورًا[2]، كالعبّاس وعبّاس، والفضل وفضل، وأن يُريد[3]: وآتينا داود بعضَ الزَّبور، وهي الكتبُ، وأن يريد ما ذكر فيه رسول الله - ﷺ - من الزَّبور[4]، فسمّى ذٰلك زبورًا، لأنّه بعض الزَّبور، كما سُمِّيَ بعضُ القرآنِ قرآنًا[5].

ومنها ما ذَكَرَه في سورة الحجرات[6] وتنكير القوم والنِّساء، يَحتمل مَعنيين[7] أن يراد: لا يسخر بعض[8] المُؤمِنين والمُؤمِنات من بعض، وأن يُقصَدَ إفادةُ الشُّيوع[9] وأن يصير كُلُّ جماعة منهم مَنْهيّةً عن السُّخرية[10].

وخالفَ المعقولَ أيضًا[11]؛ لأنَّ معنى التَّنكير في الأصل التَّقليلُ واستعمالُه في التَّبعيض باعتبار تَضمُّنِه التَّقْلِيلَ ولا اختصاص[12] لهٰذا[13] الاعتبار بأحد وَجْهَي البعضيَّةِ[14].

ثُمَّ اعلم أنَّ البعضيَّةَ التي تَدلّ[15] عليها «مِنْ» التَّبعيضيَّةُ هي البعضيَّةُ المُجرَّدةُ

---

(١) (الواو) سَقطَت من (٥)، (٦).

(٢) (وزبور) بدون ألف في (٣).

(٣) (الواو) سَقطَت من (٥).

(٤) من أوّل قوله: (وهي الكتب، وأن يريد ما ذكر فيه رسول الله - ﷺ - من الزَّبور) سقط من (٥).

(٥) تفسير الكشّاف جـ٢ ص٦٧٣.

(٦) وهي الآية ﴿يا أيُّها الذين آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أنْ يَكونوا خَيْرًا مِنْهُمْ ولا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسَى أنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنهُنَّ﴾ الآية ١١ من سورة الحجرات.

(٧) (أي أن يراد) بزيادة (أي) في (٦).

(٨) (بعض) سَقَطَ من (٢).

(٩) (الشياع) في (٢)، (٣)، (٥)، (٦).

(١٠) تفسير الكشّاف جـ٤ ص٣٦٨.

(١١) (أيضًا) سقط من (٦).

(١٢) (والاختصاص) في (٢).

(١٣) (بهٰذا) في (٢)، (٦).

(١٤) (التَّبعيضيّة) من (٦).

(١٥) (يدلّ) في (٥).

المُنافِيةُ للكلِّيَّة لا البعضيّةُ التي تَنتظِمُ ما في[1] ضمن الكلّيّة يُرشِدك إلى هٰذا أنّه قال صاحِب الكَشّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿ومِمّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقونَ﴾[2] وأدخَل «مِنْ» التَّبعيضيّةُ صيانة لهم وكَفًّا عن الإسراف والتَّبذيرِ المُنهى عنه[3]، ولم يُنكِر عليه أحدٌ من الناظرين فيه.

ومبنى ما ذَكَرَه على أنَّ مدلولَ «مِنْ» التَّبعيضيّةِ هو[4] البعضيّةُ المُجرَّدةُ عن الكلّيّةِ وأيضًا يُرشِد[5] إليه زيادةُ[6] «مِنْ» التَّبعيضيّةِ في قوله تعالى: ﴿وآمِنُوا بِهِ[7] يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾[8] فإنّه لو كانت دلالتُها على مُطلَق البعضيّةِ الشاملةِ لما في ضمن الكلّيّة لضاع تلك الزِّيادة وفات الدَّلالة على أنّ المغفور بالإيمان بعضُ الذُّنوبِ لا كلُّهُ.

قال الإمامُ البيضاويّ في تفسيره بعض ذنوبكم، وهو ما يكون عن[9] خالص حقِّ اللهِ تَعالى، فإنَّ المظالمَ لا تُغفَرُ بالإيمان[10]، بل نقول: لو كانَ مدلولُ (من) المذكورة البعضيّةَ الشاملة لما في ضمن الكلّيّةِ المُجتمِعةِ معها لَما تحقَّق الفرقُ بينها وبين «مِنْ» البيانيّةِ من جهة الحكم ولما تَيَسَّر[11] تمشيةُ الخلافِ بين الإمام[12]

---

(١) (في) سقط من (٣).

(٢) الآية ٣ من سورة البقرة.

(٣) تفسير الكشّاف جـ١ ص٤٠.

(٤) (التّبعيضيّة هو) سقط من (٢).

(٥) (يُرشِدك) بزيادة الكاف في جميع النُّسخ فيما عدا الأصل.

(٦) تعبير المُؤلّف بكلمة: (زيادة) في عبارته: (وأيضًا يُرشِد إليه زيادة «من».. إلخ).
لا يَعني أنّ «من» زائدة في الآية مثل زيادتها في سياق النَّفي، وإنّما يَعني أنّ سقوط «من» من الآية يُفوّت علينا المقصود وهو أنّ المغفور بالإيمان بعض الذُّنوب، وهي الذُّنوب التي هي في حقّ الله.

(٧) (به) سقط من الأصل ومن (٢): (يغفر لكم من ذنوبكم) فقط.

(٨) الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٩) (عن) سقط من (٥).

(١٠) تفسير البيضاويّ، مصر، ط أولى مطبعة البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ جـ٢ ص٣١٠.

(١١) (ولا يتيسّر) في (٢)، (وما يتيسّر) في (٥).

(١٢) هو الإمام أبو حنيفة، النُّعمان بن ثابت (٨٠- ١٥٠هـ) (انظر الأعلام للزِّركليّ جـ٨ ص٣٦).



وصاحِبَيْهِ[1]، فيما إذا قال: طَلِّقي نَفْسَكِ من ثَلاث ما شئت، بناء على أنَّ «مِنْ» للتَّبعيضِ عنده وللبيان عندهما، قال في الهداية[2]: وإن قال لها طَلِّقي نَفْسك من ثلاثٍ ما شئتِ فلها أَنْ تُطلِّق نَفْسَها واحدةً وثنتين ولا تُطلِّق ثَلاثًا عند أبي حنيفة.

وقالا: تطلِّق ثلاثًا إن شاءت، لأنّ كلمة (ما) محكمةٌ في التّعميم، وكلمة «مِنْ» قد تُستعمَل للتَّمييز فيُحمَل على تمييز الجنس، ولأبي حنيفة أَنَّ كلمةَ (مِنْ) حقيقةٌ في التّبعيض، و(ما) للتّعميم فيُعمَل بهما[3]، انتهى. ولا خفاءَ في أَنَّ بناءَ الجواب المذكور على كون (مِنْ) للتَّبعيض إنّما يَصحُّ إذا كان مدلولها البَعضِيَّةَ المُجرَّدَةَ عن الكلِّيَّةِ المُنافية.

ويا عجبًا لصاحب[4] التّوضيح في تقرير[5] الخلافيَّة المذكورة حيث استدلَّ على أولويَّةِ التَّبعيض بتيقُّنِهِ، قائلًا[6]: التَّبعيضُ[7] مُتَيَقَّنٌ، لأنّ «مِنْ» إذا كان للتَّبعيضِ فظاهرٌ، وإنْ كان للبيانِ فالبعضُ مرادٌ، فإرادة البعضِ مُتيقَّنةٌ[8]، ولم يَدْرِ أَنَّ البعض المرادَ قطعًا على تقدير[9] البيان[10]، البعضُ العامُّ لما في ضمن الكُلِّ لا البعضُ المُجرَّدُ المُراد هٰهنا.

(١) يقصد بصاحبيه: أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (١١٣-١٨٢هـ) ومُحمّد بن الحسن الشّيباني (١٣١-١٨٩هـ).

(٢) كتاب الهداية للإمام العلّامة برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الرشداني المرغيناني، شيخ الإسلام (ت٥٩٣هـ).

(٣) انظر كتاب الهداية في كتاب شرح فتح القدير للإمام كمال الدين مُحمَّد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفيّ (ت٨٦١هـ).

(٤) هو صدر الشّريعة الأصغر، عبيدالله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفيّ (ت٧٤٧هـ). (انظر الأعلام للزِّركِليّ جـ٤ ص١٩٧).

(٥) (تقدير) في (٦).

(٦) (قالا) في الأصل فقط: (١).

(٧) (البعض) في (٢).

(٨) التّوضيح في حَلّ غوامض التّنقيح، مصر، ط المطبعة الخيريّة المصريّة ١٣٠٦هـ جـ١ ص٢٦٤.

(٩) (تقرير) في الأصل فقط: (١).

(١٠) في جميع النُّسخ (البيان) ولم تَظهر (أل) من لفظ (البيان) في (٣) لسقوطها في التّصوير.



فبالتَّعليل على الوجه المذكور لا يَتمُّ التَّقريب بل لا انطباق بين التَّعليل والمُعلَّل، فتأمّل. ولقد أصاب الفاضل التَّفتازاني[1]، حيث قال فيما علّقَهُ على التّلويح[2] مُستدِلًّا على أنَّ البعضيَّةَ التي تَدُلُّ عليها «مِنْ»، هي البعضيَّةُ المُجرَّدةُ المُنافيةُ للكلّيَّةِ لا البعضيَّةُ التي هي أَعَمُّ مِنْ أنْ تكونَ في ضِمْنِ الكُلِّ أو بدونِهِ؛ لاتِّفاق النُّحاةِ على ذٰلك حيث احتاجوا إلى التَّوفيق بين قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعًا﴾[4] بأنْ قالوا[5]: لا يبعُدُ أن يَغفر جميعَ الذُّنوبِ لقومٍ وبعضَها لقومٍ أو خطاب البعض لقوم نوح ـ عليه السَّلام ـ وخطاب الجميع لهٰذه الأُمَّة، ولم يَذهبْ أحدٌ[6] إلى أنَّ التَّبعيضَ لا يُنافي الكلّيّة[7].

ولم يُصِبِ الشَّريفُ الفاضلُ في ردِّه عليه قائلًا: وفيه بَحْثٌ إذِ الفاضل الرَّضِيّ صرَّحَ بعدم المُنافاة بينهما حيث قال: ولو كان أيضًا خطابًا إلى أُمَّةٍ واحدةٍ فغفران[8] بعض[9] الذُّنوبِ لا يُناقِض غفران كلّها[10]، بل عدم غفران بعضها يُناقِض غفران كُلّها، لأنّ قول[11] الرَّضِيّ غيرُ مُرْضٍ لما عرفت أنَّ مدلولَ «مِنْ» البعضيَّة[12] المُجرَّدةُ المُنافيةُ

---

(١) التَّفتازاني، هو مسعود بن عمر بن عبدالله، سعد الدين (ت٧٩٣هـ) (انظر الأعلام للزركلي جـ٦ ص٣١٩).

(٢) التّلويح، شرح على التَّوضيح. مصر. المطبعة الخيريّة المصريّة ١٣٠٦هـ، جـ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٣) الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٤) الآية ٥٣ من سورة الزُّمر.

(٥) (بأن قالوا) في الأصل فقط، (إلى أن قالوا) في بقيّة النُّسخ.

(٦) (أحد) سقط من (٥).

(٧) التّوضيح في حَلّ غوامض التّنقيح وبه حاشية على التَّلويح جـ١ ص٢٦٦-٢٦٧.

(٨) (بغفران) في (٣).

(٩) (بعض) سقط من (٦).

(١٠) انظر هامش رقم (٧) وقد تَكرَّرت عبارة (بل عدم غفران بعضها يُناقِض غفران كُلّها) في (٢).

(١١) (القول) في (٥).

(١٢) (التَّبعيضيَّة) في (٢).

للكلّيّة[1]، ففي قوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ دلالةٌ على عدم غفرانِ بَعْضِ الذُّنوبِ وتصريحُهُ بعدم المنافاة بينهما لا يَقْدَحُ الاحتجاجَ باتّفاقِ السَّلَفِ الثَّابِتِ بإظهارهم الاحتياج[2] إلى التَّوفيق المذكور.

ثمّ إنَّ[3] في تحريره قُصُورًا، فإنّ عبارة: أيضًا، في قوله: ولو كان أيضًا خطابًا إلى أُمّةٍ واحدة لم يُصبْ محزَّها وكانَ حَقُّ التّعبير أَنْ يُقالَ: وعلى تقدير أن يكونَ الخطابُ إلى أُمّة واحدة.. إلخ.

وكذا لم يُصِبْ صاحب المقاليد[4] في ردّ ما نقله ابن الحاجب، حيث قال: وحجّةُ أبي الحسن[5]: أنّه قد جاء: إنّ الله يَغفر الذُّنوبَ جميعًا، فلو لم يُحْمَلْ قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ على الزّيادة لحمل على التّبعيض فيلزم التَّناقض[6]. كذا قاله ابن الحاجب، وهو غير سديد[7]، لأنَّ المُوجَبةَ الجزئيّةَ من لَوازم المُوجَبةِ الكلّيّة، ولا تناقض بين اللازم والملزوم[8]، لأنّ معناهُ أيضًا[9] الغفولُ عن أَنَّ مدلولَ «مِنْ» التَّبعيضيَّةِ هي البعضيّةُ المُجرَّدةُ عن الكلّيَّة المُنافيةِ لها لا الشاملة[10] لما في ضمنها.

---

(١) (المنافية للكلّيّة) سقط من (٢)، (٥)، (٦).

(٢) (بإظهارهم الاحتياج باحتياجهم) بزيادة (باحتياجهم) في (٢)، (٣).

(٣) (ثمّ إنَّ) سقط من (٦).

(٤) نسب هذا الكتاب (المقاليد) إلى الجندي أو الخجندي، وهو: أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين تاج الدين (ت٧٠٠هـ) صاحب الإقليد في شرح المُفصَّل، المقاليد في شرح المصباح للمطرّزي، فقد ورد التّعريف به في الأزهريّة (جـ٤ ص٤١٤). وفي بروكلمان، المقاليد لتاج الدين الجندي (مكتبة أسكوريال) (٢٥٩).

(٥) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت٢١٥هـ).

(٦) الايضاح لابن الحاجب. بغداد ط العاني ١٩٨٢ جـ٢. ص١٤٣.

(٧) «فهي غريبة» في (٢)، (وهو) في (٣).

(٨) انظر الهامش رقم (٧) من الصفحة السابقة.

(٩) (أيضًا) سقط من (٢).

(١٠) (لا البعضيّة الشاملة) في (٦)، (الشاملة) سقط من (٢).

واعلمْ أنَّ الإخبارَ عَنْ مَغْفِرة بعض الذُّنُوبِ وَرَدَ في القرآنِ في مواضع، منها قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿يَدْعوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ ومنها قوله تعالى في سورة الأحقافِ: ﴿يا قَوْمَنا أَجيبوا داعيَ اللهِ... يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ ومنها قوله تعالى في سورة نوح ـ عليه السَّلام ـ ﴿يا قَوْمِ إنّي لَكُمْ نَذيرٌ مُبينٌ أَنِ اعْبُدوا اللهَ وَاتَّقوهُ وَأَطيعونِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ وما وَرَدَ في قوم نوح ـ عليه السَّلام ـ إنّما هو هٰذا.

وأمّا ما ذُكِرَ في سورة الأحقاف فقد وَرَدَ في الجنّ[1]، وما ذُكِرَ في سورة إبراهيم فقد وَرَدَ في قوم نوح ـ عليه السَّلام ـ وعاد وثمود على ما أفصح عنه سياق القول المذكور.

وإذا وقَفْتَ على هٰذا فقد عرفْتَ أَنَّ قول النَّحويّين: خطاب البعض لقوم نوح ـ عليه السَّلام ـ وخطاب[2] الجميع[3] لهٰذه الأمّة ممّا لا وَجْهَ له، لأنّ مبناهُ على أن لا يكون خطابُ البعضِ وارداً[4] لقوم آخَرين[5].

وَلا صِحَّةَ لذٰلك المبْنَى على ما وقَفْتَ عَلَيْه.

والعجبُ أنَّ الإمامَ البيضاويّ مع تصريحه في[6] سورة إبراهيم وتفسير سورة الأحقاف بأنَّ المظالمَ لا يَجُبُّها الإسلامُ والمغفورُ به إنَّما هو ما بينه ـ تعالى ـ وما

---

(١) (في الجنّ) سقط من (٢).

(٢) (خطاب) سقط من (٢).

(٣) (الجمع) في (٣).

(٤) (على أن يكون خطاب البعض وأراد القوم الآخر) في (٢).

(٥) (آخر) في جميع النُّسخ، وهو صواب، كما حكى ثعلب أنّ العرب تقول: يا أيّها القوم كفّوا وكُفَّ عنّا على اللّفظ والمعنى، ولٰكنّي آثرت الأفصح وهو اعتبار المعنى فجئت بالجمع (آخرين) كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَأَعانَه عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرونَ﴾ الفرقان ـ ٤.

(٦) (في تفسير سورة إبراهيم) في (٥)، (٣).

بين[1] عبادِه من الذُّنوب، ولذٰلك جيء بأداة التَّبعيض، كيف قال في سورة نوح ـ عليه السَّلام ـ بعضَ ذُنوبكُمْ وهو ما سبق، فإنَّ الإسلامَ يَجُبُّهُ، فلا يُؤاخِذكُمْ به في الآخِرة، حيث أخذ ما يَجُبُّهُ الإسلام عامًّا لنوعَي الذُّنوبِ، فاضطُرَّ[2] في توجيه البعض إلى أنَّ اعتباره[3] بالنِّسبةِ إلى جميع ما كان قبل الإسلام وبعدَه مِنْ جِنْسِ الذَّنْبِ[4]، وقيل: جيء بـ(مِنْ) في خِطابِ الكَفَرةِ دون المُؤمِنين في جميع القرآنِ تَفرقَةً بين الخِطابَيْنِ[5].

وقال البيضاويّ في تفسير سورة إبراهيم: ولَعَلَّ المعنى فيه أنَّ المَغْفِرَةَ حيث جاءت في خطاب الكُفّار مُرَتَّبَةٌ على الإيمانِ وحيث جاءت في خطاب المُؤمِنين مشفوعة بالطاعة والتَّجَنُّب عن المعاصي ونحو ذٰلك الخروج عن المظالم[6].

وَلا يَخفَى[7] عليك أنَّ التَّفرِقَةَ المذكورةَ، إنَّما تَتِمُّ إن لو لم يَجئْ الخطابُ على[8] الكفَرة على العموم.

وقد جاء كذٰلك، كما في قوله تعالى، في سورة الأنفال: ﴿قُلْ لِلَّذِين كَفَرُوا إنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ما قَدْ سَلَفَ﴾[9].

وقال الكلبي[10]: كَتَبَ وحْشِيّ قاتِلُ حَمْزَةَ وأَصْحابَهُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم ـ من مَكَّةَ،

---

(١) (وبين) بدون (ما) في (٥)، (٦)، (٣).

(٢) (فاضطرب) في (٣).

(٣) (اعتبره) في (٣)، (٥).

(٤) (الذّنوب) في (٣)، (٥).

(٥) تفسير البيضاويّ جـ٢، ص٥٠٦، وفي الأصل (تفرقة بين الخطاب).

(٦) تفسير البيضاويّ جـ١ ص٤٣٥.

(٧) (ولا يذهب) في (٢)، (٣)، (٥)، (٦).

(٨) (للكفرة) في (٢)، (٣)، (٥)، (٦).

(٩) الآية ٣٨ من سورة الأنفال.

(١٠) يقال له: ابن الكلبيّ، أبو المُنذِر بن هشام بن أبي النضر، كان من أعلم الناس بعلم الأنساب، ولد بالكوفة وتُوفّي بها سنة ١٤٦هـ (انظر الأعلام جـ٦ ص١٣٣).



إنَّا نَدِمْنَا وَقَدْ سَمِعْنَاكَ تَقْرَأُ ﴿والَّذِين لا يَدْعُونَ مع اللهِ إلٰهًا آخَرَ﴾[1] ... الآيات[2]، وقد فَعَلْنا كُلَّ ذٰلك، فنزلَتْ ﴿إلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾[3]، فبَعَثَ الله إليهم فقالوا: لا نَأْمَنُ أن لا نَعْمَل صَالحًا، وفي رواية، فقال الوَحْشِيّ[4]:

هٰذَا شرطٌ شديد لعلّي لا أَقدِرُ عليه، فنزلت ﴿إنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ به وَيَغْفِرُ ما دونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾[5] فقالوا: نَخافُ أَنْ لا نكونَ مِنْ أَهْلِ المشيئة، فنزلت: ﴿إنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعًا﴾[6] فأَقْبَلُوا مسلمين[7].

وقال الإمامُ البيضاويّ: وتَقييدُه بالتَّوبَةِ خلافُ الظَّاهِرِ ويَدُلُّ على إطْلاقِهِ فيما عَدَا الشِّرْك، قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ والتَّعليل بقوله: إنَّهُ هو الغَفُورُ الرَّحيمُ على[8] المُبالَغَة[9]...

---

(١) الآية ٦٨ من سورة الفرقان.

(٢) (الآية) في (٢)، (٥)، (٦).

(٣) الآية ٦٠ من سورة مريم.

(٤) (أل) في (الوحشيّ) ليست للتَّعريف، وإنّما هي للعهد لذكره من قبل.

(٥) الآية ١١٦ من سورة النِّساء.

(٦) الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٧) البحر المحيط لأبي حيّان (ت٦٥٤هـ) الرّياض. مكتبة ومطابع النّصر الحديثة ١٣٢٩هـ جـ٣ ص٢٦٨.

(٨) (على حقيقة المُبالَغة) في (٧).

(٩) تفسير البيضاويّ. مصر. الحلبي ١٣٨٨هـ جـ٢ ص٣٢٥.



التعـليق على الرّسـالة

وَضَعَ عُلَماءُ اللُّغة لـِ (مِنْ) بِضْعَةَ عَشَرَ معنًى، فمِنَ المعاني التي وُضِعَتْ لها في أصل جوهرها:

التَّبعيض، والبيان، وقد تأتي (مِنْ) في موضع واحد وتحتمل المعنيين:

١ - (مِنْ) بين التَّبعيض والبَيان:

وقد حَدَّدَ عُلَماءُ اللُّغة الفرق بين (مِنْ) التَّبعيضيّة و(مِنْ) البيانيّة، وذكره هنا في الرِّسالة ابن كمال باشا حيث قال: إنّ البعضيَّة المُعتبَرة في (مِنْ) التَّبعيضيّة، هي البعضيّةُ في الأجزاء لا البعضيّة في الأفراد، ثمّ قال: وبه تُفارِق (مِنْ) البيانيّة على ما صَرَّح به الرَّضِي، حيث قال: وتعرفها - أي تَعرف (مِنْ) البيانيّة - بأن يكون قبل (مِنْ) أو بعدها مُبْهَمٌ يَصلح أن يكونَ المجرور بـ(مِنْ) تفسيرًا له، ويقع ذٰلك المجرورُ على ذٰلك المُبهَمِ... الخ. ثمّ قال: بخلاف التَّبعيضيّة، فإنّ المجرورَ بها لا يُطلَق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها، لأنّ ذٰلك المذكورَ بعضُ المجرور واسمُ الكُلِّ لا يقع على البعض[1].

وهٰذه المسألة كانت سببًا في خلاف بين الفقهاء والأصوليّين، فنجد الإمامَ أبا حنيفة

---

(١) الأسترابادي. رضيّ الدين. شرح الكافية. بيروت. دار الكتب العلميّة، ١٣٠٠هـ جـ٢ ص٣٢٢.

يَختلف مع صاحبَيْه في إنْ قال قائلٌ: مَنْ شاء من عبيدي عتقه فهو حُرّ، فشاءوا عُتقُوا وفيمن شئتُ من عبيدي عتقه فأعتقه، فشاء الكلّ، يُعْتَق الكُلُّ عندهما عملًا بكلمة العموم، و(من) للبيان وعند أبي حنيفة يعتقهم إلّا واحدًا، لأنّ (من) للتّبعيض، إذا دَخَلَ على ذي أبعاض، كما في كُلّ من هٰذا الخبر لأنّه مُتيقّن، أي البعض مُتيقّنٌ لأنّ (من) إذا كان للّتبعيض فظاهر وإن كان للبيان فالبعض مُرادٌ، فإرادة البعض مُتيقَّنة وإرادة الكُلّ مُحتمَلة[1]. ولقد عاب ابنُ كمال على صدر الشَّريعة صاحب التَّوضيح في هٰذا حيث قال: ولم يَدْرِ أنَّ البعض المُرادَ قطعًا على تقدير البيان، البعضُ العامُّ ما في ضمن الكُلّ لا البعض المُجرَّدُ هٰهنا.

ولٰكنّ الذي حَمَلَ صاحب التَّوضيح على قوله هٰذا، هو أنَّ المَعاني التي وُضِعَتْ لـ (مِنْ) في اللُّغة مُتصوَّرَةٌ لا عن طريق الجوهر والأساس فيها وإلّا كانت أصليّة فيها فمثلًا قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الّذينَ آمَنوا مِنْكُمْ وَعَمِلوا الصّالِحاتِ﴾[2].

قيل: (مِنْ) بيانيّة، أي: الذين هم أنتم، لأنّ الخطاب للمُؤمِنين، فلهٰذا لم يُتصوَّر فيها التَّبعيضُ[3].

وقد يُتصوّرُ فيها التَّبعيض، ويُقَدَّرُ الخطابُ عامًّا للمُؤمِنين وغيرهم، ومن هنا كان الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه حيث إنّه اعتبر البعض المُجرَّدَ المُنافي للكُلّيّة، وهو محور الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، وأيضًا بين عُلَماء اللُّغة.

---

(١) انظر كتاب الهداية للإمام العلّامة برهان الدين أبي الحسن المرغيناني (ت٥٩٣هـ) وهو في كتاب شرح فتح القدير للإمام كمال الدين مُحمَّد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمّام الحنفيّ (ت٨٦١هـ) مصر. ط أولى ١٣١٦هـ.

(٢) آية ٥٥ من سورة النور.

(٣) الزَّركشي، بدر الدين (ت٧٩٤هـ) البرهان في علوم القرآن تحقيق مُحمَّد أبو الفضل. مصر ط أولى، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى الحلبي وشركاه، ١٣٧٨هـ جـ٤ ص٤١٧.



٢ - (مِنْ) بين البَيان والزِّيادة:

ممّا سَبَقَ عَرَفْنا الفرق بين (مِنْ) التي للتَّبعيض و(مِنْ) التي للبَيان.

ونَجِد الأخفش في كتابه «معاني القرآن» يقول في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وقِثّائها﴾[١]، وإنْ شِئْتَ جعلته على قولك: ما رأيت مِنْ أحد، تريد ما رأيت أحدًا، وهل جاءك مِنْ رَجُلٍ؟ تريد، هل جاءك رَجُلٌ؟[٢].

فهو بهٰذا جَعَلَ (مِنْ) في الآية زائدةً، ولٰكنّ الحقيقة أنَّ (مِنْ) هنا بيانيّة، ذٰلك أنّ الآية جاءت أوّلًا مشيرة إلى ما تُنبِته الأرض، إجمالًا وعامًّا في الاسم الموصول: (ما) دون بيانٍ وإيضاحِ جنس المزروع وذٰلك في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ﴾. فجاءت الآية بعد ذٰلك ببيان ما يُرادُ جنسه بقوله: ﴿من بقلها وقثّائها﴾ ولم يَذكر المفعول للفعل (يُخْرِجْ) لتعظيم شأنه عند اليهود وهو المفهوم من سياق الآية، وهٰذا الحذف كثير في القرآن الكريم.

كما أنّه إذا جعلنا المفعول محذوفًا على تقدير (شيئًا) كما قال الأخفش، لَزِمَ على ذٰلك وجود (من) لتكون هي ومجرورها صفة للمحذوف، وفي هٰذه الحال، هي بيانيّة أيضًا لأنّها بَيَّنَتْ وأوضَحت المفعول به.

وبَقِيَ ما يُؤكّد أنّها بيانيّة أنَّ ما بعدها يَصْدُقُ على ما قَبْلها، كما سبق ذِكْره.

ومن هنا كان القولُ بأنّها زائدةٌ ضعيفًا والذي حَمَلَ الأخفش على القول بزيادتها هو بحثه عن المفعول به.

---

(١) الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن للأخفش، تحقيق فايز فارس. الكويت. الشّركة الكويتيّة للورق والكرتون المحدودة. أو الصّفاة الكويت ط ثانية، ١٤٠١هـ جـ١ ص٩٨.



٣ - (مِنْ) بين التَّبعيض والزِّيادة:

قال سيبويه: لا تزاد (مِنْ) إلّا في النَّفْي[1]، وردّ عليه الرَّضِي قائلًا: فلو قال في غير المُوجَب كان أسَدَّ[2].

فالخلاصة أنّهم قالوا: لا تُزادُ إلّا في كلام غير مُوجَب، وأمام هٰذا يَلزم أن نقول: إنَّ زيادتها جاء لمعنى، إلّا أنَّ الكلامَ يخلو من هٰذا المعنى الذي زيدت فيه (مِنْ) من أجله[3]، وقد عَبَّر عن هٰذا سيبويه في مَعرِض حديثه عن زيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿فبما نَقْضِهِمْ ميثاقَهُمْ﴾[4]. «فهي لَغْو في أنّها لم تَحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام»[5] فزيادة الحرف عند سيبويه تعني أنّه لا يَعمل، أمّا من ناحية المعنى فوجوده مَكينٌ مُؤثِّرٌ وهي وإنْ كانت زائدة، فإنّ المعاني التي وُضعت لها في اللُّغة مُتصوَّرة فيها، لا عن طريق الجوهر والأساس فيها وإلّا كانت أصليّة فيها. ولهٰذا اشترط النُّحاةُ في زيادة (مِنْ):

١ - أن يكون ما دخلت عليه نكرة عامّة.

٢ - أن تكون في غير المُوجَبِ.

لأنّ معناها التَّبعيض في أَصْل الوضع، والمُراد من زيادتها نفي التَّبعيض، فيتَسَلَّطُ النَّفي على معنى التَّبعيض المُستفاد منها فيَتأكَّد المعنى المُراد، وهٰذا كما في قوله

---

(١) سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) كتاب سيبويه مصر، ط بولاق جـ٢ ص٣٠٧.

(٢) ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الإيضاح. تحقيق موسى بناي العليلي بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٢م جـ٢ ص١٤٣.

(٣) ابن يعيش، مُوفَّق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) شرح المُفصَّل - مصر - مطبعة المنيريّة (د.ت) جـ٨ ص١٣.

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النّساء.

(٥) كتاب سيبويه. بولاق جـ٢ ص٣٠٥.



تعالى: ﴿وما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلّا يَعْلَمُها﴾[1]، فلو سَقَطَ (من) يَصير الكلامُ: وما تسقط ورقةٌ إلّا يعلمها، فهٰذا الكلام قد يَشُكُّ السامعُ فيه فيظُنُّ أنّ الساقط ربَّما يكون ورقتين، فعندئذٍ تأتي (مِنْ) لإزالة هٰذا الشَّكّ وهٰذا التَّوهُّمِ فتُفيد معنى العموم، أي لا يَسقط جنسُ ورقة ما، فأفادت (من) هنا استغراق الجميع، وأيضًا فيما إذا دخلت (مِنْ) الزائدةُ على نكرة فيها معنى العموم، كما في قوله تعالى: ﴿ما تَرى في خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ﴾[2]، فهي هنا أفادت العموم الذي أفادته الكلمة (تفاوُت) في الآية ومن هنا جاء التَّوكيدُ، وطريقُ إفادتها التَّوكيدَ مع هٰذه النَّكرة التي أفادت العموم بنفسها هو أنَّ (مِنْ) تفيد العموم، وكذٰلك النَّكرة، فكأنّ الكلمة كُرِّرتْ مَرَّتَين، لأنّ معنى العموم كُرِّرَ مَرَّتين، مَرَّة عن طريق (مِنْ) المُفيد للاستغراق ومَرَّة عن طريق النَّكرة العامّة بعدها: «تفاوت» ومن هنا جاء التَّوكيد والفائدة من هٰذا التَّوكيد هنا في هٰذه الآية هو إظهار الأدلّة الواضحة بالمُشاهَدة على قُدْرَة الله ـ سبحانه وتعالى ـ وأنّه هو وحده الذي خَلَق السَّمٰوات والأرض بيده الملك وهو على كُلّ شيء قدير. وقد سيقت هٰذه الآية لكُفّار مَكّة الذين كانوا يَكفرون بوجود إلٰه غير آلِهَتهم فناسَب أن يُلقي إليهم التّوكيد بهٰذه الطَّريقة وبهٰذا الأسلوب حتّى يَجتمع التّوكيد بالأسلوب مع الدّليل الواضح بالمُشاهَدة على قدرة الله تعالى.

فزيادة (مِنْ) بعد النَّفي تفيد العموم، لهٰذا لا يَرى سيبويه وجمهور النُّحاة زيادة (من) في المُوجَب، لأنّ استغراق الجنس في المُوجَب مُحالٌ، إذ لا يُتصَوَّرُ مَجيء جميع النّاسِ في مثل: جاءني مِنْ رَجُلٍ، ويُتصوَّر ذٰلك في النَّفي، وهٰذا في مثل: ما جاءني مِنْ رجلٍ، فلا تقول: جاءَني مِنْ رَجُلٍ، كما لا تقول: جاءَني من أَحدٍ، وهٰذا هو الصَّواب بخلاف ما قاله الأخفش من جواز زيادة (من) في المُوجَب، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وآمِنوا به يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾؛ لأنّ هٰذه الآية تَتعارض ـ على رأيه ـ مع

---

(١) الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٣ من سورة الملك.



قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعًا﴾، كما احتجّ بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ وهو ما جاء في كتاب معاني القرآن: ...فإنْ قُلْتَ: إنّما يكون هٰذا في النَّفْيِ والاستفهام فقد جاء في غير ذٰلك قال تعالى: ﴿ويُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1].

وقد مال إلى رأي الأخفش ابنُ مالك، حيث أورد في كتاب شواهد التَّوضيح في البحث السابع والأربعين في وقوع زيادة (من) بغير شرط. واسْتَشْهد بقول عائشة ـ رَضِيَ الله عنها ـ كانَ يُصَلِّي جالِسًا فيقرأ وهو جالسٌ، فإذا بَقِيَ مِنْ قراءته نحوًا من كذا.

فقال: (نَحوٌ منْ كذا) بالرَّفع فلا إشكال فيه وإنّما الإشكالُ في رواية مَنْ روى (نحوًا) بالنَّصب، وأورد في هٰذا وجهين: أحدهما: أن تكون (مِنْ) زائدةً ويكون التَّقدير: فإذا بَقِيَ قراءتُهُ نحوًا، فقراءتُهُ فاعل (بَقِي) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب (نحوًا) بمقتضى الفاعليّة.

والوجه الثاني: أن يجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بَقِيَ) قامت مقامه لفظًا ونَوى ثُبوتَه ويجعل (نحوًا) منصوبًا على الحال، والتَّقدير: فإذا بَقِيَ باقٍ من قراءته نحوًا من كذا، ثمّ قال: وهٰذا الحذف يَكثر قبل (من) لدلالتها على التَّبعيض، ومنه قول النَّبيّ ﷺ: (حتّى تكونَ مِنهُنَّ كُلُّهُنَّ ثلاثًا وثَلاثين) ثمّ بَعْد ذٰلك يقول: ومنه على أَجْوَد الرَّأيين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ المُرْسَلينَ﴾[2] وأشرتُ بقولي: على أَجْوَد الوجهين إلى جَعْلِ الأَخفَش (مِنْ) زائدةً.

وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل، كباقٍ بعد (بَقِيَ) وجاءٍ بعد (جاء) أَوْلى من تقدير غيره لدلالة الفعل عليه لفظًا ومَعنًى، ولا يُفعَل هٰذا الحذف غالبًا دون صفة مقرونة بـ(مِنْ) إلّا بعد نَهْي أو نَفْي، وقد تَقدَّم في هٰذا المجموع الاستشهاد على

---

(١) الأخفش. معاني القرآن جـ١ ص٩٩.

(٢) الآية ٣٤ من سورة الأنعام.



وقوع ذلك بعد النّهي في قراءة ابن هشام: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الّذين قُتِلوا في سَبيلِ اللهِ أَمْواتًا﴾[1]، قال: معناه: (ولا يحسبَنَّ حاسِبٌ)[2].

وإذا أَرَدْنا أن نُناقِش ابن مالك قَبْلَ الأخفش صاحِب الرّأي بزيادة (من) في المُوجَب، قلنا: إنّ ابن مالك ناقض رأيه، ودَلّنا من كلامه على ضعف رأي الأخفش، لأنّه رَجّح الرّأي الثاني وهو جعل فاعل (بَقِيَ) محذوفًا لفظًا مَنْوِيًّا ثبوته، إذ قال: وهذا الحذف يَكثر قبل (مِنْ) لدلالتها على التّبعيض وعلى هذا فإنّ الوجه الثاني هو الصّواب وهو جعل فاعل (بَقِيَ) مَحذوفًا.

ثانيًا: مَثّل بالآية: ﴿وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ المُرْسَلِينَ﴾[3]، واستشهد بها على أنّ رأي الأخفش هو أَجْوَد الرّأيين على جَعْل (مِنْ) زائدة مع أنّ الدّليل على أنّ (مِنْ) معناها للتّبعيض في الآية، قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْناهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾[4]، بالإضافة إلى أنّه قال: وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل كـ(باقٍ) بعد (بَقِيَ) و(جاءٍ) بعد (جاء) أَوْلى من تقدير غيره لِدَلالة الفعل عليه لفظًا ومَعنًى، ولا يُفعَل هذا الحذف غالبًا دون صفة مقرونة بـ(مِنْ) إلّا بعد نَهْي أو نَفْي وقد تَقدَّم في هذا المجموع الاستشهاد على وقوع هذا المجموع في قراءة هشام: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الّذين قُتِلُوا في سَبيلِ اللهِ أَمْواتًا﴾ فإنّ معناه: ولا يَحْسَبَنَّ حاسِبٌ، ومعنى هذا أنّ (مِنْ) لا يُسْتَغْنَى عنها لأنّها هي ومجرورها صفةٌ للمحذوف، وبهذا نَستطيع أن نَستدلّ من ابن مالك الذي مالَ إلى رأي الأخفش على ضعف رأي الأخفش.

---

(١) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران، والقراءة في المُصحَف بالتاء والياء قراءة ابن كثير.

(٢) ابن مالك. مُحمَّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ أبو عبدالله جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، شواهد التّوضيح والتّصحيح لمُشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق مُحمَّد فؤاد عبد الباقي ـ مصر ـ مكتبة دار العروبة ١٣٧٦هـ، ص١٢٥-١٢٨.

(٣) الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

(٤) الآية ١٦٤ من سورة النّساء.



أمّا الأخْفَشُ، فإنّي أعجب له، لأنّه اتّجه هٰذا الاتّجاه وقال: بزيادة (مِنْ) في المُوجَب واستشهد بعِدَّة شواهد من القرآن الكريم والشِّعر، مع أنَّ التَّبعيض نَلمحه في (مِنْ) الزائدة الداخلة على النَّكرة في سِياق النَّفي، فإذا قلت: ما جاءني من رَجُلٍ، كان المعنى: ما جاءني بعضُ هٰذا الجنس ولا كُلُّهُ، وبهٰذا كانت (من) زائدة مُؤكِّدة، لأنّها نفت معنى التَّبعيض ولا يتأتّى هٰذا التَّوكيد إلّا إذا كانت (مِنْ) في سياق النَّفي حيث إنَّ النَّفْيَ سَلَّطَ على معنى التَّبعيض في (مِنْ) فكان الكلام آكدَ من الكلام الذي جُرِّدَ منه (مِنْ) الزائدة.

فما الذي أفادته (من) في قوله تعالى: ﴿يَغفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ إن اعْتُبِرَتْ مَزيدةً! ولماذا نَعتبرها زائدة دون مُبرِّر سوى دَفْعِ التَّعارُضِ بين هٰذه الآية، والآية: ﴿إنَّ اللهَ يَغفِرُ الذُّنوبَ جَميعًا﴾.

فلو أنّ الأخفش فَهِمَ معنى التَّبعيض كما فهمه ابن كمال باشا ومَنْ كان قَبْله من الفقهاء والأُصوليّين ومَنْ ذَكَرهُمْ في رسالته هٰذه ما أخطأ وما حاوَل التَّوفيق بين الآيتين، بِحَمْل (من) في الآية ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ على الزِّيادة دَفْعًا للتَّعارُض بينها وبين الآية: ﴿إنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعًا﴾ وغيرهما.

وممّا يَدُلُّ على أنّه يَعترف بأنّ زيادة (مِنْ) في سياق النَّفي أَوْلى، قولُه عند الآية: ﴿أنّي لا أُضيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى﴾[1]: ...(مِنْ) هٰهنا أحسن لأنَّ حرف النَّفي قد دَخَلَ في قوله: (لا أُضيعُ)[2].

لهٰذا أَشُكُّ في أنَّ الأَخْفَشَ نَفْسَهُ مَقْتَنِعٌ برأيه في زيادة (مِنْ) في الإيجاب، لأنّهُ في مثل تصريحاته هٰذه يَدلُّنا على أنّه يميل إلى كونِ زيادة (مِنْ) في سياق النَّفي أَوْلى، إضافة إلى أنّه لم يُشِرِ إلى المعنى المُستفاد من زيادة (مِنْ) في الإيجاب.

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران.

(٢) الأخفش، معاني القرآن جـ٢، ص٢٢٣.



وقد قيل: إنَّ الأخفش كان شديدَ البُخْل فأَبْهَم كَثيرًا مِن مُصنَّفاتِه ليضْطَرَّ الناسُ إلى تَعَلُّمِها عليه لقاء الأجْرِ[1].

والواقع أنّ النُّحاةَ أيضًا أَخطأوا في فهم معنى التَّبعيض بـ(مِنْ) ممّا حَمَلَ الأخفش على التَّوفيق بين الآيات دَفْعًا للتَّعارُض.

فالحقّ يُقالُ: إنَّ ابْنَ كَمال قَدْ أَوْضَحَ محَلَّ النِّزاعِ والخلاف بين البصريّين والأخفش حول زيادة (مِنْ) في المُوجَب، فالسَّبب المُباشَرُ في ضعف رأي الأخفش هو مبنى الكلام بينه وبين النُّحاة والمُفسِّرين، حيث إنّهم اعتبروا معنى (مِنْ) في الآية: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾ التَّبعيضيَّة الشاملة لما في ضمن الكلِّيَّة، بمعنى أنّ الله تعالى يَغفر لكم بعض ذُنوبكم لما في ضمن الذُّنوب جميعًا، فلا تُنافي البعضيَّةُ الكلِّيَّةَ، فاحتاج الأخفش أن يحمل (من) على هٰذا المبنى على الزِّيادة للتَّوفيق بين هٰذه الآية والآية: ﴿إنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعًا﴾ فلو أَنَّ الأخفش بَنى كلامه على مبنى كلام صاحِب التَّلويح الذي وَضَّحَهُ ابن كمال في رسالته هٰذه وبَيَّن به فساد اتِّجاه النُّحاة وضعف رأي الأخفش، بأنَّ البعضيَّةَ هنا تُنافِي الكلِّيَّة، إذ المُراد بعضُ ذُنوبكم التي هي في حقّ الله تَعالى، ولا تَشملها الذُّنوب في حقّ العِباد فكلُّها يُطلَق عليها لَفْظ الذُّنوب إلّا أَنَّ الذُّنوب في حقّ الله تَعالى هي ذنوبٌ تُغْفَرُ بالإيمان، أمّا الذُّنوبُ الأخرى في حَقّ العِباد فلا تغفرُ بالإيمان وهي ليست شاملة للذُّنوب التي هي في حَقّ الله تعالى.

ومنْ هنا كان الصَّواب مع سيبويه وجمهور النُّحاة من جهة وليس معهم من جهة توجيه معنى (مِنْ) في الآية ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾، أمّا الأخفش فقد أخطأ في توجيه الآية على حَمْل (من) على الزِّيادة، لأنّه كما أوضحت ليس هناك مُبرِّرٌ لِجَعْلها زائدة، والزِّيادة التي لا مَعنى لها في القرآن الكريم مُستحيلة فكلّ حرف في القرآن الكريم يُشير إلى معنًى إن لم يكن إلى عدّة مَعانٍ، ولم يُفصِح الأخفش عن المعنى الذي

(١) بروكلمان، كارل. تاريخ الأدب العربيّ، نقله إلى العربيّة عبد الحليم النّجار. مصر. دار المعارف ١٩٦١ جـ٢ ص١٥٢.



تشير إليه زيادة (مِنْ) في الآية، فلم يَبْقَ سوى القول الصَّحيح وهو رأي جمهور النُّحاة من جهة جَعْلها للتَّبعيض.

أمّا ما استشهد به الأخفش على جواز زيادة (من) في الإيجاب من القرآن الكريم والشِّعر فنُناقِشه كما يأتي:

أوّلًا: القرآن الكريم

في قوله تعالى: ﴿... وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1]، قال الأخفش: فإنْ قلتَ: إنّما يكون هٰذا في النَّفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذٰلك، قال: ﴿...وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فهٰذا ليس باستفهام ولا نَفْي[2]، والذي حَمَلَه على هٰذا هو وجود آيات أخرى بدون (مِنْ)، مثل: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾[6] وقوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[7]، أمّا آية سورة البقرة فمِنْ فيها تبعيضيَّةٌ، ووجه التَّبعيضيَّة فيها، هو وَعْد الله بتكفير بعض الذُّنوب بسبب الصَّدقة، بدليل قوله تعالى في أوَّل الآية: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

فالتّكفير في هٰذه الآية خاصٌّ بتكفير الذُّنوب بالصَّدقة، أمّا التَّكفير في الآيات

---

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.
(٢) الأخفش. معاني القرآن جـ١. ص٩٩.
(٣) الآية ٢٩ من سورة الأنفال.
(٤) الآية ٥ من سورة الفتح.
(٥) الآية ٩ من سورة التَّغابن.
(٦) الآية ٥ من سورة الطَّلاق.
(٧) الآية ٨ من سورة التَّحريم.

الأخرى فهو للذُّنوب جميعًا، لأنَّه كان بالإيمان واجتناب المَعاصي، ولم يَكن لتُكفِّرَ الذُّنوب كُلّها بالصَّدقة، وبهٰذا نُؤكِّد على أنّ البعضيَّة تُنافِي الكُلِّيَّة، كما أوردها هنا ابن كمال باشا في رسالته، فمن الذُّنوب ما يُكَفَّر بالصَّدقة ومن الذُّنوب ما لا يُكَفَّر إلّا بالإيمان واجتناب المَعاصي.

ومن الآيات التي استشهد بها الأخفش أيضًا، قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ﴾[1]، فيقول: أي أبصارهم و(منْ) زائدة[2].

والجوابُ: أنّ النَّظَر قد يكون عن تَعمُّد وغير تَعمُّد، والنَّهي يقع على نَظَر العمد فقط، ولهٰذا عُطِفَ عليه قولُه تعالى: ﴿وَيَحْفَظوا فُروجَهُمْ﴾ من غير إعادة (مِنْ)؛ لأنّ حِفْظ الفروج واجبٌ مُطلَقًا، ولأنّه يُمكِن التَّحرُّز منه وأيضًا احتجّ بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمرات﴾[3]، فقال: أي: كُلّ الثَّمرات[4].

والواقع: أنّ الظاهر في هٰذه الآية التَّبعيضُ؛ لأنّ الله ـ تعالى ـ وَعَدَ أَهْلَ الجَنَّة أن يَكون لهم فيها كُلّ نوع من أجناس الثِّمار مقدارَ ما يَحتاجون إليه وزيادة، ولم يَجعل جميع الذي خَلَقَه من الثِّمار عندهم، فإضافة (كُلّ) إلى (الثمرات) تعني كُلّ جِنْسٍ من الثِّمار.

ثانيًا: الشِّعر

مثل قول سلمة الجعفي:

وكُنتُ أُرى مِنْ بَيْنِ ساعَة ... فكَيْفَ بِبَيْنٍ كان مَوْعِدَهُ الحَشْرُ

---

(١) الآية ٣٠ من سورة النور.

(٢) الزَّركشي. البرهان في علوم القرآن جـ٤ ص٤٢٤.

(٣) الآية ١٥ من سورة مُحمَّد.

(٤) الزَّركشي. البرهان في علوم القرآن جـ٤ ص٤٢٤.

وأيضًا:

يَظَلُّ بهِ الحِرباءُ يَمْثُلُ قائِمًا ... ويُكْثِرُ فيهِ مِنْ حَنينِ الأباعِدِ

أمّا البيت الأوَّل، فقد أجاب عنه العيني في كتابه، المقاصد النَّحويَّة[1]، وأيضًا البدرُ بن مالك وغيرهما.

فقال البدر بن مالك: (مِنْ) في البيت الأوَّل لابتداء الغاية والكاف قبلها اسم، والمعنى: وكنتُ أُرى من بين ساعة حالًا مثل الموت، على حَدّ قولهم: رأَيْتُ مِنْكَ أَسَدًا.

وفي البيت الثاني: (مِنْ) فيه لبيان الجِنْس وهي مُعلَّقة بالاستقرار في موضع النَّصب على الحال من فاعل (يُكثر) وهو ضمير ما دَلّ عليه العطف على يَظلّ به الحرباء يَمْثُل قائمًا كأنَّه قيل: ويَكثر فيه شيء آخَر من حنين الأباعد[2]، وهٰكذا في كُلّ ما استشهد به الأخفش.

التَّنكير والتَّبعيض:

عَرَضَ المُؤلّف آراء العُلَماء حول التَّنكير الذي يراد به التَّبعيض، وذَكَرَ أنّ التَّنكير في (ليلًا) في قوله تعالى: ﴿سُبْحانَ الّذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾، للتَّقليل، وبَيَّنَ رأي التَّفتازاني في أنّ التَّنكير في (ليلًا) لتقليل المُدَّة وأنّه أُسرى به في بعض اللَّيل. ثُمّ بَيَّنَ رأي الجُرجاني في تنكير لفظ (حياة) في الآية الكريمة ﴿وَلَكُمْ في القِصاصِ حَياةٌ﴾ بأنّ المراد من التَّنكير التَّبعيض في الأفراد والأجزاء وكذٰلك رأي الزَّمخشري في

---

(١) العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو موسى بدر الدين (ت٨٥٥هـ) المقاصد النَّحويّة في كتاب خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) القاهرة. بولاق. المطبعة الأميريّة، ط أوفست، ١٢٩٩هـ، جـ٣، ص٢٧٤، ٢٧٦.

(٢) اِبن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين مُحمَّد بن مالك. بيروت، مطبعة القدّيس جاورجيوس، ١٣١٢هـ ص١٤٢.

الكَشّاف، أمّا التَّبعيض بـ(من) فإنَّما يكون في الأجزاء، كما بَيَّنَ رأي السَّيِّد الشَّريف الجرجاني الذي قَصرَ التَّنكير على التَّبعيض في الأفراد، وبهٰذا أظهر ابن كمال آراء العُلَماء حول أنّ التَّنكير يُراد به التَّبعيض وقد يُراد به التَّقليل واستعماله في التَّبعيض باعتبار تَضمُّنه التَّقليل، كما إنّه قد يُراد به التّعظيم، كما في تنكير (ليلًا).

وبهٰذا ظَهَرَ لنا أنّ ابن كمال يُعَدّ من المُجتهدين الذين قرأوا الأُصول والفروع من العلوم ما هَيَّأَ لهم أدوات الاجتهاد.



الفهـــارس



١ - فِهْرِس الآيات القرآنيّة

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصَّفحة
١	﴿سُبْحانَ الذي أسْرَى بِعَبْدِهِ ليلًا﴾.	١	الإسراء	١٢٢-١٢٣-١٤٤
٢	﴿وَلَكُمْ في القِصاصِ حَياةٌ﴾.	١٧٩	البقرة	١٢٣-١٤٤
٣	﴿وَلَقَدْ كَتَبْنا في الزَّبورِ﴾.	١٠٥	الأنبياء	١٢٣
٤	﴿يا أيُّها الّذين آمَنوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَـوْمٍ عَسى أنْ يَكونوا خَيْرًا مِنْهُمْ ولا نِساءٌ مِنْ نِسـاء عَسى أنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾.	١١	الحجرات	١٢٤
٥	﴿وَمِمّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقونَ﴾.	٣	البقرة	١٢٥
٦	﴿وآمِنوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ﴾.	٣١	الأحقاف	١٢٥-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٧-١٤٠-١٤١

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصَّفحة
١٨	﴿ما تَرى في خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُتٍ فارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطورٍ﴾	٣	الملك	١٣٧
١٩	﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئاتِكُمْ﴾ .	٢٧١	البقرة	١٣٨-١٤٢
٢٠	﴿وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ المُرْسَلينَ﴾ .	٣٤	الأنعام	١٣٨-١٣٩
٢١	﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الّذينَ قُتِلوا في سَبيلِ اللهِ أَمْواتًا﴾ .	١٦٩	آل عمران	١٣٩
٢٢	﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْناهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ .	١٦٤	النِّساء	١٣٩
٢٣	﴿أَنّي لا أُضيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى﴾ .	١٩٥	آل عمران	١٤٠
٢٤	﴿إنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئاتِكُمْ﴾ .	٢٩	الأنفال	١٤٢
٢٥	﴿وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئاتِهِمْ﴾ .	٥	الفتح	١٤٢
٢٦	﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ باللهِ وَيَعْمَلْ صالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئاتِهِ﴾ .	٩	التَّغابن	١٤٢
٢٧	﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ .	٥	الطَّلاق	١٤٢
٢٨	﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئاتِكُمْ﴾ .	٨	التَّحريم	١٤٢
٢٩	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنينَ يَغُضّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ﴾ .	٣٠	النور	١٤٣
٣٠	﴿وَلَهُمْ فيها مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ﴾ .	١٥	مُحمَّد	١٤٣



٢ ـ فِهْرِس الأحاديث النَّبويَّة

مسلسل	الحديث	الصَّفحة
	عن عائشة ـ رَضِيَ الله عنها ـ كان يُصلِّي جالسًا فيقرأُ وهو جالسٌ فإذا بَقِيَ مِنْ قراءتِه نحوًا من كذا.	١٣٨

٣ - فِهْرِس الأبيات الشِّعريَّة

مُسلسَل	البيت	البحر	الشاعر	الصَّفحة
١	وَكُنْتُ أُرى كالموتِ من بين ساعة فكيف بِبَيْنٍ كان موعدَهُ الحشرُ	الطَّويل	سلمة الجعفي	١٤٣
٢	يَظلُّ به الحرباءُ يَمْثُلُ قائمًا ويُكثِرُ فيه من حنين الأباعدِ	الطَّويل	مجهول	١٤٤

٤ - فِهْرِس الكُتُب التي ذُكِرَت في المخطوطة

مُسلسَل	اسم الكتاب	المُصنِّف	الصَّفحة
١	شرح الكافية	الرَّضِيّ	١٢١
٢	حاشية الشَّريف: على المُطوَّل	الشَّريف الجرجاني	١٢٢
٣	دلائل الإعجاز	عبد القاهر الجرجاني	١٢٣
٤	الكَشّاف	الزَّمخشري	١٢٣- ١٢٥
٥	تفسير البيضاوي	الإمام البيضاوي	١٢٥- ١٣٠- ١٣١
٦	الهداية	برهان الدين المرغيناني	١٢٦
٧	شرح فتح القدير	ابن الهمام الحنفي	١٢٦
٨	التَّوضيح	صدر الشَّريعة: عبيد بن مسعود البخاري الحنفي	١٢٦
٩	التَّلويح	التفتازاني	١٢٧
١٠	المقاليد	أحمد بن محمود تاج الدين الجنديّ	١٢٨

٥ - فِهْرِس الأَعلام التي ذُكِرَت في المخطوّطة

مسلسل	الاسم	الصَّفحة
١	علي بن مُحمَّد المعروف بالشَّريف الجرجاني	١٢١- ١٢٣- ١٢٧
٢	الأستراباذي، مُحمّد بن حسن السمنائي - رضيّ الدين	١٢١- ١٢٧
٣	عبد القاهر الجرجاني	١٢٣
٤	محمود بن عمر الزَّمخشري	١٢٣
٥	البيضاوي	١٢٥- ١٣١
٦	أبو حنيفة	١٢٥
٧	أبو يوسف	١٢٦
٨	مُحمّد بن الحسن الشيباني	١٢٦
٩	المرغيناني	١٢٦
١٠	اِبن الهمام	١٢٦
١١	التَّفتازاني	١٢٧
١٢	الأخفش	١٢٨

٦ - فهرس المَراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) معاني القرآن. تحقيق فايز فارس الكويت. الشركة الكويتيّة للورق والكرتون المحدودة أو الصَّفاة الكويت ١٤٠١هـ.

٣ - الأستراباذي. مُحمَّد بن الحسن السمنائي. رضيّ الدين (ت٦٨٦هـ) شرح الكافية. بيروت. دار الكتب العلميّة ١٣٠٠هـ.

٤ - بروكلمان كارل (١٣٧٥هـ) تاريخ الأدب العربيّ ألماني إجي ليدن ١٩٤٣م.

٥ - بروكلمان. تاريخ الأدب العربيّ. نَقَله إلى العربيّة عبد الحليم النَّجّار. مصر. دار المعارف ١٩٦١م.

٦ - البيضاويّ. عبدالله بن عمر بن مُحمَّد بن علي الفارسيّ الشيرازيّ (٦٨٥هـ) تفسير البيضاوي. مصر. ط أولى شركة مكتبة الحلبي ومطبعة البابي الحلبي ١٣٨٥هـ.

٧ - التَّفتازاني. مسعود بن عمر بن عبدالله. سعد الدين (ت٧٩٣هـ)، التَّلويح على شرح التَّوضيح. مصر. المطبعة الخيريّة المصريّة ١٣٠٦هـ.

٨ - الجرجاني. أبو بكر عبد القاهر (ت٤٧١هـ) دلائل الإعجاز. مصر. ط دار المنار ١٣٧٢هـ.





٩ - ابن الحاجب. الشيخ عثمان بن عمر أبو عمرو (ت٦٤٦هـ) الإيضاح. تحقيق موسى بناي الغليلي. بغداد. مطبعة العاني ١٩٨٢م.

١٠- أبو حيّان. مُحمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان (ت٦٥٤هـ) البحر المحيط الرِّياض. مكتبة ومَطابع النَّصر الحديثة ١٣٢٩هـ.

١١- الزَّركشي. بدر الدين مُحمَّد بن عبدالله (ت٧٩٤هـ) البرهان في علوم القرآن، تحقيق مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم. مصر. ط أولى. دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى الحلبي وشركاه ١٣٧٨هـ.

١٢- الزِّركِليّ، خير الدين. الأعلام. بيروت. دار العلم للملايين ١٩٨٤م.

١٣- الزَّمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (٥٣٨هـ) تفسير الكَشّاف بيروت - دار الكتاب العربيّ ١٣٦٦هـ.

١٤- سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) القاهرة. المطبعة الكبرى الأميريّة. بولاق ١٣١٧هـ.

١٥- الشريف الجرجاني، علي بن مُحمَّد علي (ت٨١٦هـ) حاشية السَّيِّد على المُطوَّل. إستانبول. ط دار سعادات مطبعة عثمانيّة ١٣١٠هـ.

١٦- العيني، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين (ت٨٥٥هـ) المقاصد النَّحويَّة في كتاب خزانة الأدب لعبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) القاهرة. بولاق. المطبعة الأميريّة ط أوفست ١٢٩٩هـ.

١٧- المرغيناني، برهان الدين أبو الحسنات علي بن أبي بكر عبد الجليل (ت٥٩٣هـ) كتاب الهداية في كتاب شرح القدير للإمام كمال الدين محمّد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت٨١٦هـ) مصر. ط أولى ١٣١٦هـ.

١٨- اِبن مالك. مُحمَّد بن عبدالله، أبو عبدالله جمال الدين (ت٦٧٢هـ) شواهد



التَّوضيح والتَّصحيح لِمُشكِلات الجامع الصَّحيح. تحقيق مُحمَّد فؤاد عبد الباقي مصر. مكتبة دار العروبة ١٣٧٦هـ.

١٩ـ ابن الناظم. أبو عبدالله بدر الدين مُحمّد بن مالك شرح الألفيّة. بيروت. مطبعة القدّيس جاورجيوس ١٣١٢هـ.

٢٠ـ اِبن يعيش، مُوفَّق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) شرح المُفصَّل. مصر. مطبعة المنيريّة (د ت).



الرِّسَالَةُ الثَّالِثَةُ

رسالة في بيان ما إذا كان صاحِبُ عِلْم المعاني
يُشارِك اللُّغوي في البحث
عن مُفرَدات الألفاظ .



بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الموضوع

رسالة في بيان ما إذا كان صاحِب عِلْم المَعاني يُشارِك اللُّغويّ في البحث عن مُفرَدات الألفاظ.

لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)

يَتَّضح من هٰذا البحث ما يأتي:

١ - نظريّة عبد القاهر الجرجاني، ألا وهي نَظْم الكلام.

٢ - عِلْم النَّحو يَبحث في التَّركيب من جهة صحّته أو فساده أمّا جمال التركيب وحسنه فَمِنْ شأن صاحِب عِلْم المَعاني مع مُراعات صِحّة التَّركيب.

٣ - صاحِب عِلْم متن اللُّغة يَبحث في المُفرَدات من جهة مادّتها، أما صاحِب عِلْم المَعاني فإنّه يَبحث عنها من جهة فصاحتها وحُسْنها أو قُبْحها.

٤ - وَجْه المُشارَكة بين صاحِب عِلْم المعاني وصاحِب مَتْن اللُّغة أنّ كليهما يَبحث عن الألفاظ المُستعمَلة في كلام العرب ويَفترقان في البحث عن فصاحتها أو عدمها، لذٰلك يَعُدّ صاحِب عِلْم المعاني الكلمة المُستعمَلة والمُشتهِرة فصيحة ولو اعتبرها صاحب متن اللُّغة خطأ، لأنّ اللُّغة بنت المُجتمَع.

٥ - عِلْم المُحاضَرة يَعتمد على السَّليقة والسَّجيّة، أمّا المَدارس اللُّغويّة الحديثة فقد وَضَعت له قواعد تُتعلَّم وتُدرَس.





بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدّمة

عِلْمُ المعاني أحدُ علوم البلاغة الثلاثة، المعاني، البيان، البديع، وقد كانت العربيّة في أوّل الأمر وحدةً شاملة لمباحث علوم اللغة والبلاغة بلا تحديد وبدون تمييز كُلِّ علمٍ من غيره.

واستمرَّ الحالُ هٰكذا إلى أنْ جاء عبد القاهر الجرجاني وجمع علمي النحو والمعاني في نظريّته المُشتهر بها، وهي نظريّة النَّظم في كتابِهِ دلائل الإعجاز وجاء مِنْ بعده مَنْ شرح واختصر منهم الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) ثمّ ظَهَرَ السَّكّاكي صاحب الفلسفة والمنطق وأصول الفقه واللغة (ت٦٠٦هـ) وفَصَلَ بين علوم العربيّة، وألّفَ كتابًا بعنوان مفتاح العلوم. ومِنْ بعده نَظَرَ العلماء إلى النَّحو على أنّه قواعدُ الإعراب دون الاهتمام بالنظم، فصار النحو جافًّا لا روحَ فيه على النقيض ممّا كان عليه المُتقدّمون، وهنا في هٰذه الرِّسالة نظر ابنُ كمال إلى النّحو من جهة النظم أيضًا إلّا أنّه حدَّد منهجه في بحثه لعلم النَّحو وعلم المعاني، فجعل علم المعاني يَهتمّ بجمال التَّركيب وحُسْنه ومراعاته لمقتضى المقام، والنَّحو يُعنَى بالصِّحَّة والفساد والبُعْد عن التَّعقيد أيضًا، وكذٰلك بحث مُشارَكةَ صاحِب عِلْم المعاني لعلم متن اللُّغة، وأشار إلى أنّ الاشتهار وكثرة الاستعمال من شغل صاحب علم المعاني، كما أشار إلى الفرق بين الأدب والمعاني، وعلم المُحاضَرة والمعاني.

لهٰذا ونحن لم نزل نسير وراء المُتأَخِّرين للأخذ بنظرتهم إلى علم النَّحو آثرت أن أقوم بتحقيق هٰذه المخطوطة لكشف النِّقاب عن منهج المُتقدِّمين ومُوجِّهًا الأنظار إلى مُتابَعة منهج المُتقدِّمين في نظرتهم إلى عِلْم النَّحو للإفادة من نظرتهم إلى علم النَّحو وتطبيق منهجهم في دراسة هٰذا العلم بمُختلِف مَراحل التَّعليم وخاصّة مرحلة التَّعليم الجامعيّ حتّى نخلق روح الإبداع والتَّذوُّق اللُّغويّ لدى الدارسين والباحثين.

والله وليّ التَّوفيق...

وصف المخطوطة وتوثيقها:

النُّسَخ التي عثرت عليها لهٰذه المخطوطة ثلاث:

١ - نُسْختان من المكتبة العربيّة للمخطوطات النادرة بجامعة برنستون:

الأولى برقم (٣٣٣٠)، ضمن مجموعة من المخطوطات وكُلّها منسوبة لابن كمال باشا، وهي بدون عنوان، كُتِب على الهامش، نُسْخة أخرى وهي من الورقة ٩٤ في مجموعة من المخطوطات إلى الورقة ٩٧، وكُلّ ورقة بها صفحتان وخُتمت بقوله: تَمّتْ الرِّسالة بعون الله، وبُدئت بقوله: (اعلم أنّ صاحب علم المعاني...) وهي بِخَطّ واضح وفقراتها مُرتَّبة وأخطاؤها قليلة، لذٰلك رمزت لها بالرقم (١) وجعلتها هي الأصل، وفي الورقة الأولى سبعة أسطر والأوراق الباقية في كُلّ منها أحد عشر سطرًا.

الثانية برقم (٣٠٩١)، ضمن مجموعة من المخطوطات وكُلُّها أيضًا منسوبة لابن كمال وهي بعنوان، هٰذه رسالة في مُشارَكة صاحب المعاني اللُّغويّ في البحث عن مُفرَدات الألفاظ لابن كمال الوزير - رحمة الله عليه.

وبُدئت بقوله: الحمد لوليّه والصَّلاة على نَبيّه، ولم يذكر هٰذا الافتتاح في النُّسْخة الأولى، وقد ذكرته عند التَّحقيق، وقد ذكر على هامش هٰذه النُّسْخة بعض عناوين الفقرات في المخطوطة، ففي الورقة الأولى كُتِبَتْ العناوين الآتية: (اختلاف لفظ الفصيح باختلاف المقام)، (يقال: فلان في صنعته حاذق باذق)،

(مبحث الاشتهار دون الصِّحّة)، (مبحث بحث صاحب المَعاني وبحث اللُّغويّ).
وفي الورقة الثالثة (مبحث المُؤكِّدات)، (مبحث أسماء الإشارة)، وفي الورقة الرابعة (تعريف عِلْم المُحاضَرة) وخُتمت بقوله: قد تَمّ الكلام حمدًا لله على التَّمام والصَّلاة على سيِّد الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام، ثمّ ذكر في نهاية الصَّفحة، ستّة عشر سطرًا لبحث آخر لا يَخُصُّ موضوعَ المخطوطة وهٰذه النُّسخة في مجموعة من المخطوطات من الورقة ٣٧ إلى ٣٩، وكُلّ ورقة بها صفحتان في الصَّفحة الأولى (٢١) سطرًا وفي الثانية اثنان وعشرون سطرًا وفي كُلّ من الثالثة والرابعة (٢٣) ثلاثة وعشرون سطرًا وفي الخامسة أربعة عشر سطرًا.

وفقرات هٰذه النُّسخة غير مُنظَّمة فَقُدِّمت فيها فقرةٌ على فقرةٍ، في الورقة الثانية ص٣٨، بعد قوله (فمِنْ خطرات وساوسه) جاء (وإذا تَحققّت ما قَرَّرناه...) وحَقّ العبارة أن تكون (وأغرب منه قوله بعده: بل تصفّح...) وهٰذا هو ما جاء في النُّسخة الأولى وهو الصَّواب، أمّا العبارة: (وإذا تَحقَّقت...) فحقّها أن تكون بعد قوله: (لا نرى علمًا لقي من الضَّيم ما لقي ثمّ ذكر ما نقلناه عنه آنفًا)، فقد جاء بعد هٰذا في النُّسخة الثانية، (بقي هٰهنا شيء آخَر لا بُدّ من التَّنبيه إليه..)، في الورقة الثانية بالصَّفحة ٣٩، ورمزت لهٰذه النُّسخة بالرَّقم (٢).

الثالثة برقم ٤٨٦١/٦م من المكتبة المركزيّة بجامعة الملك سعود بالدّرعيّة بالرِّياض وهي ثلاث ورقات من رقم ١٦ إلى ١٨ وبكلّ ورقة صفحتان في الصَّفحة الأولى سبعة عشر سطرًا، وفي كُلّ من الثانية والثالثة والرابعة واحد وثلاثون، وفي الخامسة خمسة وعشرون سطرًا، وقد خُتمت بقوله: تَمَّت الرِّسالة بحمد الله تعالى وحُسْن توفيقه.
وفي أوَّلها عنوان الرِّسالة: هٰذه رسالة في بيان ما إن صاحب علم المعاني يُشارِك اللُّغويّ في البحث عن مُفرَدات الألفاظ لابن كمال باشا؛ ولإيضاح الغرض من العنوان صَحَّحته إلى (هٰذه رسالة في بيان ما إذا كان صاحِب عِلْم المعاني يُشارِك



اللُّغويّ في البحث عن مُفرَدات الألفاظ لابن كمال باشا).

وبُدئت بقوله: وبه اعلم أنّ صاحب علم المعاني يُشارِك اللُّغويّ في البحث عن مُفرَدات الألفاظ. وجميع النُّسَخ التي عثرت عليها لم يُذكَر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النُّسَخ. وقد قمت بوضع عناوين لكُلّ فقرة في المخطوطة لِيَخرج الموضوع في شكل مُنظَّم ومُشوِّق يَسهل على القارئ استيعابه وفهمه.

الـــدّراســـة

المَعانِي اللُّغويَّة وعِلْمُ المَعانِي:

استهلّ ابن كمال رسالتَه هٰذه بِبَيانِ الفَرْقِ بَيْنَ صاحِبِ عِلْمِ المَعانِي واللُّغَوِيّ، فَبَيَّن أنّ اللُّغَوِيّ يبحث عن الكلمةِ من جهة مادَّتِها في عِلْم مَتْنِ اللُّغَةِ وهَيْئَتِها في عِلْمِ الصَّرفِ ونِسْبَة الألفاظِ بعضِها إلى بعض في عِلْم الاشتقاق.

أمّا صاحِبُ عِلْم المعاني فإنّه يَبحثُ عن الألفاظ من جهةِ فصاحَتِها وحُسْنها أو قُبْحِها. فَوجْهُ المُشارَكَةِ بينَهُما أَنَّ كلَيْهما يَبْحثُ عن الألفاظِ المُستعمَلَةِ في كَلامِ العَربِ ويَفترقانِ في البَحْثِ عن فصاحتِها أوْ عَدَمِها، ولذٰلك عَدَّ صاحبُ المعاني استعمالَ الكلمةِ في كلام العربِ هو الأَساسُ في عَدِّها فصيحةً ولو كان لا وَضْعَ لَها في اللُّغةِ.

وقد مَثَّلَ لهٰذا ابنُ كمال في رِسالَتِه «ما تركت من حاجة ولا داجة» فكلمة (داجة) بتخفيف الجيم لا معنى لها في اللغة ولٰكن ذُكرت للإتْباعِ، لإفادَةِ التَّقْوِيَةِ والتَّأكِيد (اللّسان دوج) (السُّيوطي، المُزهِر جـ١ ص٤١٦).

وكذٰلك الكلمةُ المُشتهر استعمالُها في الكلام يَعُدُّها صاحبُ المعاني فصيحةً ولَوْ أَنَّها خطأً في علم مَتْنِ اللُّغَةِ وقد مَثَّل لهٰذا ابنُ كمال بـ(انْعَدَم) فالمعاجمُ اللُّغويّةُ تقولُ: انْعدَم، خطأ، لأنّ الفِعْلَ عَدِمَ، لا مُطاوِعَ لَهُ حَيْثُ لا تأثيرَ ولا علاجَ في الفعل.

وابنُ كمال في هٰذا يُوَضِّحُ أَنَّ العُرْفَ في الاستعمالِ اللُّغَوِيّ للمُجتمَع لَهُ شَأْنٌ ومِيزانٌ بمثابة ميزانِ وَضْعِ المعانِي للألْفاظِ في اللُّغَةِ، ولهٰذا نرى مَجامِع اللُّغة في البلادِ

العربيّة كثيرًا ما تُجوِّزُ استعمالَ كلمةٍ لا وَضْعَ لها في اللُّغَةِ وذٰلك لِلاعتِدادِ بالاستعمالِ في لغةِ المُجتمَع، لأنّ اللُّغَةَ بنتُ المُجْتمَع، ويَظهرُ ذٰلك في الإبدال فإنَّ بعضَ اللَّهَجاتِ تُبْدِلُ كثيرًا من حروف الكلمة وتُصبِح الكلمةُ المُبدَلُ فيها هي الشائعةُ، مثل كلمة، الشَّلَّة بالشين، المُعجَمة، فإنّها مُبدَلةٌ من الثّاء، والصَّواب في اللُّغة الثُّلَّة (مُعجَم الأغلاط اللُّغويَّة، مادَّة: شلل) ومعناها الجماعة من الناس، قال تعالى ﴿ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ وَثُلَّةٌ مِنَ الآخِرِينَ﴾. (الواقعة، ٣٩-٤٠).

النَّحْو وعِلْم المَعاني:

كانت علومُ العربيّةِ في أوّلِ الأمرِ في القرون الخمسةِ الأُولى وَحْدةً شاملةً بلا تَحْدِيد أو تمييز، وكُتُبُ المُتقدِّمين من عُلَماء العربيّة خيرُ شاهدٍ على ذٰلكَ، ففيها تَجاوَرَت مسائلُ علومِ العربيّة واختلط بعضُها بِبَعْضٍ، فنَرى سيبويه في صَدْر كِتابِهِ يُحدِّثُنا عن التَّقديم والتَّأخير بكلام يُعَدُّ هو العُمْدةَ، وربّما كان هُوَ أوّلَ مَنْ طرقَ سِرَّ هٰذا اللّونِ البلاغِيّ بين العُلَماء، نَراه يُوجِّهُ النَّظَرَ إلى سِرّ بَلاغِيّ مُهِمّ تَلقَّفَهُ عُلَماءُ النَّحو والبلاغة وناقَشوه، فأثْرى بهٰذه اللَّفتة الطَّيِّبة كثيرًا من المَباحث البلاغيّة، وقد عَقَدَ سيبويه فَصْلًا أَسْماهُ، هٰذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة منه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، ويَضرب الأمثلة لكُلّ نوع منها، (سيبويه ١٣١٧، ص ص١٤-١٥)، مُبيِّنًا فيها الصِّحَّة والفساد والحَسَن والقبيح ممّا يبدو معه الكلام مُتلائِمًا أو مُتنافِرًا.

وقد كان اهتمامُه بنَظْم الكلامِ وتَنسيق العباراتِ واضحًا في مجالات كثيرةٍ كالاهتمام الذي أبداه لحروف العطفِ وأثَرها في صِحَّةِ النَّظم وفَسادِه، ونجدُ ذٰلك في كثير من أبواب يطول الكلام بذكرها جميعًا لٰكنَّنا نقول: إنّ سيبويه قد تَحدَّث عن مفهوم النَّظم مُراعيًا فيه أصولَ النَّحْو، ومُعتَمِدًا فيه على نوع من الدِّقَّةِ في الاستعمال حيث إنّ لكُلّ استعمالٍ معناه، وتغيير الاستعمال لا بُدّ أن يَنْشأَ عنه تَغَيُّرُ المعنى.

وهٰكذا عند مَنْ جاءَ بَعْدَهُ، من الجاحظِ وابنِ قُتَيْبة والمُبَرِّد والسيرافي النَّحويّ وغيرهم، كُلُّهم يُبَيِّنون في جميع حِواراتِهم أنّ المُرادَ مِنْ تَعَلُّمِ النَّحو هو وضعُ الكلماتِ وترتيبها في الكلام وأنَّ المُرادَ بالمعاني هو مَعاني النَّحو من حَيثُ التَّقديمُ والتَّأخيرُ وتَوخِّي الصَّواب فمُعالَجةُ النَّظم كانت شائعةً منذُ القرن الثاني الهجريّ ومُتداوَلةً بين العُلَماء إمّا في تناولهم للقصد من النَّحو وأنّه ليس مقصورًا على حركات الإعراب بل يَتعدّاه إلى تأليف الكلام وارتِباطِ الجُمَل، وإمَّا في تَناوُلِهم لِقَضيَّةِ اللَّفْظِ والمعنى التي يُتَوصَّلُ بها إلى إعجاز القرآن.

والطَّريقُ الَّذي سَلَكَهُ عبدُ القاهر الجُرجاني في القرنِ الخامِسِ لم يكنْ بِكْرًا، بل كانَ سهلًا مُعبَّدًا مُستهدِيًا فيه آراء العُلَماء السابقين، ولٰكنّه أَبْدَعَ في مُعالَجته لنظريّة النَّظم وأظهر نظريّته في أسلوب لم يكن معهودًا من قَبْلُ وأضاف إلى ما ذَكَره المُتقدّمون، فسيبويه جَعَلَ من أغراض التَّقديم في نَظْم الكلام الاهتمامَ به، أمّا الجرجاني فقد أضاف إلى أغراضِ التَّقديم أغراضًا أخرى، مثل التَّقديم والتَّأخير بعد همزة الاستفهام أو النفي فنراه يقول: ومن أَبْيَن شيء في ذٰلك الاستفهامُ بالهمزة، فإنّ موضعَ الكلام على أنّكَ إذا قُلتَ: أفعلتَ؟ فبدأتَ بالفعلِ، كان الشَّكُّ في الفعلِ نَفْسِه، ولٰكنّ غرَضك من استفهامِك أنْ تَعْلَمَ وُجُودَه، وإذا قُلْتَ: أأَنْتَ فَعَلْتَ؟ فبَدَأْتَ بالاسم، كان الشَّكُّ في الفاعلِ مَنْ هو وكان التَّردُّدُ فيه.. إلى آخره، وأيضًا فيما إذا حصل تقديم أو تأخير في النَّفي، نراه يقول: إذا قلت: ما فعلتُ، كنتَ نفيتَ عنك فعلًا لم يَثْبُتْ أنّهُ مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلتُ، كُنْتَ نفيتَ عنك فعلًا يَثْبُتُ أنّهُ مفعول... الخ (دلائل الإعجاز، ط الخانجي، ص١١١-١١٤).

ذٰلك أنّ منهجَ الجُرجَاني في نظريَّتِه أنّه لا يقف عند حُدودِ الحُكْمِ بالصِّحّةِ والفسادِ، بل يتَعدّاهُ إلى البحث في العَلاقاتِ التي تُقيمها اللُّغَةُ بين الكلمات وإلى اجتِلاءِ معانِيها وكَشْف غامِضِها، وبذٰلك اتَّسعَ أُفُقُ النَّحو وغَنِيَت مادّتُه ودَخَلَ فيه كُلُّ ما يُراعَى في النَّظْمِ مِنْ تَقْديمٍ وتَأخيرٍ وما إلَيْه مِنْ أَسْبابِ الجَوْدَةِ وعَدَمِها.

ومنْ ثَمَّ نَرَى أنّ الأَساسَ عند الجُرجَاني هُو النَّحوُ على أن يَشْملَ النَّحْوُ علمَ المعانِي وأن يتجاوزَ القواعدَ النَّحويّةَ إلى الجودةِ الفَنِّيَّةِ، وكتاب الدّلائل كلُّه يدورُ حول هٰذا المعنى، إذ يَقومُ على دعامة من النَّحو والنَّظم، فنراه يقول: وهٰذا كَلامٌ وَجِيزٌ يُطلِع الناظر على أصول النَّحوِ جملةً وكُلّ ما به يكونُ النَّظْمُ دفعة (الدّلائل ص٣).

فهو بذٰلك لا يُفَرِّق بين معاني النَّحْو والنَّظْم، بل يَجعل منهما كلمتين مُترادِفتين لشيء واحد، فليس النَّظم إلّا تَوَخِّي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه بين معاني الكَلِم.

ومَعاني النَّحو عند عبد القاهر الجرجاني درجتان: درجة تَجري في حدود الصِّحّة والفساد، ولا تَتعدّاها، ودرجة تَجري في ميدان أرحب هو ميدان الفنّ وهٰذه الدَّرجة هي التي يَهتمّ بها من معاني النَّحو، أمّا الإعراب فلا تَظهر فيه الجودة إذا ما اقتصر عليه ومن هاهنا لم يجز - إذا عَدّ الوجوه التي تظهر فيها المزيّة - أن يُعَدّ فيها الإعراب (الدّلائل ص٣٩٥).

وممّا لا شكّ فيه أنّ عبد القاهر الجرجاني قد نَجَحَ في إظهار هٰذه النَّظريَّة التي اشتهر بها وهي نَظْم الكلام، ولو أنّ العلماءَ المُتأخِّرين أَدْخلوا النَّحْوَ في البلاغة وهم يقومون بشرح نظريّة عبد القاهر الجرجاني لَما أساءوا وما عابهم أحد ولٰكنَّهم جَرَّدوا النَّحو عن النَّظم مع أنّ العِلْمين يُكمِّل بعضُهما الآخَر في سبيل انتحاء سَمْت العرب في كلامهم.

موقف ابن كمال:

ابنُ كمال في رسالته هٰذه تَناوَلَ هٰذا الموضوعَ وكان وسطًا جمع بين منهج الجرجاني في مسألة النَّظم ومنهج العُلَماء المُتأخِّرين في عصره، فنجده يَستشهد بقول الجرجاني في أنّ الكلمة لا تَروقك ولا تُعجبك إلّا في النَّظم، ولٰكنّه خالَفَ الجرجاني، لأنّه بَيّن مَدى مُشارَكةِ عِلْم المعاني لعِلْم النَّحو، فقال: إنّ النَّحويّ يَبحث عن الجملة



من جهة هيئاتها التّركيبيّة صِحَّةً وفساداً ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعيّة على وجه السّداد.

وصاحِب المَعاني يَبحث عنها من جهة حُسْن النَّظْم، أي من الناحية الفنِّيَّة والإبداع في معاني التّركيب، ثُمّ يعود ويَربط بين النّحو والمَعاني، فيقول: ومَرجع تلك الفصاحة إلى الخلوّ عن التّعقيد فيما يُبحَث عنه في عِلْم النّحو من جهة الصِّحَّة والفساد، أمّا في علم المعاني فيُبحَث عنها من جهة الحُسْن والقُبْح وخَتَمَ كلامه بقوله: وهٰذا معنى كون عِلْم المَعاني تمام عِلْم النّحو، ثُمّ يَستشهد على ذٰلك بكلام الجرجاني، وهو في هٰذا مُتَّفِق مع الجرجاني ويحذو حذوه في أنّ النّحو والمعاني مُتعانِقان وكلاهما يَبحث عنهما في النَّظم، إلّا أنَّهُ حدَّد أنّ الصِّحَّةَ والفسادَ من شأن النَّحو، والجَمال والحُسْن من شأن المعاني، فهو يَقصد أنّ النَّظم الصَّحيح يَشترك في البحث عنه صاحِب المَعاني والنّحويّ، ولٰكنّه جَعَلَ لصاحِب المعاني مُهِمَّةً خاصّةً دون النَّحويّ وهي البحث عن الناحية الفنِّيَّةِ والإبداع في التَّركيب، أي البحث عن المزيَّة والفضل في الكلام وجَمال التَّركيب وحُسْنه أو قُبْحه وبإدراك مزيّة نَظْم على نَظْم.

أمّا البحثان فكانا شغل عبد القاهر الجرجاني في بحث واحد ألا وهو نظريّة النظم فلا يفصل بحث النَّحو عن النَّظر في المزيّة والفضل في التَّركيب وإنّنا إذا أمعنّا النظر في منهج ابن كمال، وهو من المُتأخِّرين، نجده قد أصابَ في منهجه، ذٰلك أنّ عبد القاهر الجرجاني قال: وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النَّظم على مَعاني النَّحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها.. الخ. (الدّلائل ط الخانجي، ص٨٧).

وبهٰذا نَعلم أنّه قد يكون نَظْمٌ أفضَلَ من نَظْمٍ في المعنى وهٰذا ليس من عمل النَّحويِّ المُشتهر بيننا الآن في عصرنا بعد السَّكّاكي وغيره من عُلَماء النَّحو المُتأخِّرين.

ولهٰذا كان موقفُ ابنِ كمالٍ هنا وجيهًا حيث جعل صاحب المعاني يَعتمدُ على النَّحو ولن يكونَ هُناك نَظْمٌ صحيحٌ إلّا إذا اعتمده النَّحويُّ من حيث التَّركيب وبُعْده



عن التَّعقيد ومِنْ ثَمَّ كانت جهةُ المُشارَكة بينهما، أمّا صاحب المعاني فقد انفرد بالناحية الفَنِّيَّةِ للنَّظم، ولهٰذا قال: وهٰذا معنى كونِ عِلْمِ المعاني تمامَ عِلْمِ النَّحْو، أي أنَّه يُكمِّلُهُ مِن الناحية الفنِّيَّة، وهٰذا من الناحية المنهجيّة أوضحُ وأسْلَسُ وأسْلَمُ، لأنَّه بهٰذا تَحدَّدَ مسارُ المَنهج، وظَهَرَت مَعالمُ كُلّ مادَّةٍ واتَّضحت جهةُ المُشارَكة وعدمها، لهٰذا نجد ابن كمال عاب على السَّكّاكي الذي جعل الاستدلال من مَباحث عِلْم المعاني (السَّكّاكي مفتاح العلوم، ١٩٨٣م، ص٤٣٢).

حيث لا يُوجَد في الاستدلال جمالٌ ولا قيمةٌ فَنِّيَّةٌ يفْضُل الكلامُ بها، وإنَّمَا هو من الناحية العقليّة المنطقيّة، ولو أنّ المَناطِقة قد تَناولوا عِلْم المَعاني في بحوثهم وفي تعريفاتهم ومُحترَزاتهم (ابن سنان سرّ الفصاحة، ١٩٥٣م، ص٢٧٧) وكتاب الطِّراز للعلوي فيه كثير من حدود المَناطِقة، إلّا أنّهم تَناولوه على سبيل الدُّخول إلى علومهم، كما قال ابن كمال في رسالته هنا: «على سبيل المبتدئيّة» لا على سبيل أَصْل البحث ولهٰذا لا يسند إليهم الفضل الأكبر على عِلْم البلاغة.

فمسار المَنهج وهو قصرُ المعاني على الناحية الفَنِّيَّة أَوْضحَ خطأَ السَّكّاكي وبَيَّن فِكْرَةَ تحديدِ مَباحث النَّحْو ومَباحث المَعاني.

ولذٰلك خَطَّأَ ابنُ كمال مَنِ اعْتقدَ أَنَّ مَبْحث عِلْمِ المَعاني والنَّحو عن المُركَّبات على الإطلاق، حيث قال: ومَنْ وَهَم أنّ البحث فيهما عن المُركَّبات على الإطلاق... فقد وَهِمَ.. الخ. فعبارة ابن كمال «على الإطلاق» تُوضِّحُ أَنَّهُ لا يُنكِر أنَّ صاحبَ المعاني يَبْحث في التَّركيب ولٰكن لا على جهة النّحويّ فحسب، وإنّما من جهة الحُسْن والقبح مع الصِّحَّة أو الفساد أيضًا، إذ إنّهما يَشتركان معًا في البحث عن الصِّحَّة أو الفساد ثُمّ يَنفرد صاحب المعاني بالبحث عن الناحية الفنِّيَّة التي يُدرِكها البليغ وكُلّ مَن له الذَّوْق الفنّيّ الأدبيّ، ومِنْ ثَمّ كان عِلْمُ المعاني بَحْثًا من بُحوثِ البلاغة.

عِلْمُ المُحاضَرة فَنٌّ ومَوْهِبَةٌ:

تَناولَ ابنُ كمال في رسالته هٰذه عِلْمَ المُحاضَرَةِ وعَرَّفَهُ بأَنَّهُ مَلَكَةُ الاستحضار للمَوادّ المُناسِبة.. الخ.

فهو طريقةٌ للتَّعبير بالموهبة والسَّليقَةِ بالنِّسبة لعقليّة المُتحدَّثِ له، ولا يَلزم هٰذا قوانين البلاغة من مَعانٍ وبيانٍ، ولو أنَّ الكلام قد يَشتمل عليها دون قَصْدِ القائل أو ترتيبٍ منه ولٰكنّه بالنَّظرة السَّليمة فَعِلْمُ المحاضَرة ـ عند ابن كمال ـ هو الذي يَعتمد على السَّجيّة والسَّليقة ومَلَكَة الاستحضار دون اعتمادِ قوانينِ مُقتضَيات المقامات المُختلِفة والتَّمايُز بينها، ولهٰذا لَمْ تكُن المُحاضَراتُ في مجالس الأدباء بعِلْم له قوانينُه وقواعدُه، وإنّما هي مادّةٌ ناشئة عن السَّليقة ومَلَكَةُ قُوَّة الاستحضار للمادّة يُوهَب بها الأديب، مثال ذٰلك، قال ابن السَّمّاك لجارية تُصغي إلى كلامه: كيف تَجدين كلامي، قالت: ما أحسنه، إلّا أنّك تُكثِر تَردادَه، قلل: إنَّما أُردِّدُه ليفهمه مَنْ لَمْ يَفْهَمْه، قالت: إلى أن يَفهمَه مَنْ لَم يَفْهَمْه، مَلَّهُ مَنْ قد فَهِمَهُ (الراغب الأصبهاني، مُحاضَرات الأدباء، ص٤). فهٰذه هي مَلَكَةُ الاستحضارِ في استخدامِ العبارة بما يُطابِق الحال بالسَّليقة، فمِنْ هٰذه الجهة كان علمُ المعاني لا يُشارِكُ عِلْمَ المُحاضَرة، لأنّ عِلْمَ المَعاني، إمّا أنْ يكونَ من بَليغٍ بالسَّليقة، ولٰكن لَهُ قوانين وقواعِد تُراعي المقامات قد جاءت من صاحِب عِلْم المَعاني وعلى مَنْ لم يُرزَقْ بهٰذه السَّليقة أن يقومَ بدراسة قوانين عِلْم المَعاني وقواعِدِه لمعرفةِ الفروق بين المقاماتِ، وبهٰذا صارَ عِلْمُ المَعاني عِلْمًا له قوانينُه ونظريّاتُه ثابتة في أصلِ وضعِه للمادّة التي اختصّ بها، ولٰكنّا نراهما يَشتركان فيمن كان عنده سليقة يُلقي الكلام بالسَّليقة والسَّجيَّة، فهٰذه هي جهة الاشتراك إلّا أنّها خارجة عن حَدّ عِلْم المُحاضَرة، لأنّه لا يلزم أن يكون المُحاضِر بليغًا، كما أنّ البليغ لا يلزم أن يوهَب مَلَكَة الاستحضار، ولهٰذا قال ابن كمال: عِلْم المَعاني لا يُشارِك عِلْم المُحاضَرة.

فهٰذا النَّوع من الأدب، وهو عِلْم المُحلضَرة بمَثابة الشِّعر في عِلْم الأدب والبلاغة،

لأنّ كليهما فَنٌّ ومَوْهبةٌ ومَلَكَةٌ؛ لذلك نرى أَنَّ ابن كمال قد أصاب في قوله: إنَّ نسبةَ عِلْمِ المعاني والبيان إلى البلاغة نِسبةُ عِلْم القوافي والعروض إلى الشِّعر، لأنَّ الأوّلَ يُتَعَلَّمُ ويُكتَسَبُ، أمّا الثاني فلا يُتعلَّمُ ولا يُكْتَسَبُ، وإنَّما هو مَوْهبةٌ ومَلَكَة.

ولذلك نجد ابن طباطبا يقول عن الشِّعر في كتابه عيار الشِّعر: ..فَمَنْ صَحّ طبْعُه وذوقه لم يَحتج إلى الاستعانة على نَظْم الشِّعر بالعَروض الذي هو ميزانه ومن اضطرب عليه الذَّوق لم يستَفِدْ من تصحيحه وتقويمه، بمعرفةِ العَروض والحذق به حتّى تَعتبر معرفته المُستفادة كالطَّبْع الذي لا تَكلُّفَ فيه...

(ابن طباطبا، عيار الشِّعر، ١٩٨٠، ص١٧)

فابن كمال يرى أنّ عِلْم المُحاضَرَة فَنٌّ وموهبةٌ، وأنّ البليغ بالسَّليقة فَنَّانٌ، أمّا المُتعلِّمُ والدارس لعلوم البلاغة فإنَّهُ لا يكون فَنّانًا إذَا لم يَكن موهوبًا.

وبهذا لم يُشِرِ ابنُ كمال في كلامه إلى أَنَّ هذا الفنَّ له قوانينه وبُعْدُهُ اللُّغويّ، وهذا يَرْجِعُ إلى غِيابِ الدّراساتِ في عصره عن مجال تحليل فنّ الخطابِ وهو دراسة الأفكار والمعاني وخصائصها وقوانينها.

ولقد اتَّجهت الدِّراسةُ اللُّغويَّة الحديثة في بحوثها إلى دِراسةِ وتحليلِ هذا الفَنّ، فَنّ الخطاب كمُمارَسةٍ اجتماعيّة للقُدْرة على مُلاحَظة الخصائص اللُّغويَّة له وتوظيف وإدراك دلالاته، و في هذا تَطوُّر حديث للُّغة يُواكِب التَّطوُّر في الدِّراسات المُختلِفة الحديثة.

(Text and context exploration in the semantic and pragmatics of discourse, Chapter 7,8).

ولقد اهتمّ اللُّغويون العرب نحاة وبلاغيّون بدراسة الأبنية في إطار التَّفاعُل بين بنية المقال ومُقتضَيات المقام، فاقترحوا أوصافًا لكلّ ظاهرة من ظواهر التَّخصيص والعناية والتَّوكيد والحصر.



وفي مُعالَجتهم لهٰذه الظَّواهر نَجدهم عَلَّلوا الخصائص البنيويّة المُميِّزة للأبنية المَعنيّة بالأمر انطلاقًا من أنماط المقامات التي تُنجَز فيها، أي إنَّهم عَدُّوا في تحليلهم لهٰذه الظَّواهر أنّ الوظائف التَّداوليّة الاتِّصاليّة (Pragmatic Function) تُحدِّد بنية الجملة التي تُسنَد إلى أحدِ مُكوِّناتها، فمثلًا في الجملة (قصيدةً أَلَّفت لا كتابًا) المُكوِّن (قصيدةً) يَحملُ الصَّدْر، لأنّه حاملٌ لوظيفة تداوليّة مُعيَّنة وهي وظيفة التَّخصيص (الوظائف التَّداوليّة في اللُّغة العربيّة، ١٩٨٥، ص٨-١٠).

وأخيرًا أقول: إنّه من ثمرات هٰذه الرِّسالة، أنَّ ابنَ كمال من النّاحية المنهجيّة السَّليمَةِ في البحث قد أفاد حيث إنّه حَدَّد مَسارَ علْمِ المعاني واللُّغة والنَّحو ووجْه المُشارَكة بينهما، وهٰذا ممّا يَقضي على التَّخليط بين علْم المعاني والنَّحو، ولو أنَّ العِلْمَيْن يَتكامَلان.

كما أنّه أضافَ مُصْطَلَحًا جديدًا إلى مُصطَلحات الأدب والبلاغة وهو عِلْمُ المُحاضَرة وعَرَّفه تعريفًا وَضَّح فيه كُنْهه، وفرَّقَ بَيْنَه وبين عِلْمِ المعاني مُوضِّحًا أنَّ الأوَّل مَلَكةٌ والثاني عِلْمٌ له قوانينُه وقواعدُه تُكتسَب بالتَّعليم وقد يكونُ بالسَّليقة أيضًا ولم يَفُتْه كذٰلك أنْ يُفَرِّق بين الشِّعر وعِلْم العروض والقافية.

تحقيق الرسالة

هٰذه رسالةٌ في بَيان ما إذا كان صاحِبُ عِلْم المَعاني يُشارِكُ اللُّغَويَّ في البَحْثِ عن مُفرَدات الألفاظ، لابْنِ كَمال باشا

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم

وبه نَستعين

الحَمْد لوليِّه والصَّلاةُ على نَبيِّهِ

ـ الكلمة في الجملة بحث صاحِب عِلْم المعاني[1] ـ

اِعلم[2] أَنَّ صاحبَ علمِ[3] المعانِي يُشارِكُ اللُّغَوِيَّ في البحث عن مُفرَدات الألفاظ المُستعمَلة في كلام العرب، إلَّا أَنَّ اللُّغَوِيَّ يَبْحثُ عنها من جِهَةِ مادَّتِها في عِلْم مَتْنِ اللُّغَةِ، ومِنْ جِهَةِ هَيْئَتِها[4] في عِلْمِ الصَّرفِ وَمِنْ جِهَةِ نِسْبَةِ بَعْضِها إلى بَعْض في عِلْمِ الاشْتِقاقِ، وصاحِبُ المعانِي يَبْحَثُ عَنْها مِنْ جِهَةِ فَصاحَتِها وَعَدَمِ[5] فَصاحَتِها وحُسْنِها وقُبْحِها.

والفَصاحَةُ لا تَستَلْزم الحُسْن، فإنَّ[6] اللَّفظَ الفَصِيحَ يَختَلِفُ حالُه حُسْنًا وقُبْحًا

---

(١) هٰذا العنوان من وضع المُحقِّق.

(٢) في (٣) (وبه أعلم).

(٣) (علم) ساقط من (٣).

(٤) في (٢) (هيئاتها).

(٥) (وعدم فصاحتها) سقط من (٢).

(٦) (فأمّا) في (٢).

باخْتِلافِ المقامِ، أَعْنِي مَوضعَه من الكلامِ، فكَمْ مِنْ لَفْظٍ فَصِيحٍ[1] حَسُنَ فِي مَقامٍ[2] وهُو بِعَيْنِه قَبِيحٌ في مَقامٍ آخَر، ذَكَرَهُ الشَّيخُ عبدُ القاهر[3] في دلائل الإعجاز وقال: وممّا[4] يَشهد لذٰلك[5] أنّك ترى الكلمةَ تَروقُكَ وتُؤْنسُكَ في مَوْضعٍ ثمّ تَراها[6] بعَيْنِها تَثْقُل عَلَيْكَ وتُوحِشُك في مَوْضِعٍ آخر، ثمّ أَوْرَدَ أمثلةً يطُولُ بِذكرها الكَلامُ[7].

ـ الاستعمالُ والاشتهَارُ أَوْلَى من الصَّحيح في اللُّغة عند صاحِب عِلْم المعاني[8]:

ثُمّ إنّ المُعتبَرَ عند صاحِبِ علْمِ المَعاني الاستعمالُ دونَ الوضْعِ والاشتهارُ دُونَ الصِّحَّةِ. وإنَّما قلنا: الاستعمالُ دون الوضع: لأنّ الأَوّل قد يَنْفَكُّ عن الثاني. فإنَّ الألفاظَ المُستعمَلَةَ في كلامِ العربِ قد لا يكونُ لها[9] وضعٌ لمعنى[10] من المعاني كالذي يُذكر إتْباعًا[11]، وذٰلك كثيرٌ، منها لفظُ الدَّاجّ في قولهم: هٰؤلاء الدَّاجُّ ولَيْسُوا

---

(١) (فصيح) سقط من (٢).

(٢) (مقامه) في (٢).

(٣) هو الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن (٤٧١).

(٤) (ممّا) في (٢).

(٥) (بذٰلك) في (٢).

(٦) (ترى) في (٢).

(٧) دلائل الإعجاز، ص٤٦-٤٧.

(٨) هٰذا العنوان من وضع المُحقّق.

(٩) (له) في (٣).

(١٠) (بمعنى) في (٣).

(١١) سُمّي إتْباعًا، لأنَّ الكلمةَ الثَّانِيَةَ تابِعةٌ للأُولَى في المعنى ولا يُتَكلَّمُ بها مُنفردة، فهي ليست مُرادِفة للكلمة الأولى، ولهٰذا قيل: إتْباعٌ، ووظيفتُه في اللُّغة، التَّقويةُ والتَّأكيدُ، والفرقُ بينَه وبين التَّأكيدِ أنَّ التَّأكِيدَ يفِيدُ مع التَّقْوِيَةِ نَفْيَ احتمال المجاز، أمّا في الإتباع، فلا يفيدُ ذٰلك (السُّيوطي المزهر جـ١، ص٤١٦) وأرى أنَّ التَّقْوِيَةَ جاءَتْ مِنَ النَّاحِيَةِ الصَّوْتِيَّةِ في العبارة، كما في الأمثلة التي ذُكِرَتْ.



بالحَاجِّ، ذَكَرَه صاحبُ الكَشّاف[1] في تفسير سورة البقرة[2].

وقال الشُّرَّاحُ: إنَّهُ إتْباعٌ، وعند الجَوهريّ، هو بِمَعنَى[3] الأَعْوانِ والمُكارِينَ[4] وَما هُوَ من قَبيل الإتْباعِ هو الدَّاجَةُ[5] مُخفَّفًا، يُقال ما تَركْتُه مِنْ حاجَةٍ[6] ولا داجَةٍ[7] إلّا أتيت[8] وإنّما قُلْنا: الاشتهارُ دُونَ الصِّحَّةِ، لأَنَّ الأَوَّلَ قد يَتَحقَّقُ بدون الثّانِيَةِ كما في الغَلَطِ المُشْتَهِر[9] فيما[10] بينَ القَوْمِ الدّائِرِ على أَلْسِنَتِهم.

---

(١) صاحب الكشّاف، هو الزَّمخشري، جار الله أبو القاسم، محمود بن عمر بن مُحمَّد الخوارزمي (ت٥٣٨).

(٢) الكشّاف ١٣٦٦هـ، (جـ١، ص٢٤٥).

(٣) (معنى) في (٢).

(٤) إسماعيل الجوهري، الصّحاح، بيروت ط دار العلم للملايين مادّة دجج جـ١.
والمُكارِينَ مِنْ (كارَى) وأصل المادّة كَرَوَ (كرا) بمعنى أَجَّر، تقول كاراهُ دارهُ. (اللّسان «كرى» وأساس البلاغة «كرا»).

(٥) (الدَّجاجة) في (٣).

(٦) (حاج) في (٣).

(٧) (دجاجة) في (٣).

(٨) قال ابن برّي: ذكر الجوهري هٰذا في فصل (دجج) وهي منه لأنّ الدَّاجَة أصلها: دوجة كما أنّ (حاجَة) أصلها: حَوجَة، وحكمها حكمها.
وإنّما ذكر الجوهري: الدّاجَة في فصل دجج لأنّه توهَّمَها من الدّاجَّة، الجماعة الذين يَدجّون على الأرض، أي يَدبّون في السَّير، وليست هٰذه اللّفظة من معنى الدّاجة في شيء.
هٰذا وقد ذَكَرَها اللّسان في مادّة (دوج): الحاجة والداجة، حكاها الزَّجّاجي، قال: فقيل: الداجة الحاجة نفسها وكرّر لاختلاف اللّفظين.
وقيل: الداجة أخفّ شأنًا من الحاجة وقيل الدّاجة إتباع للحاجَة، كما يقال حسن بسن، أي حسن بسم، والصَّواب أنّها من (دوج) بالواو فحمله على الواو أولى لأنّ هٰذا ما وصّى به سيبويه، هٰكذا قال ابن سيده (اللّسان ـ دجج ـ ودوج).
وعلى هٰذا: فإنّها للإتباع، كما قال الجوهري، إلّا أنّها من مادّة (دوج) وليست من (دجج)، حتّى تكون للإتباع، كما ذكر الجوهري ولٰكنّه ذكرها في مادّة (دجج) وهٰذا من خطأ الجوهري.

(٩) (المشهور) في (٢).

(١٠) (فيما) سقط من (٣).



قال صاحبُ الكشف[1]: والانعِدامُ وإنْ كان منَ الألْفاظِ المُحْدَثَةِ، فإنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَمْ يُجَوِّزُوا: عَدِمْتُهُ فَانْعَدَمَ، لأنّ عَدِمْتُه بمعنى لَمْ أَجِدْهُ وحقيقَتُه تَعُودُ إلى قَوْلِكَ[2] فاتَ[3] وليسَ لَهُ مُطاوِعٌ[4] فكَذا لِعَدِمْتُ[5]، إذْ لَيْس فِيهِ إحْداثُ فِعْلٍ[6].

وَذُكِرَ في المُفَصَّلِ: ولا يَقَعُ - يَعْنِي انْفَعَلَ - إلّا حَيْثُ عِلاجٌ وتَأْثِيرٌ ولهٰذا كانَ قَوْلُهُمْ انْعَدَمَ خَطَأً[7].

إلَّا أنَّهُ لَمَّا شاعَ اسْتِعْمالُهُ في الكُتُبِ صارَ اسْتِعْمالُه أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ، لأَنَّهُ أَقْرَبُ إلى الفَهْمِ، ولهٰذا قِيلَ: الخطأُ المَشْهُورُ[8] أولَى مِنَ الصَّوابِ النَّادِرِ[9]. إلى هُنَا كلامُه.

وبما قَرَّرْناهُ اتَّضَحَ فرقٌ آخر بين بَحْثِ صاحِبِ المَعاني وبَحْثِ اللُّغَوِيِّ عَمّا يَتعلَّقُ

---

(١) في (٢)، (٣): (صاحب الكشّاف) والصّواب هو صاحب الكشف، كما ذُكر في (١)، لأنّ صاحب الكشف غير صاحب الكشّاف، فالأوّل هو الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، (٧٣٠هـ) شرح أصول فخر الإسلام البزدوي (٤٨٢هـ) وسمّاه كشف الأسرار أمّا الثاني فهو المعروف، محمود بن عمر الزّمخشري، صاحِب الكشّاف.

(٢) (القوم) في (٢).

(٣) (فات) سقط من (٢)، وفي تاج العروس: قال ابن كمال في شرح الهداية: فإنّ (عدمته) بمعنى لم أجده وحقيقته تعود إلى قولك: مات.. الخ.
ولٰكنّ الذي ذكر هنا: (فات)، لأنّ ابن كمال ذكره في تعليقاته على شرح الهداية نقلًا عن صاحِب الكشف (انظر التّعليقة على شرح الهداية بالورقة رقم ٦٨ بمجموعة المخطوطات باسم ابن كمال باشا برقم ١٠٢٨) بالمكتبة المركزيّة بجامعة الملك سعود كما ذكر ذٰلك في كشف الأسرار، ص٢١٠، بيروت، ط الكتاب العربيّ ط جديدة بالأوفست، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

(٤) (فإنّه ليس له مطاوع) في (٣).

(٥) (فكذا عدمت) في (٢).

(٦) (الفعل) في (٢).

(٧) المُفصَّل - لبنان - بيروت، دار الجيل، ط ثانية، (د.ت) ص٢٨١.

(٨) (المشهور) سقط من (٢)، (المستعمل) في (٣).

(٩) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي عليّ بن مُحمَّد بن الحسين (٤٠٠ - ٤٨٢هـ)، لبنان، بيروت، ط جديدة بالأوفست، (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م) ص٢١٠.



بمَتْنِ اللُّغَةِ، مِنْ حيثُ إنَّ اللَّفْظَ الّذي لا وَضْعَ لَهُ، وإنْ كانَ مُسْتَعْمَلًا كالدّاجّ، والّذي لا صِحَّةَ لَهُ وَإِنْ كانَ مُشْتَهرًا كَانْعَدَمَ، ساقطٌ مِن اعْتِبارِ اللُّغَوِيّ غَير مُلْتَفتٍ إِلَيْهِ بخلافِ صاحِبِ المَعانِي.

- صاحِبُ عِلْمِ المَعاني واخْتِصاصُهُ بالبَحْثِ عَن حُسْنِ النَّظْمِ[١]:

ويُشارِكُ النَّحْوِيَّ في البَحْثِ عن المُركَّباتِ، إلّا أَنّ النَّحْوِيَّ يَبْحَثُ عَنْها مِنْ جِهَةِ هَيْئاتِها التَّرْكيبِيَّةِ[٢] صِحَّةً وفَساداً، ودلالةُ تِلْكَ الهَيْئاتِ على مَعانِيها الوَضْعِيَّةِ عَلى وَجْهِ السَّدادِ، وصاحِبُ المَعانِي يَبْحَثُ عَنْها مِنْ جِهَةِ[٣] حُسْنِ النَّظْمِ المُعَبَّر عَنْهُ بالفَصاحَةِ في التَّرْكِيبِ وقُبْحِهِ ومَرْجِعُ تِلْكَ الفَصاحَةِ إلى الخُلُوِّ عَنِ التَّعْقِيدِ، فيما يُبْحَثُ عنه في عِلْمِ النَّحْوِ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ والفَسادِ ويُبْحَثُ عَنْهُ في عِلْمِ المَعانِي مِنْ جِهَةِ الحُسْنِ والقُبْحِ، وهٰذا مَعْنَى كَوْنِ عِلْمِ المَعانِي[٤] تَمامَ عِلْمِ النَّحْوِ. ومَنْ وَهَمَ أَنَّهُ مُجَرَّدُ دَعْوَى فَقَدْ وَهِمَ[٥].

وَمِنْ جُمْلَةِ[٦] المَزايا[٧] المَزِيَّةُ عَلى ما صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ في دَلائِلِ الإِعْجازِ: خُصوصِيَّةٌ[٨] في كَيْفِيَّةِ النَّظْمِ وطَرِيقَةٌ مَخْصُوصَةٌ فِي نَسْقِ الكَلِمِ بعضِها على

---

(١) هٰذا العنوان من وضع المُحقّق.

(٢) (المُركّبة) في (٢).

(٣) من أوّل: (حسن النّظم ويبحث عنه في المعاني)، سقط من (٣).

(٤) بزيادة (من) في العبارة: (من تمام علم النّحو) في (٢)، (٣).

(٥) تقول: وهمت (بفتح الهاء بمعنى ظننت، وبكسر الهاء بمعنى غلطت وأخطأت (اللّسان وأساس البلاغة للزّمخشري مادّة وهم).

(٦) (ومن وجهة المزايا) في (٢)، والمقصود من قوله: (ومن جملة المزايا) أنّ من مزايا علم المعاني أنّه جعل النّحو علمًا راقيًا ويتجلّى هٰذا في كتاب الدّلائل إذ نرى عبد القاهر يستبعد أن تكون معاني النّحو هي الإعراب (الدّلائل ص٢٩٥-٢٩٦).

(٧) (والمزيّة) في النّسخ الثّلاثة.

(٨) (في) سقط من (١).



بعض[1]، ومُرادُهم من النَّظْمِ في أمثال هٰذا المقامِ تَوَخِّي معانِي النَّحْو فيما بين الكَلِم على حَسَبِ[2] الأغراض التي يُصاغ لها الكلام. والنَّظْمُ بهٰذا المعنَى أُسُّ البَلاغَةِ وأُمُّ الإِعْجازِ، صَرَّحَ به صاحبُ الكشّاف[3].

ومِنْ جِهَةِ الإفادَةِ للخَواصِّ الخِطابِيَّةِ[4]، وهِيَ ما يَسْبِقُ من التَّركيب إلى فَهْمِ العَرّافِ[5] عِنْد سَماعِهِ التَّركيبَ[6] جارِيًا مَجْرى اللّازِمِ لَهُ لا لِذاتِه بَلْ لِصُدُورِهِ عن البَليغ.

وَإِنَّما قَيَّدْنا الخَواصَّ بالخِطابِيَّةِ احْتِرازًا عن خَواصِّ الاستِدْلالِيَّةِ فإِنَّها بِمَعْزِلٍ عَن نَظَرِ صاحِبِ عِلْمِ المَعاني، وما سَبَق[7] إلى وَهْمِ السَّكّاكِي[8] - مِن أَنَّ بابَ الاستِدْلالِ مِنْ أَجْزاءِ عِلْمِ المَعاني، حَيْثُ قالَ[9] فِي حَقِّهِ:

عِلْمٌ تَراهُ أَيادِي سَبَأْ فَجُزْءٌ حَوَتْهُ الدَّبُور
وَجُزْءٌ حَوَتْهُ الصَّبا

انْظُرْ بابَ التَّحْديدِ، فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ في أَيْدِي مَنْ هُوَ؟

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٦. والنَّصّ في الدّلائل: (إنّه خُصوصيَّةٌ في كيفيّة النَّظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكَلِم بعضها إلى بعض) فصحّحت كلمة (الكلام) إلى (الكلم) كما جاء في الدّلائل.

(٢) (سبب) في (٣).

(٣) مُقدّمة كتاب الكشّاف. بيروت. دار الكتاب العربيّ ١٣٦٦، جـ١، ص ص (ن-س).

(٤) المقصود بالخواصّ الخطابيّة، مُتطلَّبات مقتضى الحال.

(٥) المقصود بالعرّاف هنا، هو الخبير العالم الذي يدرك جهات الحسن في التَّركيب وما يقصده القائل البليغ من التَّركيب في مقام ما.

(٦) (التَّركيب) سقط من (٢).

(٧) (تسبق) في (٣).

(٨) السَّكّاكي، يوسف بن أبي بكر، سراج الدين (ت٦٢٦هـ).

(٩) (قال) سقط من (٣)، (في) سقط من (١).



انظُرْ بابَ الاسْتِدْلالِ، فإنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ في أَيْدِي مَنْ هُوَ؟[1] - فَمِنْ خَطَراتِ وَساوِسِهِ.

وأَغْرَبُ منه[2] قولُه بَعْدَها: بَلْ تَصَفَّحْ مُعْظَمَ أَبْوابِ أُصُولِ الفِقْهِ مِنْ أيِّ عِلْمٍ هِي[3] وَمَنْ[4] يَتَوَلّاها؟.

أرادَ أَنَّ مَباحِثَ الحَقِيقَةِ والمَجازِ والصَّرِيحِ والكِنايَةِ ونَحْوِها مِنْ هٰذا العِلْمِ وَقَدْ تَوَلّاها صاحبُ عِلْمِ الأُصُولِ.

ومَنْشَأُ ذٰلك القَوْلِ الغفولُ عن اسْتِمْدادِ بَعْضِ العُلومِ عَنْ بَعْض، فَإِنَّ تِلْكَ المَباحِثَ قد أُورِدَتْ في عِلْمِ الأُصولِ[5] على سَبيلِ المُبْتَدَئِيَّةِ[6] يتأدَّى على ذٰلك: تَصَوُّرُهُمْ[7] إيّاها بالمَبادِئِ اللُّغَوِيَّةِ، فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ تَقْسيم[8] عِلْمِ المَعانِي، كَما تَوَهَّمَ ذٰلك المُصنِّف[9] حيثُ قالَ: لا تَرَى عِلْمًا لَقِيَ مِنَ الضَّيْمِ ما لَقِيَ[10] ثمّ ذَكَرَ ما نقَلْناهُ عَنْهُ

---

(١) السَّكّاكيّ، مفتاح العلوم ضَبَطَه وكَتَبَ هوامشه وعَلّق عليه، نعيم زرزور، بيروت لبنان، دار الكتب العلميّة، ط أولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٤٢٢.
وقد وردت العبارة في كتاب مفتاح العلوم نثرًا وكذٰلك في المخطوطة، والحقيقة أنّها شعر من بحر المُتقارِب.

عِلْمٌ تَراهُ أَيادِي سَبَأْ … فَجُزْءٌ حَوَتْهُ الدَّبُور
وجُزْءٌ حَوَتْهُ الصَّبَا

(٢) جاء بعد ذٰلك في (٢)، (٣): (وإذا تحققت ما قرّرناه... الخ) ستأتي بعد ذٰلك فالمخطوطتان (٢)، (٣) غير مُرتَّبتين، كما ذكرت عند وصف المخطوطة.
(٣) (هو) في (١).
(٤) (من) سقط من (٣).
(٥) (في العلم الأوّل) في (٢).
(٦) (المبتدئيّة) سقط من (١).
(٧) (تعنونهم) في (١)، (٣)، (سورهم)، في (٢).
(٨) (الضيم) في (٣)، (٢).
(٩) (المُتصلّف) في (١)، (المُتَّصف) في (٢).
(١٠) السَّكّاكي، مفتاح العلوم، ص٤٢٢، وانظر التَّعليقة رقم ١.



آنِفًا. وإذا تَحقَّقْتَ[1] ما قَرَّرْناهُ فَقَدْ ظَهَر عِنْدكَ أَنَّ التَّراكِيبَ الخالِيَةَ عَـنِ الفَصـاحَـةِ ساقطةٌ عن نَظَرِ صاحِبِ عِلْمِ المَعانِي دُونَ النَّحْوِيِّ، وكَذا التَّراكِيبُ الَّتي لا مَزِيَّةَ في نَظْمِها ساقِطَةٌ عن نَظَرِ الأَوَّلِ دُونَ الثّانِي[2]. وكَذا التَّراكِيبُ الَّتِي لا حَظَّ لها مِنَ الخَواصِّ الخِطابِيَّةِ.

ومِنْ هُنا تَبَيَّنَ أَنَّ مَوْضُوعَ عِلْمِ النَّحْوِ أَوْسَعُ دائرةً مِنْ مَوْضُوعِ عِلْمِ المَعانِي فَمَنْ وَهَمَ أَنَّ البَحْثَ فِيهِما عَنِ المُرَكَّباتِ عَلى[3] الإِطْلاقِ، إِلَّا أَنَّ النَّحْوِيَّ ينظُرُ إلى هَيْئاتِها التَّرْكِيبِيَّةِ وتَأْدِيَتِها المَعانِي الأَصلِيَّةَ، وصاحبُ عِلْمِ المَعاني يَنْظُر إلى إفادَتِها المَعانِي المُغايِرةَ لأَصْلِ المَعاني فَقَدْ وَهِمَ، لأَنَّ مَبْنَى ما ذكر على أَنْ يَتَّحِدَ العِلْمانِ المَذْكُورانِ في ذاتِ المَوْضُوعِ بأَنْ تكُونَ المُرَكَّباتُ كُلُّها مَوْضُوعًا لَهُما[4] وقد عَرَفْتَ عَدَمَ صِحَّةِ ذٰلِكَ المَبْنَى.

بَقِيَ[5] هَهُنا شَيْءٌ آخرُ لا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عليه وَهُو أَنَّهُ قَدْ يُبْحَثُ في عِلْمِ المَعانِي عن[6] المَدْلُولاتِ الوَضْعِيَّةِ والمَعانِي اللُّغَوِيَّةِ لِلأَلْفاظِ المُفْرَدَةِ والهَيْئاتِ التَّرْكِيبِيَّةِ كالتَّأْكِيدِ، فإِنَّهُ يُبْحَثُ عنْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مدلولُ إِنَّ، واللّامِ والجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وهٰذا النَّوْعُ مِنَ البَحْث لا بُدَّ مِنْهُ لِصاحِبِ عِلْم المَعانِي لمعْرِفَةِ وَجْهِ تَطْبِيقِ الكَلامِ عَلى مُقْتَضَى المَقامِ، فَإِنَّهُ ما لَمْ[7] يعلَمْ ما الذي يَدُلُّ على التَّأْكِيدِ لا تحصُلُ لَهُ مَعْرِفَةُ وَجْهِ

---

(١) جاءت هنا الفقرة من أوّل قوله: (بقي هاهنا... الخ) حيث إنَّ الفقرات لم تُرتَّب في (٢)، (٣)، كما ذكرت ذٰلك عند وصف المخطوطة.

(٢) من أوّل قوله: (وكذا التّراكيب التي لا مزيّة في نظمها..) إلى قوله (دون الثاني) سقط من (٢).

(٣) (عن) بدل (على) في (٣).

(٤) (بهما) في (٢).

(٥) نقل الكلام إلى الفقرة بعد قوله: (لا ترى علمًا لقي من الضَّيم ما لقي) في (٢)، (٣) وذكرت ذلك عند وصف المخطوطة.

(٦) (مدلولات) في (٢).

(٧) (لما لم) في (٢).



تَطْبيقِ الكَلام على مُقْتضَى مَقامِ التَّأْكِيد فَيَتَراءَى[1] من البَحْثِ فيهِ[2] عَنِ المعانِي الوَضْعِيَّةِ للأَلْفاظِ المُفْرَدَةِ والهَيْئاتِ التَّرْكِيبيَّةِ المُشارِكَةُ بيْنَهُ وَبَيْنَ عِلْمَي اللُّغَةِ والنَّحْوِ منْ جِهَةٍ أُخْرَى.

وإنَّما قُلْنا: مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى[3] لأَنَّ المُشارَكَةَ المذكورةَ فيما سَبَق فِي ذاتِ المَوْضُوعِ، وهٰذِهِ في نَفْسِ المَسْأَلَةِ ولَيس الأَمْرُ عَلى ما ظَهَرَ في بادِئِ النَّظَر، فَإِنَّ المَنْظُورَ فِيهِ فِي عِلْمِ المَعانِي نَفْسُ[4] المَعانِي الوَضْعِيَّةِ التي هِيَ مُقْتَضَياتِ المقامِ كالتَّأْكِيدِ المَذْكُورِ والإِشارةُ إلى القَرِيبِ والبَعِيدِ والمُتوسِّطِ المقصودةِ بهٰذا وذٰلِكَ أَوْ ذاكَ.

وأَمّا كَوْنُ تِلْكَ المَعانِي مَدْلولاتِ الأَلْفاظِ والهَيْئاتِ التَّركيبيَّةِ فَخارِجٌ عن وَظيفَتِهِ، وإِنَّما يُذْكَرُ فيه عَلى[5] وَجْهِ المُبْتَدَئِيَّةِ لما مَرَّ، أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ في[6] حُصُولِ الغَرَضِ مِنْهُ، و[7]هُو الاحْتِرازُ من الخَطَإِ في تَطْبِيقِ الكَلامِ عَلى مُقْتَضَى المَقامِ، وَهٰذا جِهَةُ اسْتِمْدادِ عِلْمِ المَعانِي من العِلْمَيْنِ المَذْكُورَيْن، فَلا اشْتِراكَ بَيْنَهُ وبَيْنَ ذَيْنِكَ العِلْمَيْنِ مِنَ الجِهَةِ المَذْكُورَةِ، وَمَنْ[8] لَمْ يَتَنَبَّهْ لِما قَرَّرْناهُ، قالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ[9] صاحِبِ المِفْتاحِ، أَوْ أَنْ[10] يَقْصِدَ بِذٰلِكَ، يَعْنِي بإيرادِ المُسْنَدِ، إليه اسمَ[11] إشارَةَ[12]،

(١) (فيتراءى) سقط من (٢) ومعناه (فيظهر).

(٢) (فيه) سقط من (١).

(٣) من أوّل قوله: (وإنّما قلنا من جهة أخرى) سقط من (٢).

(٤) (نفس المعاني) سقط من (٢).

(٥) (على) سقط من (٢).

(٦) (في) سقط من (٢).

(٧) (هو) بدون الواو في (١).

(٨) (ومن) سقط من (٢)، (٣).

(٩) (قول) سقط من (٣).

(١٠) (وأن) في (٣).

(١١) (اسم) سقط من (٢).

(١٢) (إشارة بيان) سقط من (٣)، بزيادة (إلى) في (٢).

بيانَ حالِهِ في القُرْبِ والبُعْدِ والتَّوسُّطِ كقولك: هٰذا وذٰلِكَ وذاكَ[1] فإن جُعِلَ القُرْبُ والبُعْدُ والتَّوسُّطُ داخلًا[2] في مَعانِي أَسْماءِ الإشارَةِ كانَ هٰذا بَحْثًا لُغَوِيًّا[3] ذُكِرَ تَوْطِئَةً لما يَتَفرَّعُ عَلَيْهِ مِنْ مَباحِثِ الخَواصِّ، وَإنْ جُعِلَتْ خارِجةً عَنْها يَقْصِدُها البُلَغاءُ بحسبِ[4] مُناسَبَةِ الأَلْفاظِ في القِلَّةِ والكَثْرَةِ والتَّوَسُّطِ كانَ مِنْ عِلْمِ المَعانِي.

ثُمَّ إنَّهُ[5] غَفَلَ عَمَّا ذَكَرَهُ في الحَاشِيَةِ[6] المَنْقُولَةِ عَنْهُ فِي تَرْجِيحِ قَوْلِهِ: لِمَعانٍ مُغايِرَةٍ لأَصْلِ المَعْنَى عَلى قَوْلِهِمْ: لِمَعانٍ زائِدَةٍ عَلى أصل[7] المعنى بهٰذه العبارة، لَمْ يقُلْ لِمَعانٍ زائِدَةٍ عَنْ أَصْلِ المَعْنَى كَما هُوَ المَشْهُور. لِيَشْمَلَ المَعانِي التَّضْمِينِيَّةَ إذْ مُوجِبُه عدمُ الفرق بين جَعْلِ القُرْبِ والبُعْدِ والتَّوَسُّطِ، داخلةً في مَعانِي[8] أَسْماءِ الإشارَةِ، وجَعْلِها خارجةً عنها[9] في كَوْنِها مِنْ عِلْمِ المَعانِي عَلى رَأْيِهِ لتحقّق المُغايرةِ لأَصْلِ المَعْنَى عَلى كِلا التَّقْدِيرَيْنِ.

- عِلْم المُحاضَرة وعِلْم المعاني[10]:

فَإنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ علمُ المَعانِي يُشارِكُ عِلْمَ المُحاضَرَةِ أَيْضًا، حَيْثُ لا بُدَّ في كُلٍّ مِنْهُما مِنْ تَتَبُّعِ مُقْتَضَياتِ المَقاماتِ؟

---

(١) السَّكّاكي، مفتاح العلوم ص١٨٣.

(٢) من أوّل قوله (فإن جعل القرب والبعد والتَّوسُّط) سقط من (٢)، (داخلة) في (٢)، (٣).

(٣) (كَأَنَّ هٰذا بحث لغويّ) في (١).

(٤) (بحسب) سقط من (١).

(٥) يقصد الشَّريف الجرجاني.

(٦) هي حاشية الشَّريف الجرجاني على المُطوَّل ط دار سعادات، مطبعة عثمانيّة ١٣١٠ (ص٤٤-٤٥).

(٧) (أصول) في (١).

(٨) (معاني) سقط من (١).

(٩) (عنه) في (٣) وسقط من (٢).

(١٠) هٰذا لعنوان من وضع المحقّق.

قُلْت: هٰذا[1] هُو الظَّاهِرُ في بادئِ النَّظَرِ، والحَقُّ وَراءَ ذٰلِكَ، وتَحْقِيقُهُ يَسْتَدْعي نَوْعَ بَسْطٍ فِي الكَلامِ بتَفْصِيل حَقِيقَةِ ذَيْنِكَ العِلْمَيْنِ، فنقُولُ، ومِنَ الله التَّوْفِيق وبِهِ إدامَةُ[2] التَّحْقِيقِ.

- تعريف عِلْم المُحاضَرة[3]:

عِلْمُ المُحاضَرةِ عِبارةٌ عَنْ مَلَكَةِ الاِسْتِحْضارِ للمَوادِّ المُناسِبَةِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْ مَقامِ الجِدِّ والهَزْلِ والمَدْحِ والذَّمِّ والشُّكْرِ والشكايَةِ والتَّرغيبِ والتَّرهيبِ والتَّهْنِئَةِ والتَّعْزِيَةِ ونَحْوِ ذٰلِكَ، سَواء كانَتْ تلك المَوادّ مُتَرَتِّبَةً على نَهج البَلاغَة مَصْبُوبَةً[4] في قالبِ إفادَةِ الخَواصِّ الخِطابِيَّةِ أَوْ لَمْ تَكُنْ كَذٰلِكَ.

فَصاحِبُ عِلْمِ المُحاضَرَةِ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ صاحِبُهُ لا يُلزَمُ[5] أَنْ يكُونَ بَليغًا عالِمًا بِقوانِينِ المَعانِي والبَيانِ، كَما أَنَّ البَلِيغَ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ بَلِيغٌ[6] لا يلْزَمُ أَنْ تَحْصُلَ لَهُ المَلَكَةُ المذكورةُ، فيكونُ صاحبَ عِلْمِ المُحاضَرةِ[7].

وَإذا تَقَرَّرَ هٰذا فَرَأْسُ مالِ المُحاضِرِينَ الاسْتِحْضارُ المذكورُ[8] وأَمَّا مَعْرِفَةُ المَقاماتِ

---

(١) (هٰذا ما هو الظاهر) بزيادة (ما) في (٣).

(٢) (إدامة) سقط من (٣)، في (١) (إدام)، (إدامة) في (٢).

(٣) هٰذا العنوان في هامش (٢).

(٤) (منصوبة) في (٣).

(٥) (لازم) في (٢).

(٦) من أوّل قوله (بليغًا عالمًا بقوانين المعاني والبيان كما أنّ البليغ من حيث إنّه) سقط من (٣).

(٧) أي إنّه حينما تَتوافَر لدى البليغ مَلَكة الاستحضار يُصبحُ صاحِبَ عِلْمِ المُحاضَرَة.

(٨) من أوّل قوله: (وإذا تقرَّر هٰذا فرأس مال الحاضرين الاستحضار المذكور).
هٰذه العبارة جاءت كما يلي في (٣): (فرأس مال المُحاضِرين وإذا تَقرَّر هٰذا الاستحضار المذكور) فقد حدث فيها تقديم وتأخير ممّا سَبَّب خطأ في العبارة بالنسخة (٣).
كما أنّه حدث تقديم وتأخير فيها أيضًا ففيها: (وإذا تَقرَّر هٰذا الاستحضار المذكورة) وأيضًا بزيادة الثاء في (المذكورة)، فالصواب هو ما جاء في (١). وهو ما ذكرته.



المذكورةِ وما بَيْنَها من الفُرُوقِ[1] ومعرفةُ مُقْتَضَياتِها وتَمايزُ بعضِها عَنْ بَعْض فحاصِلَةٌ لِكُلِّ لَبِيبٍ لَيْسَ من شأنِها أَنْ تُعَدَّ مِنْ أَجْزاءِ عِلْمٍ مِنَ العُلوم المُدوَّنَةِ بخلافِ مَعْرِفَةِ المَقاماتِ المَذْكُورَةِ في عِلْمِ المَعانِي وَمَعْرِفَةِ ما بَيْنَها مِنَ الفُرُوقِ الدَّقِيقَةِ ومَعْرِفَةِ مُقْتَضَياتِها المَبْنِيَّةِ عَلى الاعتباراتِ اللَّطِيفَةِ مُمتازًا بعضُها عَنْ بَعْضٍ، فَإِنَّها نَظَرِيَّةٌ لا تَحْصُلُ بِطَرِيقِ الكَسْبِ إِلّا لِلأَفْرادِ المَجْبُولِ[2] طَبعُها على السَّلامَةِ والسَّدادِ.

وإِنَّما قُلْنا: بِطَرِيقِ الكَسْبِ، لأَنَّ حُصُولَها بِطريقٍ آخر[3] عامٌّ للبُلَغاءِ، السَّلِيقَةِ من عامَّةِ الأَعْرابِ، وهٰذا لا يُنافِي نظريَّتَها نَظَرًا إلى مَنْ لا يَقْدِرُ على تَحْصِيلِها[4] إِلّا بالكَسْبِ فكذٰلكَ، أي لِكَوْنِ[5] المعرفةِ[6] المذكورةِ نَظَرِيَّةً كانَتْ داخِلَةً[7] في حَقِيقَةِ عِلْمِ المَعانِي.

وبهٰذا التَّفْصِيل تَبَيَّنَ أَنّ عِلْمَ المَعانِي لا يُشارِكُ عِلْمَ[8] المُحاضَرة لما عَرَفْتَ أَنَّ ما فِيهِ الاشتراكُ بين صاحبِ عِلْم المَعاني وصاحب عِلْمِ المُحاضَرة هُوَ[9] المعرفةُ الخارجةُ عَنْ حَدِّ ذَيْنِكَ العِلْمَيْنِ.

وَأَمّا جِهَةُ[10] الاشتراكِ بَيْن عِلْمِ المَعانِي وعِلْمِ البَيانِ وجهةُ[11] الامتيازِ بينهما

---

(١) من أوَّل قوله: (وأمّا معرفة المقامات المذكورة وما بينها من الفروق)، سقط من (٢).

(٢) (المجبولة) في النسخ الثلاث وصحّحتها.

(٣) (آخر) سقط من (٣).

(٤) (تحصيل) في (٢).

(٥) (كون) في (٣).

(٦) (المعرفة) سقط من (٢).

(٧) بدل من (كانت داخلة) جاءت في (٣): (يظنّ كانت داخلة).

(٨) العبارة في (٢): (بين صاحب المعاني المُحاضَرة) سقط منها: (وصاحب علم).

(٩) (وهو) بزيادة الواو في (٢).

(١٠) (وجه) في (٣).

(١١) العبارة في (٢): (بين علم المعاني وبين علم البيان الامتياز) بزيادة (بين) ونقصان: (من جهة). وفي =

فمذكورتان في الكُتُب المُتداوَلَةِ بين الناس، وقد فرغنا من تحقيق تلك الجهتين بتفصيلٍ مُشبع في بعضِ تعليقاتنا.

واعْلم أنَّ نسبةَ هٰذين العِلْمَيْنِ إلى البَلاغة، وهي مَلَكةُ الاقتدارِ على إيرادِ كُلّ كلام[١] يُعتنَى[٢] به على وَفْق القوانين المذكورة[٣] في العِلْمين المذكورين، نسبةُ عِلْمِ[٤] القَوافِي، والعَرُوض إلى قَرْضِ الشِّعْرِ، وكما أنّ العالِمَ بهما لا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ شاعِرًا فكذٰلك العالمُ بذينك العِلْمين لا يَلزمُ أن يكون بليغًا، وهٰذا هُو السِّرُّ في أنَّ كثيرًا من مَهَرتِها لا يَقْدِرُ على تَأْلِيفِ كَلامٍ بَلِيغٍ.

وقَرْضُ الشِّعر في[٥] اللُّغَة بِمَعْنَى قَوْلِ الشِّعر خاصّة، ذَكَرَه الجوهريّ في الصّحاح[٦] ومن ذَهَب عَلَيْه[٧] هٰذا المعنى، ذَهَبَ[٨] إلى أنَّ[٩] القَرْض المُضاف إلى الشّعر بمعنى القطع حيث قال: القَرْض: القطع والقريض: الشِّعر، لأنَّه قطع قطعًا فَصَرَفَ إطلاقَ الاسمِ[١٠] المذكور عن وجهه فَإِنْ كانَ بِحُكْمِ الوَضْعِ الخاصِّ وعلى ما ذَكَرَهُ يكونُ بِحكْمِ الوَضْعِ العامِّ.

وفيه شيء آخَرُ، وهو أنَّ القَرْضَ المَذْكُورَ لو كان بمعنى القَطْعِ لكان عِلْمُ

=(٣): (وجهة الامتياز) بسقوط (من) وهو الصَّواب لِصِحَّة العبارة أمّا في (١): (ومن جهة الامتياز).

(١) العبارة في (٢): (كله كلامه).

(٢) (به) سقط من (٢).

(٣) (المذكورين) في (٢).

(٤) (على) بدل (علم) في (٣).

(٥) (في الشِّعر) في (٣) ثمّ ذكر (في اللُّغة) زيد: (في الشِّعر).

(٦) سقط (في الصحاح) من (٣).

(٧) (إليه) بدل (عليه) في (٣).

(٨) (ذهب) سقط من (٢) في العبارة (ذهب إلى أن).

(٩) (أن) سقط من (٣).

(١٠) (الاسم) سقط من (٢).



العَروض[1] أحقَّ بذٰلك الاسمِ ، ثُمّ إنَّ إطلاقَ القَريضِ على الشِّعْرِ بطريق الاستعارة صَرَّحَ به الإمامُ المَيْداني[2] في مَجْمَع الأمثال حيث قال في شَرْح المَثَل القائل: حالَ الجَرِيضُ دُونَ القَرِيض، الغُصَّةُ من الجَرَض وهو الرّيقُ يغصّ به، والقريض: الشِّعر، وأصله : جِرة[3] البعير ، وحالَ: منع[4].

ومن هٰهنا تَبيَّن خَلَلٌ آخَرُ في القول المذكور ، لأنّ مبناه عَلى أَنْ يكُونَ القَرِيضُ[5] المُطلَقُ على الشِّعْرِ من القَرْضِ بمعنى القَطْع، وإذا عَرَفْتَ أنَّ الشِّعْرَ كقرينه[6]، وهو إنشاء النَّثر من قبيل العَمَلِ فَقَدْ تَحقَّقْتَ أنَّ إضافَةَ العِلْم إليه كإضافَتِهِ إلى إنشاء النَّثر في قولهم: ما يَخْتَصُّ فيه البحثُ بالمنثور عِلْم إنشاء النَّثر ومَنْ فرّق بَيْنَهُما حَيْثُ قال في الأوَّلِ أَوْ يَخْتَصُّ[7] بالمَنْظُومِ[8] فالعِلْمُ المُسَمَّى بقَرْض الشِّعر لَمْ يُصِبْ فِيهِ.

فَإنْ قُلْتَ: هَلْ فُرّقَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: عِلْمُ قَرْضِ الشِّعْرِ، وقولهم: عِلْمُ الشِّعْرِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فإنّ الثّاني يَتَناولُ علمي العروض والقافية بخلاف الأوَّل.

ولذٰلك[9] ذكروا عند تَعْداد العُلُوم الأَدَبيَّةِ، عِلْمَ قَرْضِ الشِّعر دُون عِلْمِ الشِّعْر، قال العَلّامَةُ الزَّمَخْشَري في رِسالَتِهِ المَوْسُومَةِ بالزاجرةِ للصّغارِ من مُعارَضَةِ الكِبارِ: العلومُ

---

(١) (القرض) في (٢).

(٢) الميداني، هو أحمد بن محمّد بن أحمد النيسابوري أبو الفضل (ت٥١٨هـ).

(٣) (جردة) في (٣).

(٤) الميداني، مجمع الأمثال، لبنان، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ط ثانية، منقّحة، جـ١ ص٢٦٧.

(٥) (القرض) في (٢).

(٦) (لقرينة) في (١)، (العربية) في (٢) والصّواب هو ما ذكر في (٣) كقرينه إذ هو المراد من الكلام.

(٧) (ويختصّ) بالواو بدل: (أو) في (٢).

(٨) (بالمنظور) في (٢).

(٩) (وكذا) في (٣) بدل: (ولذٰلك).



الأَدَبِيَّةُ ترقَى إلى اثنى عشر صِنْفًا، وعَدَّ كُلَّ واحدٍ من العلوم الثَّلاثةِ المذكورةِ صِنْفًا مُستقِلًّا[1] ولو كان أحد المعدودين عِلْم الشِّعر لَما صَحَّ ذٰلك[2] ونظيرُ الفرق المذكورِ الفَرْقُ بين عِلْم مَتْنِ اللُّغَةِ وعلمِ اللُّغةِ فإنَّ الثَّانِي لِتَناوُلِه[3] عِلْمَي الصَّرف والاشتقاق أَعَمُّ من الأَوَّل.

تمَّت الرِّسالة بعون الله...

---

(١) من قوله: (وعَدّ كل واحد من العلوم الثَّلاثة المذكورة صنفًا مُستقِلًّا) سقط من (٢).

(٢) (ذٰلك) سقط من (٣).

(٣) (تناوله) في (٢).



المَصَادِر

المصادر المطبوعة

١ ـ البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد (٧٣٠) كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام البزدوي (ت٤٨٢هـ) لبنـان، بيـروت، ط جـديـدة بـالأوفسـت ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢ ـ التَّقي الغَزّي، تقيّ الدين عبد القادر التَّميميّ (ت١٠١٠هـ) الطَّبقات السَّنيّة في تراجم الحنفِيّة، تحقيق عبد الفتّاح الحلو، مصر ـ القاهرة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة ١٣٩٠هـ.

٣ ـ الجُرجاني، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) دلائل الإعجاز، القاهرة، ط مكتبة الخانجي (د. ت).

٤ ـ الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣هـ) الصحاح ـ لبنان ـ بيروت، دار العلم للملايين، (د. ت).

٥ ـ الراغب الأصبهاني، حسين بن مُحمَّد، أبو القاسم (٤٤٣-٥٢٤هـ) مُحاضَرات الأدباء، بيروت، ط دار الآثار، (د. ت).

٦ ـ الزَّبيدي، مُحمَّد بن مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الرَّزّاق الحسيني (١٢٠٥هـ) تاج العروس، القاهرة، المطبعة الخيريّة، ١٣٠٦هـ.

٧ ـ الزَّمخشري، محمود بن عمر بن مُحمَّد الخوارزمي (٤٦٧-٥٣٨هـ) أساس



البلاغة، القاهرة، ط دار الكتب المصريّة، ١٣٥١هـ.

٨ ـ الزّمخشري، محمود بن عمر بن محمّد الخوارزمي، (ت٥٣٨هـ) الكشّاف، بيروت (دار الكتاب العربيّ، ١٣٦٦هـ).

٩ ـ الزّمخشري، محمود بن عمر بن محمّد الخوارزمي، (ت٥٣٨هـ) المُفصَّل، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط ثانية (د. ت).

١٠ ـ السَّكّاكيّ، يوسف بن أبي بكر (٦٢٦هـ) مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه، نعيم زرزور، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة، ط أولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١١ ـ اِبن سنان الخفّاجي عبدالله بن محمّد (ت٤٦٦هـ) سرّ الفصاحة، مصر ـ القاهرة ط صبيح (١٩٥٣م).

١٢ ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) الكتاب، القاهرة ـ المطبعة الكبرى الأميريّة، ١٣١٧هـ.

١٣ ـ السُّيوطي، عبد الرَّحمٰن جلال الدين (ت٩١١هـ) المُزهِر في علوم اللُّغة ـ مصر ـ القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت).

١٤ ـ الشَّريف الجرجاني علي بن مُحمَّد بن علي (ت٨١٦هـ) حاشية السَّيِّد على المُطوَّل لتلخيص المفتاح ـ إستانبول ط دار سعادات مطبعة عثمانيّة ١٣١٠هـ.

١٥ ـ اِبن طباطبا، مُحمَّد بن أحمد العلويّ (ت٣٢٢هـ) عيار الشّعر، مصر، الإسكندريّة منشأة المعارف، ١٩٨٠م.

١٦ ـ العدناني مُحمَّد، مُعجَم الأغلاط اللُّغويّة، لبنان، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.

١٧ ـ اللّكنويّ، مُحمَّد عبد الحيّ بن مُحمَّد عبد الحليم الأنصاري الهنديّ أبو



الحسنات (ت١٣٠٤هـ)، الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة، مصر، السعادة، ١٣٢٤هـ.

١٨ - اِبن منظور، مُحمَّد بن مكرم بن علي، جمال الدين (٧١١هـ) لسان العرب، القاهرة، ط المطبعة الأميريّة، (د. ت).

١٩ - الميداني، أحمد النيسابوري، مَجمع الأمثال، القاهرة - مطبعة السُّنَّة المُحمَّديّة سنة ١٣٧٤هـ.

٢٠ - المُتوكِّل، أحمد، الوظائف التَّداوليّة في اللُّغة العربيّة، المغرب، الدار البيضاء، ط دار الثقافة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

المَصادر المَخطوطة

١ - مجموعة موضوعات مختارة في مخطوطة برقم ٢٩٠٤ بجامعة برنستون وكُلّها منسوبة لابن كمال باشا، وموجودة هي نَفْسها بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزيّة بجامعة الملك سعود بالدّرعيّة.

٢ - مجموعة موضوعات مُختلِفة في مخطوطة برقم ١٠٢٨ بجامعة برنستون وكُلّها منسوبة لابن كمال باشا وموجودة هي نَفْسها بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزيّة بجامعة الملك سعود بالدّرعيّة.

المَصادر الأجنبيّة

Teum A. Van. Dijk. Text and Context exploration in The Semantics and Pragmatics of discourse, London and Newyork. 1982.

Treatise shows that Saheb Ilm Al-Maani joins the lexicographer Ibn Kamal Basha (940H) in looking for words.



محتويات الكتاب

الصفحة